بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

التقرير السنوي حول الإشراف البنكي

2018

بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

التقرير السنوي حول
الإشراف البنكي

2018

بنك المغرب

الفهرس

كلمة السيد الوالي 6

أبرز أحداث سنة 2018 8

الأرقام الرئيسية للنظام البنكي..... 11

الباب الأول: بنية مؤسسات الائتمان ونشاطها ومردوديتها 15

استمرار تباطؤ توزيع القروض

الباب الثاني: المخاطر البنكية..... 71

استقرار مخاطر القروض وتعزز ملاءة البنوك

الباب الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي لمؤسسات الائتمان..... 93

تميزت السنة بدخول المعيار IFRS 9 حيز التنفيذ

الباب الرابع: نشاط الإشراف البنكي 107

تغطية عدد أكبر من المؤسسات الخاضعة ومخاطر أوسع، مما يشكل تحديات جديدة بالنسبة للإشراف البنكي.

الملحقات..... 127

المحتويات 153

كلمة السيد الوالي

في سياق ظرفية دولية تتميز بتباطؤ النمو العالمي ارتباطا بتنامي التوترات التجارية، وتشديد السياسات النقدية والشكوك المحيطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تباطأت وتيرة نمو الاقتصاد الوطني إلى 3% بعد 4,2% في السنة السابقة، مما يعكس تباطؤ القيمة المضافة الفلاحية إلى 4% وغير الفلاحية إلى 2,6%.

فقد ظل نشاط الائتمان البنكي في المغرب ضعيفا، لاسيما بالنسبة للمقاولات، إذ لم يتجاوز نموه 0,7%، فيما تباطأت نسبة مخاطر القروض بشكل طفيف إلى 7,3%.

وبالرغم من هذه الظرفية، حافظ القطاع البنكي بشكل إجمالي على مردوديته بفضل نموذج أنشطته المتنوع على المستويين القطاعي والجغرافي. فقد أنهت المجموعات البنكية التسع السنة المالية 2018 على وقع ارتفاع نتيجة صافية-حصة المجموعة بنسبة 4,4% بعد 9,2% سنة 2017، مما يعكس نموا معتدلا للعائد الصافي البنكي وانخفاض تكلفة المخاطر. وبقي عائد الأصول مستقرا عند 0,9% فيما تزايد عائد الأموال الذاتية بمقدار 0,6 نقطة إلى 10,8%.

وعلى مستوى الرسملة، ظلت أساسيات الاقتصاد متينة، حيث أفرزت، على أساس فردي، نسبة ملاءة قدرها 14,7% ومعدل الأموال الذاتية من الصنف 1 قدره 10,9%، مع نسب دنيا بلغت 12 و9%. وتبلغ هذه النسب، على أساس مجمع، 13,8% و10,8% على التوالي.

وفي هذا السياق، واصل بنك المغرب حرصه على جودة محافظ الائتمان الخاصة بالبنوك وعلى تموينها. كما صاحبت اعتمادَ إصلاح المعيار IFRS 9 المتعلق بالأدوات المالية مقتضياتٌ انتقالية تهدف إلى تسوية تأثير التطبيق الأول لهذا المعيار على الأموال الذاتية الاحترازية على مدى 5 سنوات. وبالموازاة مع ذلك، تواصلت الأشغال بشأن مراجعة قواعد تصنيف الديون وتموينها، وكذلك معالجة الأصول المستردة من قِبل البنوك بواسطة تقنيات الإيفاء العيني والبيع الاسترادادي.

وفي إطار تدابير مواكبة إصلاح نظام الصرف والانتقال به إلى نظام أكثر مرونة، عزز بنك المغرب إطار الإشراف على مخاطر السوق وسعر الفائدة الإجمالي، لاسيما من خلال إجراء مهمات مراقبة موضوعاتية وإعداد تقرير تنظيمي قصد تحسين عملية تتبع هذه المخاطر.

على مستوى المراقبة العابرة للحدود، وسع بنك المغرب منظومة التعاون الخاصة به، عبر توقيع اتفاقية في مجال المراقبة البنكية مع البنك المركزي الموريتاني ومراجعة الاتفاقية المبرمة مع بنك تونس المركزي، ليصل بذلك العدد الإجمالي للاتفاقيات المبرمة إلى 13 اتفاقية مع ما مجموعه 24 دولة. ويمَكِّن هذا الإطار من عقد مجمع للمشرفين وتبادل المعلومات وإجراء مهمات للمراقبة المشتركة. كما واصل البنك حواره مع نظيره في الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا من أجل الإعداد لتمرين محاكاة أزمة عابرة للحدود.

وفي مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واصل بنك المغرب تعزيز إطار الإشراف والمراقبة، مع مواكبة الفاعلين في عملية مطابقتهم للمتطلبات الجديدة واعتماد مقاربة تقوم على المخاطر. وخلال هذه السنة، شكلت المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب موضوع تقييم من قبل مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي سيتم اعتماد تقريرها في شهر أبريل 2019.

وفي سياق الرقمنة المتزايدة للخدمات البنكية، انكب بنك المغرب على تدبير مخاطر الهجمات الإلكترونية من طرف البنوك. وفي هذا الصدد، قام بدراسة التقارير المعدة حول اختبارات الاختراق التي أجرتها المؤسسات المالية وبإجراء مهمات مراقبة تتعلق بسلامة أنظمة المعلومات ومخطط استمرارية النشاط. كما قام البنك بمطالبة البنوك بتوسيع مجال تغطية هذه التجارب وتعزيز كفاءات فرقها في هذا المجال.

ومن أجل المساهمة في عملية الانتقال نحو اعتماد اقتصاد أخضر، انخرط بنك المغرب في الشبكة الدولية للبنوك المركزية وهيئات الإشراف لتحويل النظام المالي إلى نظام أكثر احتراما للبيئة، التي أُحدِثت في 12 دجنبر 2017، قصد تشجيع تبادل التجارب والممارسات في مجال استيعاب المخاطر البيئية وآثارها على النظام المالي. وبموازاة ذلك، تابع البنك نقاشاته مع البنوك بخصوص تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في إطار خارطة الطريق المعدة في ضوء الدورة 22 لمؤتمر الأطراف، والتي ترمي إلى ضمان تماشي القطاع المالي مع رهانات التنمية المستدامة.

وفي مجال حماية زبناء الخدمات البنكية، شدد بنك المغرب مراقبته بخصوص احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية المرتبطة بهذا الشأن، وعمل على إضفاء الحيوية على المركز المغربي للوساطة البنكية. وقد وضع بنك المغرب هذا المجال ضمن أولوياته، ويرتقب أن يسفر ذلك عن تعزيز إمكانية مقارنة أسعار البنوك وفعالية نظام الحركية البنكية المعتمد من خلال الاتفاق فيما بين البنوك.

وفي ما يتعلق بضمان الودائع، عمل بنك المغرب على إعداد دفتر للتحملات خاص بالشركة المكلفة بتدبير الصناديق الجماعية لضمان الودائع، وكذا المنشورات المتعلقة بشروط أداء المساهمات لهذه الصناديق وبطرق تدبير مواردها.

وتميزت السنة ببدء 5 بنوك و3 نوافذ تشاركية نشاطها. ووصلت التمويلات العقارية والخاصة بالسيارات، بالمرابحة، مع متم سنة 2018، إلى حوالي 4,5 مليار درهم مقابل ودائع تحت الطلب أقل قيمة، أي 1,7 مليار درهم. وواصل بنك المغرب مواكبته لهؤلاء الفاعلين في عملية منح علامة الجودة للعقود المتعلقة بالمنتجات، من طرف المجلس العلمي الأعلى، وهي العقود التي ستكمل العرض المتوفر في السوق، لاسيما برسم المرابحة العقارية، والعقد حامل البطاقات، وودائع الاستثمار والإجارة، وكذا أدوات إعادة التمويل على شكل وكالة بالاستثمار. وتم تعزيز منظومة التقنين من خلال إعداد نصوص احترازية تتعلق بالأموال الذاتية وبمعدل الملاءة. كما عمل بنك المغرب مع باقي الشركاء على إكمال مكونات منظومة المالية التشاركية لاسيما على الصعيد الجبائي والصكوك.

أبرز أحداث سنة 2018

24 يناير : انعقاد الاجتماع الخامس للجنة مؤسسات الائتمان، بتركيبتها المصغرة.

8 فبراير : زيارة دراسية للسيد والي البنك، مرفوقا بوفد يتكون من عدد من مديريات بنك المغرب وأقسامه، ومن بينها مديرية الإشراف البنكي، إلى محافظ البنك المركزي لبلدان غرب إفريقيا (BCEAO)، من أجل جرد حصيلة التعاون بين البنكين المركزيين خلال السنتين الأخيرتين.

28 فبراير : مشاركة بنك المغرب، بأبوظبي، في الاجتماع الثامن للمجموعة الإقليمية للاستقرار المالي.

4 أبريل : تنظيم بنك المغرب، بالرباط، لندوة إقليمية خصصت لممارسات الرقابة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالتعاون مع بنك فرنسا.

26 أبريل : انعقاد لقاء بمالقة بإسبانيا بين بنك المغرب وبنك إسبانيا حول النوع، شاركت فيه مديرية الإشراف البنكي.

28 أبريل : مشاركة بنك المغرب في الجلسة العامة السابعة والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GAFIMOAN)، ببيروت.

3 ماي : مشاركة بنك المغرب، بباريس، في الندوة الأورومتوسطية تحت عنوان «تأثير الإصلاحات المالية في المنطقة الأورومتوسطية»، بشراكة مع البنك الدولي، ومركز التكامل المتوسطي، وبنك فرنسا.

9 ماي : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة العربية للرقابة المصرفية التابعة لصندوق النقد العربي، المنعقد بأبوظبي.

9 ماي : تنظيم بنك المغرب للاجتماع الرابع لمجمَع المشرفين على مجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية.

10 ماي : تنظيم بنك المغرب للاجتماع الرابع لمجمَع المشرفين على مجموعة البنك الشعبي للمغرب.

25 يونيو : مشاركة بنك المغرب في لقاء مع البنك المركزي للإمارات العربية المتحدة، لعرض تجربة المغرب في مجال تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

25 يونيو : مشاركة بنك المغرب في مؤتمر رابطة المراقبين المصرفيين الأفارقة، المنظم بشراكة بين بنك جنوب إفريقيا المركزي وجمعية البنوك المركزية الإفريقية.

26 يونيو : انعقاد الاجتماع الثالث عشر للجنة الاستقرار المالي التابعة لبنك المغرب.

5 يوليوز : انعقاد الاجتماع السابع للجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية.

13 يوليوز : انعقاد الاجتماع السادس للجنة مؤسسات الائتمان، بتركيبتها الموسعة.

17 يوليوز : انعقاد الاجتماع السابع للجنة مؤسسات الائتمان، بتركيبتها المصغرة.

19 يوليوز : انعقاد لجنة إفريقيا، برئاسة السيد والي بنك المغرب، وبمشاركة رؤساء المجموعات البنكية المتواجدة بإفريقيا.

24 يوليوز : انعقاد الاجتماع السنوي لبنك المغرب مع الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى.

8 غشت : مشاركة بنك المغرب، بشرم الشيخ في مصر، في الاجتماع العادي الواحد والأربعين لمجلس المحافظين بجمعية المصارف المركزية الإفريقية.

4 شتنبر : مشاركة بنك المغرب، بأبوظبي، في الاجتماع التاسع للمجموعة الإقليمية للاستقرار المالي.

5 شتنبر : مشاركة بنك المغرب، بسوشي في روسيا، في الدورة العاشرة من المنتدى العالمي حول سياسات الإدماج المالي، المنظم بشراكة بين الائتلاف من أجل الإدماج المالي وبنك روسيا.

17 شتنبر : مشاركة بنك المغرب، بعمان في الأردن، في الدورة العادية الثانية والأربعين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات الإصدار العربية.

19 شتنبر : انعقاد الاجتماع الثنائي بين بنك المغرب وأعضاء بعثة تقييم المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالبحرين، من قبل المجموعة الإقليمية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي خصص لدراسة تقرير التقييم.

15 أكتوبر : مشاركة بنك المغرب، ببازل، في الاجتماع السابع عشر للجمعية العمومية السنوية وفي المؤتمر السنوي للجمعية الدولية لأنظمة ضمان الودائع.

16 أكتوبر : تنظيم بنك المغرب بشراكة مع المعهد الإفريقي لتحويل الأموال، بالرباط، لورشة عمل حول «نماذج تنظيم وإعداد سياسات تهدف إلى تحسين تأثير تحويلات الأموال على النمو الاقتصادي والاجتماعي».

17 أكتوبر : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع السنوي لمجمَع المشرفين على مجموعة الشركة العامة، الذي نظمته بفرانكفورت سلطة المراقبة الاحترازية وحل الأزمات.

17 أكتوبر : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع السنوي لمجمَع المشرفين على مجموعة القرض الفلاحي، الذي نظمته بباريس سلطة المراقبة الاحترازية وحل الأزمات.

24 أكتوبر : اجتماع السيد والي بنك المغرب مع مجلس المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

24 أكتوبر : تنظيم بنك المغرب لورشة عمل أولى حول موضوع تمويل سلسلة التوريد، بالتعاون مع الشركة المالية الدولية.

29 أكتوبر : تنظيم بنك المغرب، بالرباط، لندوة حول اقتسام التجربة بشأن الخدمات المالية الرقمية، بالتعاون مع الائتلاف من أجل الشمول المالي.

30 أكتوبر : تنظيم المديرية العامة لسلامة الأنظمة المعلوماتية، بالرباط، بشكل مشترك مع بنك المغرب، لندوة تحت عنوان «متانة الفضاء الإلكتروني : مقاربة جديدة من أجل كسب رهان المخاطر الإلكترونية».

14 نونبر : تنظيم بنك المغرب للاجتماع الخامس لمجمَع مراقبي مجموعة التجاري وفابنك.

16 نونبر : مشاركة بنك المغرب، بتونس، في الاجتماع الخامس لمحافظي البنوك المركزية لاتحاد المغرب العربي.

27 نونبر : مشاركة بنك المغرب في الجلسة العامة الثامنة والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنعقدة ببيروت.

5 دجنبر : تنظيم مشترك، بالرباط، بين بنك المغرب والمعهد الإفريقي لتحويل الأموال، لورشة عمل ثانية حول نماذج تنظيم وإعداد سياسات تهدف إلى تحسين تأثير تحويلات الأموال على النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول».

6 دجنبر : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع الثالث والثلاثين لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، المنعقد بجدة.

11 دجنبر : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة العربية للرقابة المصرفية التابعة لصندوق النقد العربي، المنعقد بأبوظبي.

25 دجنبر : انعقاد الاجتماع الرابع عشر للجنة الاستقرار المالي التابعة لبنك المغرب.

25 دجنبر : انعقاد الاجتماع الثامن للجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية.

الأرقام الرئيسية للنظام البنكي

1 - بنية النظام البنكي

- عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها : 86

- البنوك : 24
- من بينها البنوك التشاركية : 5
- شركات التمويل : 28
- البنوك الحرة : 6
- جمعيات القروض الصغرى : 13
- مؤسسات الأداء : 13
- مؤسسات أخرى : 2

- الشبكة :

- بالمغرب : - 6.503 وكالة بنكية، أي بمعدل شباك لكل 5.400 نسمة
  - 7.289 شباكا بنكيا آليا
- بالخارج : 45 شركة تابعة و15 فرعا تضم حوالي 1.427 وكالة بنكية.

- مجموع مستخدمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها: 55.753.

2 - مؤشرات نشاط البنوك ومردوديتها - على أساس فردي

المبلغ بملايير الدراهم	2016[1]	2017	2018
مجموع الحصيلة	1.199	1.271	1.341
قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المؤن)[2]	775	800	854
ودائع الزبناء	854	901	928
الأموال الذاتية (دون احتساب أرباح السنة المالية)	109	115	121
العائد الصافي البنكي	45,1	46,0	47,2
النتيجة الإجمالية للاستغلال	23,3	23,5	23,8
النتيجة الصافية	9,2	10,8	11,1
متوسط مردود الاستخدامات	4,86%	4,53%	4,35%
متوسط كلفة الموارد	1,50%	1,38%	1,37%
متوسط معامل الاستغلال	49,3%	50,6%	50,7%
عائد الأصول (ROA)	0,8%	0,9%	0,9%
عائد الأموال الذاتية (ROE)	8,6%	9,5%	9,5%
نسبة الديون المعلقة الأداء	7,6%	7,5%	7,3%
معدل تغطية الديون المعلقة الأداء بالمؤن	69%	71%	69%

1 أرقام تمت مراجعتها من تأثير عملية استثنائية.
2 بما في ذلك القروض الممنوحة لشركات التمويل.

بنية استخدامات البنوك - 2018

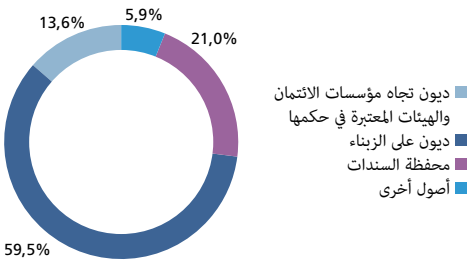

بنية موارد البنوك - 2018

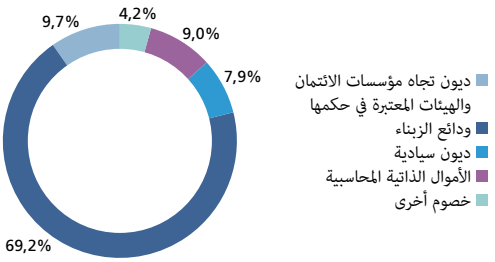

3 - مؤشرات نشاط شركات التمويل ومردوديتها

المبالغ بملايير الدراهم	2016	2017	2017(*) معدل	2018(*)
مجموع الحصيلة	106	113	112	117
قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المؤن)	94	99	99	105
العائد الصافي البنكي	5,8	6,0	5,4	5,7
النتيجة الإجمالية للاستغلال	3,6	3,7	3,4	3,6
النتيجة الصافية	1,6	1,7	1,5	1,4
نسبة الديون معلقة الأداء	9,4%	9,4%	8,7%	9,2%
عائد الأصول (ROA)	1,5%	1,5%	1,3%	1,2%
عائد الأموال الذاتية (ROE)	15,8%	15,5%	14,3%	13,3%

(*) دون احتساب شركات تدبير وسائل الأداء التي استفادت سنة 2018 من الترخيص كمؤسسات أداء

حصة كل فئة من شركات التمويل في إجمالي الأصول

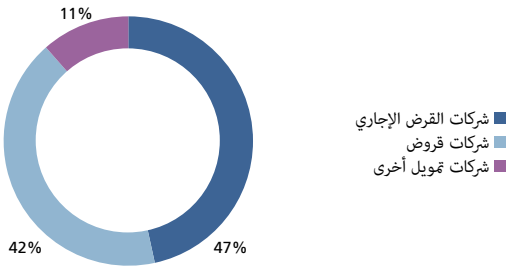

4 - مؤشرات نشاط جمعيات القروض الصغرى ومردوديتها :

المبالغ بملايير الدراهم	2016	2017	2018
مجموع الحصيلة	7,4	7,6	7,9
جاري القروض (الإجمالي)	6,4	6,6	6,8
نسبة الديون معلقة الأداء	2,9%	3,3%	3,0%
النتيجة الصافية	0,21	0,18	0,19

5 - مؤشرات نشاط البنوك الحرة ومردوديتها :

المبالغ بملايير الدراهم	2016	2017	2018
مجموع الحصيلة	48,1	42,7	41,0
جاري القروض (الإجمالي)	18,2	18,5	17,7
ودائع الزبناء	5,6	6,5	6,4
النتيجة الصافية	0,46	0,5	0,5

6 - مؤشرات نشاط المجموعات البنكية التسع ومردوديتها على أساس مجمع

المبالغ بملايير الدراهم	2016	2017	2018
مجموع الحصيلة	1.432	1.540	1.611
قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المؤن)	924	969	1.029
ودائع الزبناء	973	1.038	1.074
الأموال الذاتية - حصة المجموعة	124	130	128
العائد الصافي البنكي	64	67	69
النتيجة الإجمالية للاستغلال	31	32	33
النتيجة الصافية - حصة المجموعة	12,2	13,3	13,9
متوسط معامل الاستغلال	50,8%	51,5%	52,6%
عائد الأصول (ROA)	0,8%	0,9%	0,9%
عائد الأموال الذاتية (ROE)	9,8%	10,2%	10,8%

بنك المغرب

الباب الأول
بنية مؤسسات الائتمان ونشاطها ومردوديتها

بنك المغرب

بنك المغرب

1 - تطور المشهد البنكي

تميز المشهد البنكي سنة 2018 بانطلاق نشاط البنوك التشاركية المرخص لها سنة 2017 ومنح التراخيص الأولى في إطار القانون الأساسي لمؤسسات الأداء المؤهلة لمزاولة نشاط خدمات الأداء المستندة إلى حسابات الأداء.

1.1 - بنية النظام البنكي والمساهمين

بشكل عام، ظل عدد مؤسسات الائتمان والهيئات الخاضعة لرقابة بنك المغرب 86 مؤسسة. فقد بقي عدد البنوك مستقرا عند 24 بنكا. وانخفض عدد شركات التمويل بواقع 4 مؤسسات نتيجة للترخيص لـثلاث شركات تدبير وسائل الأداء بمزاولة نشاط مؤسسات الأداء. وشهد قطاع شركات قروض الاستهلاك عملية إدماج وضم شركتين لقروض الاستهلاك وتغيير نشاط شركة لقروض الاستهلاك قصد مزاولة نشاط قروض الإيجار.

جدول 1 : تطور عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البنوك	**19**	**19**	**19**	**19**	**19**	**19**
البنوك التي يمتلك الأجانب غالبية رأسمالها(*)	7	7	7	7	7	7
البنوك التي يمتلك القطاع العمومي غالبية رأسمالها	5	5	5	5	5	5
البنوك التشاركية	**-**	**-**	**-**	**-**	**5**	**5**
شركات التمويل	**35**	**34**	**34**	**33**	**32**	**28**
شركات قروض الاستهلاك	17	16	16	15	14	12
شركات قروض الإيجار	6	6	6	6	6	7
شركات قروض العقار	2	2	2	2	2	2
شركات الكفالة	2	2	2	2	2	2
شركات شراء وتحصيل الديون	2	2	2	2	2	2
شركات تدبير وسائل الأداء	3	3	3	3	3	0
شركات أخرى	3	3	3	3	3	3
البنوك الحرة	**6**	**6**	**6**	**6**	**6**	**6**
جمعيات القروض الصغرى	**13**	**13**	**13**	**13**	**13**	**13**
مؤسسات الأداء	**9**	**10**	**10**	**10**	**9**	**13**
مؤسسات أخرى	**2**	**2**	**2**	**2**	**2**	**2**
المجموع	**84**	**84**	**84**	**83**	**86**	**86**

(*) 3 منها تتوفر على نافذة تشاركية

تميزت سنة 2018 بمنح لجنة مؤسسات الائتمان الترخيص لإحدى عشرة مؤسسة أداء لعرض خدمات الأداء المستندةإلى حسابات الأداء، منها 3 شركات تابعة للبنوك.

الإطار رقم 1 : وضع مؤسسة الأداء

مؤسسات الأداء هي المؤسسات المؤهلة لتقديم خدمة أو عدة خدمات للأداء. ويمكنها أيضا، في إطار احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية، القيام بعمليات الصرف.

تعتبر بمثابة خدمات أداء :

- عمليات تحويل الأموال؛
- عمليات إيداع وسحب مبالغ نقدية من حساب للأداء ؛
- إنجاز عمليات الأداء بأي وسيلة من وسائل الاتصال عن بعد، شريطة أن يتصرف الفاعل بصفته وسيطا فقط ما بين المؤدي ومقدم السلع والخدمات ؛
- إنجاز الاقتطاعات الدائمة أو الأحادية، وعمليات الأداء بواسطة البطاقة وإنجاز التحويلات، إذا كانت هذه الأخيرة تتعلق بأموال مودعة في حسابات للأداء.

يُقصَد بحساب الأداء كل حساب مفتوح في اسم مستخدم لخدمات الأداء، ويستعمل بشكل حصري لأغراض عمليات الأداء.

لا تعتبر بمثابة خدمات للأداء عمليات الأداء المنجزة بواسطة الشيك، أو الكمبيالة، أو الحوالة البريدية الصادرة و/أو المؤداة نقدا وكل سند مشابه آخر على دعامة ورقية.

ظل الرأسمال الأجنبي على صعيد القطاع البنكي مهيمنا على 7 بنوك و7 شركات تمويل. وبقي عدد المؤسسات التي يهيمن على رأسمالها القطاع العام مستقرا في 5 بنوك و4 شركات تمويل.

تراجع عدد مؤسسات الائتمان المدرجة في البورصة، سنة 2018، إلى 10 مؤسسات، منها ستة بنوك، نتيجة لعملية الإدماج عن طريق الضم بين شركتين متخصصتين في قروض الاستهلاك مدرجتين في البورصة. وتمثل هذه المؤسسات 36% من رسملة البورصة.

وعلى الصعيد الخارجي، قامت مجموعة بنكية بشراء بنك يقع بجزيرة موريس، ويتوفر هذا البنك على فرع بنكي في مدغشقر، مما يرفع شبكة المجموعات البنكية المغربية الثلاث في الخارج إلى 45 شركة تابعة و15 فرعا تتواجد في 35 دولة، منها 27 في إفريقيا، و7 في أوروبا ودولة واحدة في آسيا.

ويتوزع حضور هذه المجموعات في إفريقيا، من خلال 42 شركة تابعة و4 فروع، على مستوى27 بلدا : 10 بلدان في غرب إفريقيا (8 منها في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا)، و6 بلدان في وسط إفريقيا، و6 في شرق إفريقيا، و3 في منطقة المغرب العربي، وبلدان في إفريقيا الاستوائية. وبالنسبة لباقي أرجاء العالم، فإن البنوك المغربية حاضرة أيضا، من خلال 3 شركات تابعة و11 فرعا، في 7 دول أوروبية وفي الصين. كما تتوفر على 48 مكتب تمثيل في 11 دولة يقع معظمها في أوروبا.

2.1 - تطور الشبكة البنكية

واصلت وتيرة تطور الشبكة البنكية تباطؤها لتصل إلى 1,8% سنة 2018، مقابل 1,7% سنة 2017، ما يمثل متوسطا قدره 4% خلال الفترة 2013/2015، و9% خلال الفترة 2007/2016. وبلغ عدد الشبابيك البنكية 6.503، أي بـزيادة 115 وكالة إضافية، منها 56 شباكا جديدا تم فتحه من قبل البنوك التشاركية. ويعزى سبب هذا التباطؤ إلى تطور القنوات الرقمية عبر الأنترنيت والهاتف المحمول.

الإطار رقم 2 : تطور القنوات الرقمية

مع ظهور الوسائل الرقمية، يشهد نموذج توزيع البنك تغيرا على الصعيد العالمي، من خلال تراجع وتيرة ارتياد الوكالات البنكية وتزايد استخدام الولوج إلى الخدمات البنكية عن بعد. وأصبحت معظم المعاملات بين البنوك وزبنائها تتم أكثر فأكثر عبر الهاتف المحمول أو المعدات الرقمية قصد الاستجابة بكل سهولة للاحتياجات من حيث العمليات الأساسية (الاطلاع على الحسابات، تحويل الأموال، طلب دفتر الشيكات، إلخ...).

وفي المغرب، انخرطت البنوك في هذه الدينامية وطورت تطبيقات خاصة بها على الهاتف المحمول وشبكة الأنترنيت، كما أنها شرعت في إغناء استعمالات هذه التطبيقات ومسارات الزبون. وباعتمادها على التكنولوجيا الرقمية، وتعمل البنوك أيضا على عملية تحويل رقمي لشبكاتها تمر بالخصوص عبر ابتكار أشكال جديدة من الوكالات مجهزة بمعدات رقمية موجهة للزبناء، وتوجيه مهام الوكالة نحو الاستشارة، وهي مهمة تشكل قيمة مضافة أكبر سواء بالنسبة للزبون أو البنك.

رسم بياني 1 : تطور الشبكة البنكية

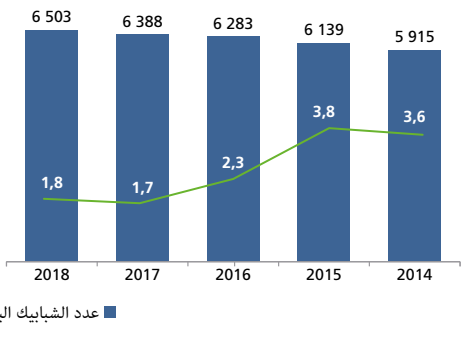

رسم بياني 2 : عدد الشبابيك الإضافية المفتوحة سنويا

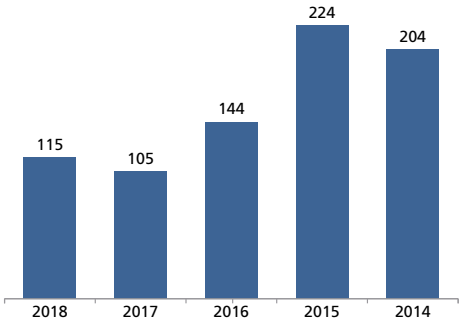

بلغت الكثافة البنكية 5.400، وهي تحسب بعدد السكان لكل شباك. أما الكثافة التي تحسب بعدد الوكالات لكل 10.000 نسمة، فوصلت إلى شباكين، مقابل شباك واحد قبل خمسة عشر سنة.

وظل التوزيع الترابي للوكالات والودائع والقروض مستقرا بشكل إجمالي خلال سنة 2018. حيث لاتزال جهة الدار البيضاء-سطات تحتل المرتبة الأولى بـنسبة 29% من الوكالات، و39% من الودائع و64% من القروض، متبوعة بجهة الرباط-سلا-القنيطرة بما قدره 15% من الوكالات البنكية و17% من الودائع و17% من القروض. وتحتل جهة فاس-مكناس المرتبة الثالثة بواقع 11% من الوكالات و8% من الودائع و4% من القروض.

وفي ما يتعلق بفتح وكالات إضافية خلال سنة 2018، لازالت جهة الدار البيضاء-سطات تسجل أكبر حصة، متبوعة بجهة مراكش-آسفي وجهة فاس-مكناس.

رسم بياني 3 : حصة كل جهة ضمن مجموع الشبكة البنكية والودائع والقروض (%)

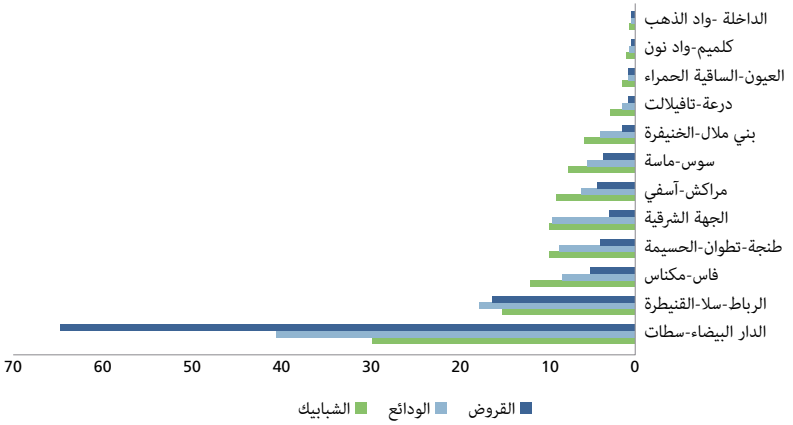

وفي المنطقة الحرة لطنجة، تتوفر البنوك على 5 شركات تابعة وفرع واحد، أي دون تغيير بالمقارنة مع السنوات السابقة.

وبخصوص البنوك والنوافذ التشاركية، فقد تطورت شبكة وكالاتها والفضاءات المخصصة لها لتصل إلى 100 وكالة مقابل 44 وكالة سنة 2017. وتمثل جهة الدار البيضاء-سطات 37% من هذه الشبكة، متبوعة بجهة الرباط-سلا-القنيطرة وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة اللتين تمثلان حصة 18% و10% على التوالي.

رسم بياني 4 : توزيع شبكة البنوك التشاركية حسب الجهات (%)

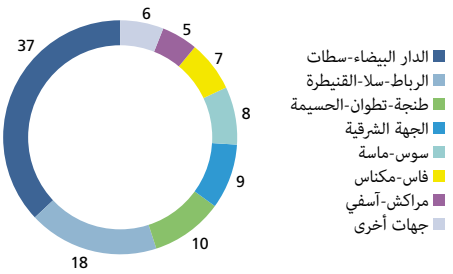

ومن جانب آخر، تعززت شبكة مؤسسات الأداء بنسبة 12,6% بعد 16,6% سنة 2017، لتصل إلى 4.732 نقطة بيع، منها 880 وكالة خاصة و3.852 وكيلا أبرمت المؤسسات معهم عقود تمثيل.

3.1 - تـطـور عدد الحسابات البنكية

مع متم سنة 2018، تباطأ عدد الحسابات البنكية، حيث سجل ارتفاعا سنويا قدره 4,7% ليصل إلى حوالي 27 مليون حساب، بعد 6,4% مع نهاية سنة 2017. وبخصوص الحسابات المفتوحة لدى البنوك التشاركية، فقد بلغ عددها حوالي 56 ألف حساب مقابل 27 ألفا مع نهاية 2017.

رسم بياني 5 : تطور عدد الحسابات البنكية (%)

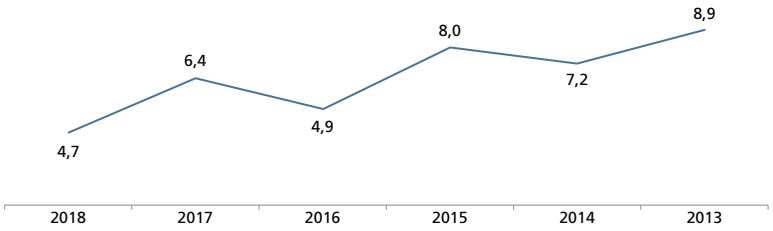

تزايدت نسبة عدد الخواص الذين يتوفرون على حساب بنكي واحد على الأقل[3] إلى عدد السكان البالغين بواقع 4 نقط، من سنة إلى أخرى، لتصل إلى 60%. وحسب النوع، بلغت هذه النسبة 40% بالنسبة للنساء و77% بالنسبة للرجال، مقابل 37% و77% على التوالي في نهاية سنة 2017، ما يظهر تحسنا لنسبة توفر النساء على حساب بنكي.

رسم بياني 6 : عدد السكان الذين يتوفرون على حساب بنكي واحد على الأقل حسب النوع (%)

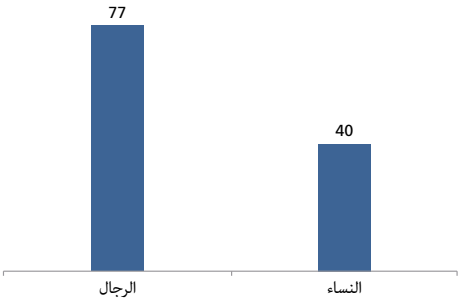

رسم بياني 7 : عدد السكان الذين يتوفرون على حساب بنكي واحد على الأقل حسب الفئة العمرية (%)

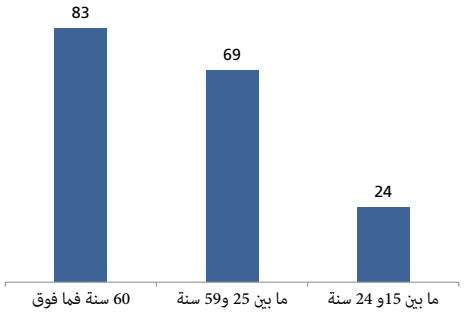

وحسب الفئات العمرية، يتوفر 24% من الأشخاص المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة على حساب بنكي، مقابل 23% سنة 2017. وبلغت هذه النسبة، في أوساط الأشخاص المتراوحة أعمارهم ما بين 25 و59 سنة، 69% عوض 56%، فيما وصلت بالنسبة للأشخاص الذين تفوق أعمارهم 60%، 83% بدلا من 72%.

4.1 - تطور عدد البطاقات والشبابيك البنكية الآلية

تزايد عدد البطاقات البنكية بنسبة 7,2% إلى 15,1 مليون في نهاية سنة 2018، لايزال معظمها يستعمل لعمليات السحب.

3 المصدر: المصلحة المركزية للحسابات البنكية ببنك المغرب.

رسم بياني 8 : تطور عدد البطاقات البنكية المتداولة (بالملايين)

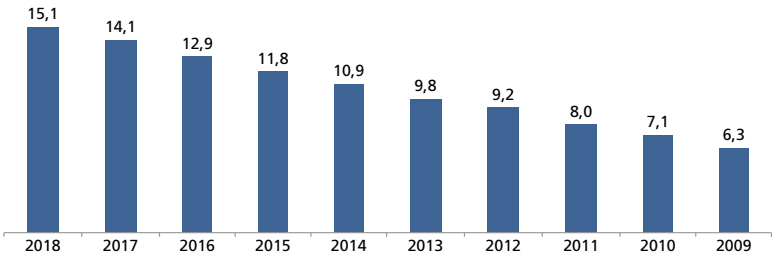

وبالموازاة مع تطور الشبكة البنكية المادية، تعزز عدد الشبابيك الآلية بمقدار 264 شباكا جديدا، ليصل إلى 7.289 وحدة مع نهاية سنة 2018، ما يمثل نسبة نمو قدرها 3,8% سنة 2018 مقابل 3% في السنة السابقة.

وقد نشرت البنوك خلال السنوات الأخيرة شبابيك آلية متعددة الخدمات تقوم بإنجاز عدة عمليات بنكية يومية كانت تتطلب عادة التوجه إلى الوكالات، مثل إيداع الشيكات والمبالغ النقدية. وبلغ عدد هذه الشبابيك متعددة الخدمات 350 شباكا في نهاية 2018، ما يمثل 4,8% من العدد الإجمالي للشبابيك.

رسم بياني 9 : تطور الشبابيك البنكية الآلية

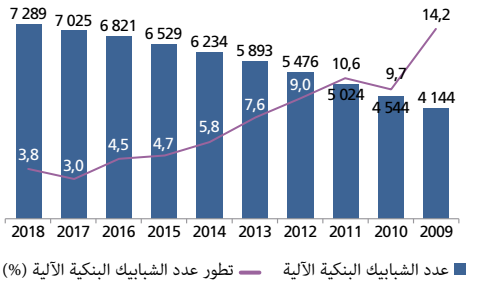

رسم بياني 10 : عدد الشبابيك البنكية الآلية الإضافية

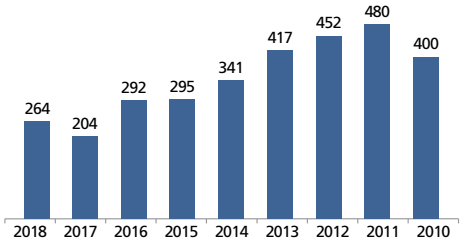

5.1 - عـدد مستخدمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها

وصل عدد مستخدمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، في نهاية دجنبر 2018، إلى 55.753 مستخدما، يعمل حوالي 75% منهم في البنوك، و6% في شركات التمويل، و14% لدى جمعيات القروض الصغرى.

رسم بياني 11 : تطور عدد مستخدمي البنوك بالمغرب

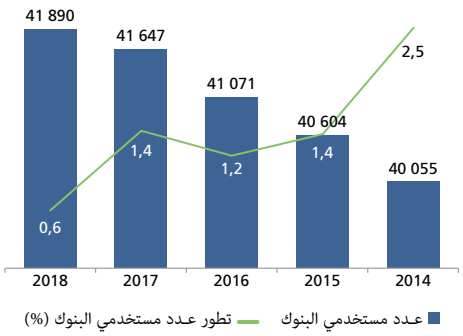

وتعزز عدد مستخدمي البنوك بتوظيف 243 متعاونا جديدا، أي بزيادة قدرها 0,6% ليصل إلى 41.890 مستخدما، بعد ارتفاعه بواقع 1,4% سنة 2017. وحسب الفئة العمرية، يمثل المستخدمون المتراوحة أعمارهم بين 25 و35 سنة نسبة 45%، فيما يشكل المستخدمون المتراوحة أعمارهم من 35 إلى 50 سنة نسبة 31%، وأولئك الذين تفوق أعمارهم 50 سنة نسبة 18%. وارتفعت نسبة النساء ضمن العدد الإجمالي للمستخدمين إلى 47% سنة 2018، مقابل 46% في نهاية 2017.

رسم بياني 12 : تطور عدد مستخدمي شركات التمويل

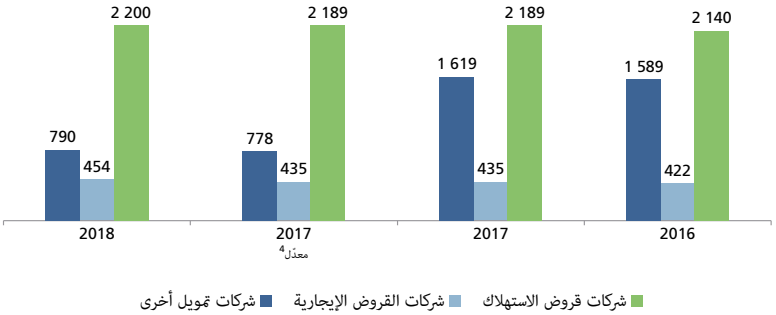

ومن جانبه، يشغل قطاع شركات التمويل 3.444 مستخدما، مقابل 3.402 في السنة الماضية[5]، ما يمثل زيادة قدرها 42 شخصا مقارنة بسنة 2017 (+ 1,2 %)، وهمت هذه الزيادة في معظمها شركات القروض الإيجارية وشركات القرض العقاري.

وسجل عدد مستخدمي شركات قروض الاستهلاك نموا قدره 0,5% عوض 4,4% بالنسبة لشركات قروض الإيجار و3,3% بالنسبة لشركات القرض العقاري. أما عدد مستخدمي شركات شراء وتحصيل الديون، فظل مستقرا.

وتعزز عدد مستخدمي جمعيات القروض الصغرى بنسبة 7,9% سنة 2018 مقابل تطوره بواقع 2,5% سنة من قبل، ليصل إلى 7.830 شخصا.

وتزايد عدد مستخدمي مؤسسات الأداء بنسبة 9,1% إلى 2.026 مستخدما[6].

6.1 - تطور التمركز البنكي

1.6.1 - تمركز نشاط البنوك على أساس فردي

خلال سنة 2018، انخفض مستوى التمركز البنكي بشكل طفيف. فقد بلغت حصة البنوك الثلاثة الأولى في مجموع أصول القطاع 64,3% سنة 2018، مقابل 65,4% في السنة السابقة، وحصة البنوك الخمسة الكبرى 78,7% عوض 79,4%.

4 لأسباب تتعلق بالمحاسبة، تم تعديل عدد مستخدمي باقي مؤسسات التمويل أخذا في الاعتبار عدد مستخدمي شركات تدبير وسائل الأداء التي تم الرخيص لها سنة 2018 بمزاولة نشاط مؤسسات تمويل.
5 دون احتساب عدد مستخدمي شركات تدبير وسائل الأداء
6 بما في ذلك مؤسسات تدبير وسائل الأداء المرخص لها حديثا بمزاولة نشاط مؤسسات الأداء.

رسم بياني 13 : تمركز مجموع الأصول (%)

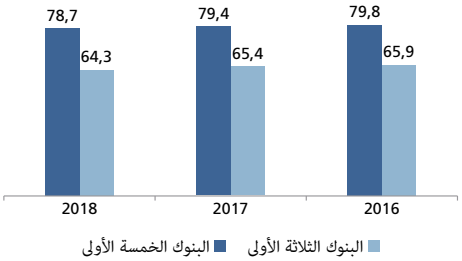

من حيث الودائع، حصّلت البنوك الثلاثة المحلية الكبرى نسبة 65% من الودائع مقابل 65,9% في السنة السابقة. واستقطبت البنوك الخمسة الأولى حصة قدرها 79,9% مقابل 80,3% سنة 2017.

رسم بياني 14 : تمركز الودائع (%)

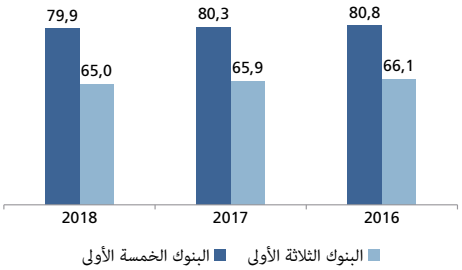

وفي ما يتعلق بالقروض، بلغت حصة البنوك الثلاثة الكبرى 63,7% من القروض الموزعة، مقابل 64,1% سنة 2017، فيما مثلت البنوك الخمسة الكبرى 80,8% من التمويلات بدلا من 81,1% سنة من قبل.

رسم بياني 15 : تمركز القروض (%)

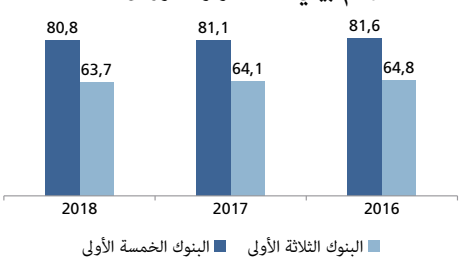

حسب مؤشر هرفندال-هيرشمان، ظل مستوى تمركز مجموع الأصول والودائع والقروض لدى البنوك مماثلا للمستوى المسجل في السنوات السابقة، أي 0,17، مما يشير إلى اعتدال تمركز السوق البنكية.

وحسب نوع المساهمة في الرأسمال، تتوفر البنوك ذات رأسمال خاص مملوك في معظمه للمغاربة على 53,5% من الشبابيك، وهو تقريبا نفس المستوى المسجل في السنة الماضية. وتقلصت هذه الحصة بمقدار 1,1 نقطة بالنسبة لمجموع الأصول لتصل إلى 65,1%، وبواقع نقطة واحدة إلى 65,5% بالنسبة للودائع، و0,4 نقطة إلى 64,2% بالنسبة للقروض.

رسم بياني 16 : التمركز حسب نوع المساهمة - 2018 (%)

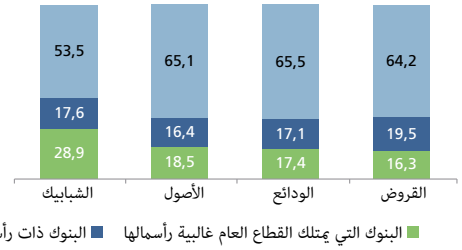

رسم بياني 17 : التمركز حسب نوع المساهمة - 2017 (%)

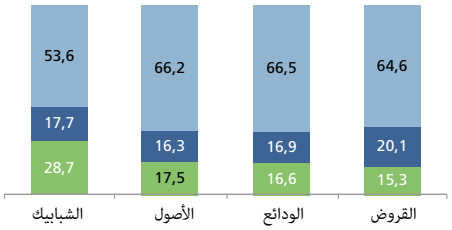

البنوك التي يمتلك القطاع العام غالبية رأسمالها ■ البنوك ذات رأسمال مملوك في معظمه للأجانب ■ البنوك ذات رأسمال خاص مملوك في معظمه للمغاربة

سجلت البنوك ذات رأسمال خاص مملوك في معظمه للأجانب شبه استقرار لحصتها في السوق من حيث الشبكة وإجمالي الأصول، أي 17,6% و16,4% على التوالي. وارتفعت حصتها في السوق من حيث الودائع بشكل طفيف بواقع 0,2 نقطة إلى17,1%، فيما تقلصت حصتها من حيث القروض بمقدار 0,6 نقطة إلى 19,5%.

وعززت البنوك التي يمتلك القطاع العام غالبية رأسمالها حصتها في السوق من حيث الشبكة لتصل إلى 28,9%، ومن حيث مجموع الأصول إلى 18,5%، ومن حيث الودائع إلى 17,4%، ومن حيث القروض إلى 16,3%.

2.6.1 - تمركز نشاط شركات التمويل

في نهاية سنة 2018، تقلصت حصة شركات قروض الاستهلاك الثلاث الكبرى في مجموع أصول القطاع بشكل طفيف إلى 61% عوض 62% مع متم سنة 2017. بينما تزايدت حصة الشركات الخمس الأولى بمقدار نقطة واحدة إلى 86%. وتستحوذ 8 شركات تابعة لمؤسسات مالية على حوالي 95% من نشاط القطاع.

رسم بياني 18 : تمركز مجموع أصول شركات قروض الاستهلاك (%)

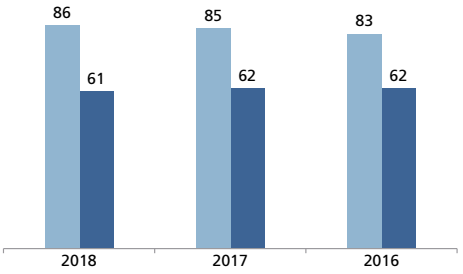

شركات قروض الاستهلاك الثلاثة الأولى ■ شركات قروض الاستهلاك الخمسة الأولى

رسم بياني 19 : تمركز مجموع أصول شركات قروض الإيجار (%)

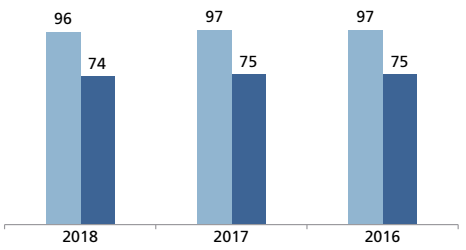

شركات قروض الإيجارالثلاثة الأولى ■ شركات قروض الإيجار الخمسة الأولى

وفي ما يتعلق بقطاع قروض الإيجار، فقد بلغت حصص الشركات الثلاث والخمس الأولى، على التوالي، 74% و96% في نهاية سنة 2018، مقابل 75% و97% سنة من قبل.

3.6.1 - تمركز نشـاط مؤسسات الأداء

ارتفعت مساهمة مؤسسات الأداء الثلاث الأولى في مجموع تحويلات الأموال المنجزة بمقدار 1,7 نقطة إلى 89,2%، بينما بقيت مساهمة المؤسسات الخمس الأولى مستقرة في حوالي 98%.

4.6.1 - تمركز نشـاط جمعيات القروض الصغرى

بلغت مساهمة جمعيات القروض الصغرى الثلاث والخمس في توزيع القروض، عند نهاية سنة 2018، 92% و97,9%، مقابل 91,8% و97,6% في السنة السابقة.

5.6.1 - تمركز نشـاط البنوك على أساس مجمع

على أساس مجمع، لم يشهد مستوى تمركز نشاط القروض تغيرات كبيرة مقارنة بسنة 2017، فقد بقيت حصص المجموعات البنكية الثلاث والخمس الأولى في مجموع القروض مستقرة عند 64% و81% على التوالي.

جدول 2 : تطور تمركز القروض على أساس مجمع

	قروض التجهيز وتسهيلات الخزينة الممنوحة للمقاولات			القروض العقارية			قروض الاستهلاك			مجموع القروض		
	2016	2017	2018	2016	2017	2018	2016	2017	2018	2016	2017	2018
المجموعات الثلاث الأولى	64	63	62	64	64	64	63	65	65	65	64	64
المجموعات الخمس الأولى	83	83	83	81	81	81	79	82	83	81	81	81

يظهر التحليل حسب الغرض من القرض أن حصة المجموعات البنكية الثلاث الأولى تراجعت بمقدار نقطة واحدة إلى 62% بالنسبة لتسهيلات الخزينة وقروض التجهيز، فيما بقيت حصة المجموعات الخمس الأولى مستقرة عند 83%. فيما يتعلق بالقروض العقارية ، فقد شهدت هذه الأسهم ركودًا عند 64% و 81% على التوالي. وبخصوص قروض الاستهلاك، ظلت حصة المجموعات الثلاث الأولى مستقرة في 65% فيما تزايدت حصة المجموعات الخمس الأولى بمقدار نقطة واحدة إلى 83%.

2 - نـشـاط الـبـنـوك ومردوديتها على أساس فـردي

خلال سنة 2018، ظل النشاط البنكي يتميز باستمرار انكماش القروض، لاسيما الموجهة منها للمقاولات. كما سجل تحصيل الودائع تباطؤا يعكس انخفاض ودائع المغاربة المقيمين في الخارج وتباطؤ ودائع الخواص المقيمين، حيث اتجه هؤلاء نحو توظيفات بديلة لاسيما على شكل منتجات التأمين البنكي والقيم العقارية[7]. وتواصلت مردودية القطاع البنكي بالرغم من الظرفية

7 في سنة 2018، تزايدت توظيفات الأسر في القيم المنقولة بنسبة 9,3% والتوظيفات على شكل عقود التأمين على الحياة بنسبة 7,9%.

الاقتصادية غير المواتية، بفضل استفادته من تحسن هامش الفائدة والعمولات المقبوضة على تقديم الخدمات. وواصلت نسبة مخاطر محفظة القروض ارتفاعها، وإن بوتيرة أقل، مما ساهم في تقلص نسبة الديون المعلقة الأداء.

تتم دراسة نشاط البنوك على أساس الحصيلة التي تبين نشاطها في المغرب.

1.2 - يرجع نمو النشاط البنكي إلى ارتفاع الديون على الزبناء مدعوما بالتمويل البنكي لقروض الضريبة على القيمة المضافة

مع نهاية سنة 2018، بلغ مجموع حصيلة القطاع البنكي 1.341 مليار درهم، أي بارتفاع قدره 5,5%، بعد 6% و4,7% سنتي 2017 و2016 على التوالي. ومن حيث النسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، مثل مجموع الحصيلة 122%، أي بزيادة نقطتين مقارنة مع السنة الماضية. وانخفضت حصة أصول البنوك بالعملات الأجنبية بواقع 0,2 نقطة إلى 7,9%، وتمثل من بينها الأصول المملوكة على غير المقيمين 4% من مجموع أصول القطاع البنكي.

جدول 3 : تطور استخدامات البنوك (نشاط البنوك في المغرب)

(بملايين الدراهم)

	2016	2017	2018	التغير (%) 2018/2017
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	170 930	180 290	182 171	1,0
ديون على الزبناء	716 444	744 578	798 042	7,2
محفظة السندات	245 522	274 187	281 063	2,5
بما في ذلك سندات الخزينة	118 343	139 203	147 111	5,7
قيم مستعقرة	31 205	35 377	38 411	8,6
أصول أخرى	34 658	36 661	41 429	13,0
مجموع الأصول	1 198 759	1 271 093	1 341 116	5,5

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

شهدت بنية استخدامات البنوك ارتفاعا في حصة الديون على الزبناء لتصل إلى 59,5%، مقابل 58,6% في السنة السابقة. وعلى العكس من ذلك، انخفضت حصة الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وحصة محفظة السندات بمقدار 0,6 نقطة إلى 13,6% و21% على التوالي.

رسم بياني 20 : بنية أصول البنـوك (%)

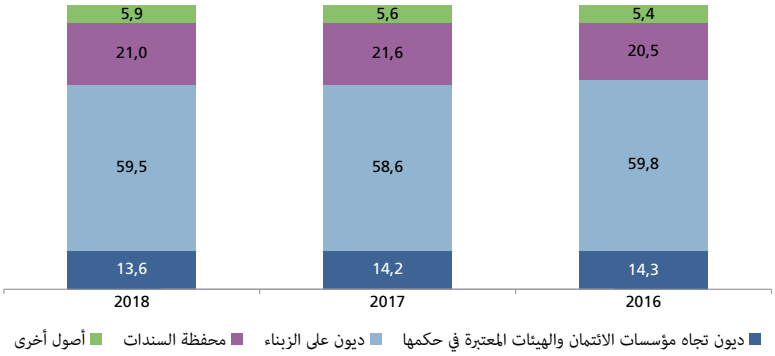

1.1.2 - تبـاطـؤ الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها

بعد ارتفاعها بنسبة 5,5% سنة 2017، تزايدت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بواقع 1% لتصل إلى حوالي 182,2 مليار درهم. ويشمل هذا التطور ارتفاع الودائع لدى البنك المركزي، والديون على البنوك المحلية وعلى باقي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، من جهة، وانخفاض الديون على البنوك الأجنبية، من جهة ثانية.

رسم بياني 21 : ديون البنوك على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (بملايير الدراهم)

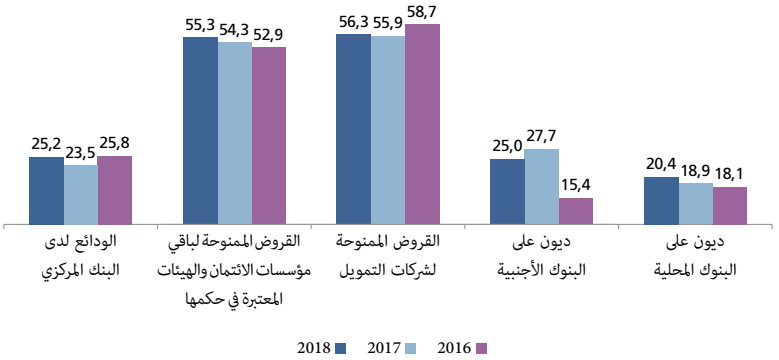

بعد تقلصها بنسبة 9,1% في السنة الماضية، سجلت ودائع البنوك لدى البنك المركزي، بتاريخ الإقفال، ارتفاعا قدره 7,3% لتصل إلى 25,2 مليار. وبخصوص القروض الممنوحة من طرف البنوك لشركات التمويل، فقد عرف مبلغها الجاري ارتفاعا بواقع 0,8% إلى 56,3 مليار بدل تراجعها بنسبة 4,8% سنة 2017، ما يعكس نمو قروض الخزينة بنسبة 9% وانخفاض القروض المالية بنسبة 2,4%.

وسجلت الديون على البنوك المحلية، التي بلغت 20,4 مليار، ارتفاعا بنسبة 7,8% بعد تزايدها بواقع 4,5% سنة 2017. ومن ضمن هذا المجموع، ارتفعت قروض الخزينة بدون ضمانات بنسبة 40% إلى 10,7 مليار درهم بعد انخفاضها بواقع 5,7% في السنة السابقة، مما يعوض تراجع القروض المالية بنسبة 3,7% إلى 5,2 مليار والقيم المستلمة للاستحفاظ بنسبة 23,2%، إلى 4,6 مليار.

أما القروض الممنوحة لباقي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، التي تشمل البنوك الحرة، وجمعيات القروض الصغرى، وصندوق الإيداع والتدبير، وصندوق الضمان المركزي، والمقرات والفروع في الخارج وباقي مؤسسات الائتمان غير المقيمة، فقد تزايدت بنسبة 1,8% لتصل إلى 55,3 مليار.

وبعد أن سجلت الديون على البنوك في الخارج نموا كبيرا بنسبة 80,1% سنة 2017، وهي السنة التي تميزت بتسبيقات مرتبطة بإصلاح نظام الصرف، تراجعت هذه الديون بواقع 9,8% لتصل إلى 25 مليار، نتيجة بالأساس لتراجع الديون بالعملات الأجنبية.

وحسب نوع العملة، انخفضت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها المحررة بالعملات الأجنبية بنسبة 7,9% لتبلغ حوالي 48,7 مليار درهم، مما يعكس انخفاض التوظيفات لدى البنوك الأجنبية. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت الديون المحررة بالدرهم بنسبة 4,7% إلى 133,4 مليار، بعد انخفاضها بواقع 0,4% سنة 2017.

2.1.2 - واصلت القروض البنكية الممنوحة للقطاع الخاص تباطؤها سنة 2018

وصل المبلغ الجاري الإجمالي للقروض 891 مليار درهم، ما يمثل ارتفاعا بنسبة 6,5%، بعد تزايد بواقع 3,2% خلال السنة السابقة. وهذا التطور ناجم عن عمليات تمويل قرض الضريبة على القيمة المضافة التي أنجزت سنة 2018. وباستثناء هذا التمويل، بلغ نمو القروض 3,3%. ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، يمثل هذا المبلغ الجاري 81%، مقابل 79% في السنة الماضية.

الإطار رقم 3 : تمويل قرض الضريبة على القيمة المضافة من قبل البنوك

تم في شهر يناير 2018 توقيع اتفاقية بين وزارة الاقتصاد والمالية، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، والجمعية المهنية لبنوك المغرب، تنص على آلية للتسديد تقوم على شراء وتحصيل الديون من شأنها أن تمكن المقاولات الراغبة في ذلك من إعادة تمويل مجموع ديونها المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة لدى البنوك.

وقد بلغ مجموع القروض الممنوحة من طرف القطاع البنكي في هذا الإطار 27 مليار درهم سنة 2018.

تباطأت وتيرة نمو المبلغ الجاري للقروض الممنوحة للشركات غير المالية لتصل إلى 0,7%، بعد ارتفاعها بنسبة 2,6% سنة 2017 و3,4% سنة 2016. ويعكس هذا الارتفاع نموا بواقع 4,4% إلى 51,5 مليار درهم بالنسبة للشركات العمومية و0,3% إلى 377,4 مليار بالنسبة للشركات الخاصة.

ويعكس هذا التباطؤ بعض عوامل العرض والطلب. فقد تباطأ الطلب على القروض من قبل المقاولات في ظل ظرفية اقتصادية تتميز بانتعاش بطيء للنمو غير الفلاحي، وتمديد آجال الأداء وتباطؤ النشاط العقاري. وبالموازاة مع ذلك، تأثر عرض القروض بارتفاع مخاطر الائتمان.

وارتفعت القروض الممنوحة للأسر بواقع 4,1% بعد 4% في السنة الماضية، لتصل إلى حوالي 284 مليار درهم.

وتسارعت القروض البنكية الممنوحة للقطاع العام من 6.5% سنة 2017 إلى 39,8% سنة 2018، ارتباطا بعمليات تمويل قرض الضريبة على القيمة المضافة. وبلغت القروض المخولة للقطاع الخاص، من جانبها، 765 مليار درهم، محققة نموا بنسبة 2,4% بعد 2,8% في السنة السابقة.

رسم بياني 22 : تطور القروض الممنوحة من طرف البنوك (%)

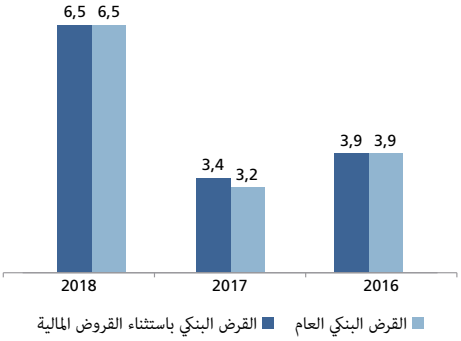

رسم بياني 23 : القروض البنكية الممنوحة للقطاع العام والقطاع الخاص (%)

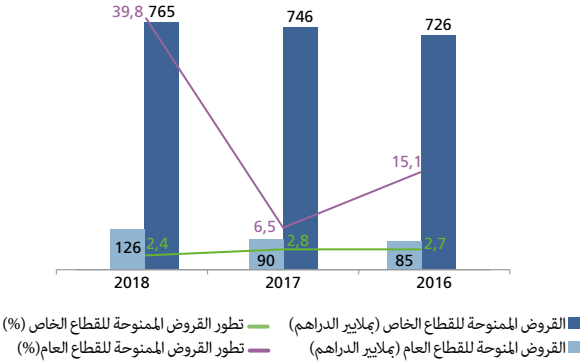

حسب قطاع النشاط، يعكس ارتفاع القروض الممنوحة للشركات نمو القروض المخولة للقطاع الأولى بنسبة 12,8% لتصل إلى 35,5 مليار درهم، مما يرفع حصتها في مجموع القروض إلى 4% بعد أن كانت قد انخفضت إلى 3,8% في السنة المنصرمة.

واستفاد قطاع الصناعات من مبلغ جار للقروض قدره 147 مليار، أي بارتفاع بنسبة 2,5% مقابل انخفاضه بواقع 0,7%، وبذلك تراجعت حصته في مجموع القروض بمقدار 0,6 نقطة لتصل إلى 16,5%. ويشمل هذا التطور بالأساس نمو القروض الممنوحة للصناعات الغذائية والتبغ بنسبة 12,7%، وتلك الموجهة للصناعات الاستخراجية بنسبة 11,5%، والقروض المخصصة للصناعات الكيماوية بنسبة 1,7%. وعلى العكس من ذلك، لوحظ انخفاض برسم قطاع الطاقة والماء (-4,6%)، وقطاع النسيج (-5,1%) وباقي الصناعات التحويلية (-4,5%).

ومن جهة أخرى، سجلت القروض الممنوحة لقطاع البناء والأشغال العمومية ولقطاع النقل والاتصال انخفاضات بنسبة 0,8% إلى 93,7 مليار و4% إلى 36,2 مليار، على التوالي، بعد ارتفاعها بواقع 3,9% و14% سنة 2017. وتواصل انخفاض القروض المخصصة لقطاع الفنادق ليبلغ 7,3% بعد 3,2% في السنة السابقة، لتصل بذلك إلى 14,1 مليار.

أما القروض الموجهة لقطاع التجارة، فتزايدت بنسبة 1,7% إلى 57,3 مليار درهم، مقابل 8,6% في السنة الماضية.

رسم بياني 24 : التوزيع القطاعي للقروض بواسطة الدفع من الصندوق الممنوحة من طرف البنوك (%)

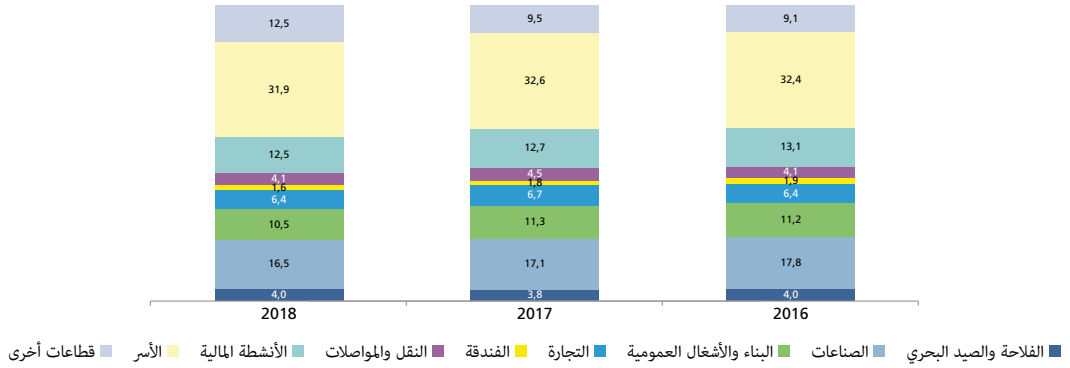

بعد انخفاضه الذي بدأ منذ سنة 2013، سجل المبلغ الجاري للقروض القصيرة الأجل نموا بنسبة 12,9% ارتباطا على الخصوص بارتفاع الديون المكتسبة عن طريق شراء وتحصيل الديون. كما تزايدت حصتها في مجموع القروض بمقدار 1,7 نقطة مئوية لتصل إلى 31,4%. وبالموازاة مع ذلك، انخفض المبلغ الجاري للقروض المتوسطة الأجل بنسبة 2,5% ارتباطا بتباطؤ قروض التجهيز، وتراجعت حصتها بواقع 2,2% إلى 24%. أما بالنسبة للقروض الطويلة الأجل، فارتفع مبلغها الجاري بنسبة 8,3%، نتيجة لارتفاع قروض السكن، وبذلك تنامت حصتها بمقدار 0,7 نقطة إلى 37,3%.

رسم بياني 25 : بنية القروض بواسطة الدفع من الصندوق الممنوحة من طرف البنوك حسب أجلها (%)

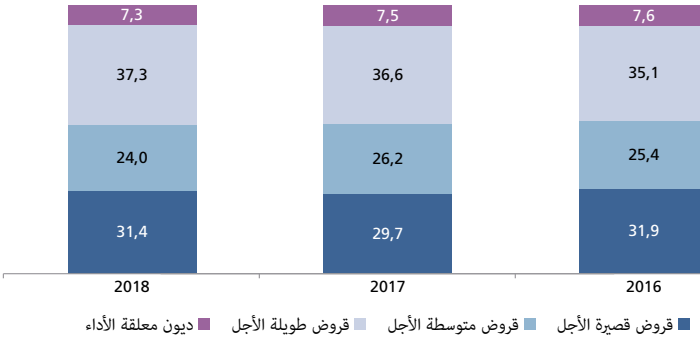

3.1.2 - تعززت محافظ التداول والاستثمار والمساهمة على حساب محفظة التوظيف

مع نهاية سنة 2018، وصل المبلغ الإجمالي لمحفظة السندات المملوكة للبنوك إلى 282,2 مليار درهم، ما يمثل ارتفاعا بنسبة 2,5% بعد 11,5% سنة 2017, وبذلك بلغت حصتها 21% من مجموع الاستخدامات البنكية.

جدول 4 : تطور محفظة سندات البنوك

(المبلغ الإجمالي بملايين الدراهم)

	2016	2017	2018	التغير 2018/2017 (%)
سندات التداول	132 623	146 991	157 817	7,4
سندات التوظيف	47 620	53 367	40 591	-23,9
سندات الاستثمار	27 337	28 339	32 216	13,7
سندات المساهمة والاستخدامات المماثلة	39 417	46 742	51 620	10,4
مجموع محفظة السندات	246 997	275 439	282 244	2,5

ويظهر التحليل وفق المحاسبة القصدية أن محفظة سندات التداول تزايدت بنسبة 7,4% لتصل إلى 158 مليار درهم، بعد ارتفاعها بواقع 10,8% في السنة السابقة، مما يعكس ارتفاع عمليات التفاوض حول السندات المنجزة داخل قاعات السوق. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع سندات الخزينة بنسبة 9,6% إلى 90,7 مليار، وسندات الملكية بواقع 3,1% إلى 58,5 مليار، وباقي سندات الدين بنسبة 14,8% إلى 8,6 مليار. كما تزايدت سندات الاستثمار بواقع 13,7% إلى 32,2 مليار، ارتباطا بارتفاع سندات الخزينة بنسبة 6,8% وباقي سندات الدين التي تنامت بأكثر من الضعف. وفي المقابل، تراجع المبلغ الجاري لمحفظة سندات التوظيف بنسبة 23,9% إلى 40,6 مليار، نتيجة لانخفاض سندات الملكية بنسبة 61%، لاسيما على شكل أسهم وحصص في مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، وسندات الخزينة بنسبة 6,6% وباقي سندات الدين بواقع 20,8%.

الإطار رقم 4 : تعريف محافظ السندات

عند شرائها، تصنف السندات، حسب الهدف المتوخى من قبل مؤسسة الائتمان، في إحدى الفئات المنصوص عليها في التصميم المحاسباتي لمؤسسات الائتمان : سندات التداول، سندات التوظيف، سندات الاستثمار، سندات المساهمة.

- **سندات التداول :** سندات يتم شراؤها أو بيعها بنية إعادة بيعها أو إعادة شرائها داخل أجل قصير بهدف تحقيق ربح منها.
- **سندات التوظيف :** سندات ذات عائد قار أو متغير يتم امتلاكها بهدف توظيفها لمدة غير محددة، ويمكن للمؤسسة أن تفوتها في أي وقت. وبشكل افتراضي، يتعلق الأمر بسندات غير مصنفة ضمن أي فئة أخرى.
- **سندات الاستثمار :** سندات دين ذات أجل استحقاق محدد، مشتراة أو ناجمة عن فئة «سندات التوظيف»، بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها.
- **سندات المساهمة :** سندات تعتبر ملكيتها لمدة طويلة مفيدة لنشاط مؤسسة الائتمان، وتمثل جزءا من الرأسمال، ويمكن حيازتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

عرفت محفظة المساهمات نموا بنسبة 10,4% إلى 51,6 مليار، بعد التزايد بواقع 18,6% المسجل سنة 2017. ويشمل هذا التطور نمو المساهمات في الشركات الخاصة، لاسيما المالية منها، بنسبة 11,7% إلى 20,7 مليار. ومن جانب آخر، تقلصت المساهمات في مؤسسات الائتمان الموجودة في الخارج بنسبة 4,1% إلى 20,9 مليار درهم، أي ما يمثل حوالي 43% من المحفظة الإجمالية للمساهمات و17,2% من الأموال الذاتية المحاسباتية للبنوك.

رسم بياني 26 : توزيع محفظة مساهمات البنوك حسب نوعية الطرف المقابل (%)

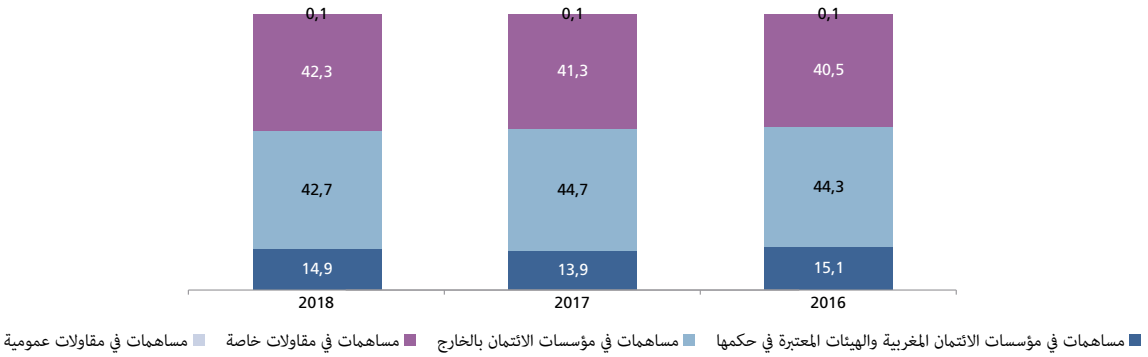

ويظهر تفصيل محفظة السندات حسب الطبيعة القانونية ارتفاع سندات الخزينة بنسبة 5,7% إلى 147 مليار درهم، مما يرفع حصتها في المحفظة الإجمالية إلى 52% عوض 50% سنة 2017. وظلت حصتها في الاستخدامات البنكية مستقرة في 10,9%.

وفي ما يتعلق بمحفظة باقي سندات الدين، التي تتكون بالأساس من التزامات وسندات دين أخرى قابلة للتداول، فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 6% لتصل إلى حوالي 20 مليار درهم. وعلى العكس من ذلك، عرفت سندات الملكية المملوكة للبنوك، باختلاف أنواعها، انخفاضا بواقع 1,8%، مقابل تزايدها بنسبة 4,8% سنة 2017، حيث تقلصت حصتها في المحفظة الإجمالية بمقدار نقطتين إلى 41%.

رسم بياني 27 : تطور محفظة سندات البنوك حسب طبيعتها القانونية (بملايير الدراهم)

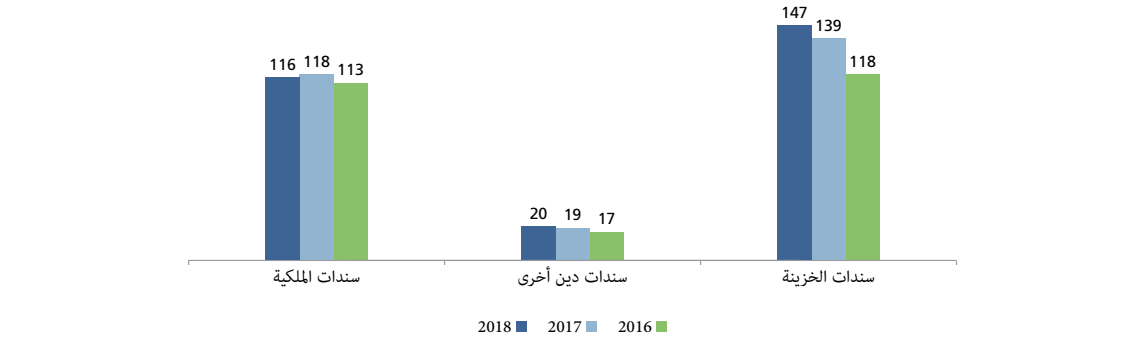

ارتفع جاري المؤن عن انخفاض محفظة السندات، التي يخصص حوالي 89% منها لتغطية سندات المساهمة والاستخدامات المماثلة، بنسبة 16% ليصل إلى 2,3 مليار درهم.

2.2 - تميز تطور الموارد البنكية بلجوء متزايد لإعادة التمويل من لدن البنك المركزي

جدول 5 : تطور موارد البنوك (النشاط بالمغرب)

(المبلغ الإجمالي بملايين الدراهم)

	2016	2017	2018	التغير (%) 2018/2017
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**93 687**	**100 199**	**130 243**	**30,0**
ودائع الزبناء	**854 081**	**901 412**	**927 808**	**2,9**
سندات اقتراض	**87 034**	**99 354**	**105 412**	**6,1**
- سندات الدين المصدرة	52 645	57 875	61 738	6,7
- ديون ثانوية	34 389	41 479	43 675	5,3
الأموال الذاتية	**108 792**	**115 428**	**121 303**	**5,1**
النتيجة الصافية	**12 258**	**10 830**	**11 147**	**2,9**
خصوم أخرى	**42 907**	**43 870**	**45 203**	**3,0**
مجموع الخصوم	**1 198 759**	**1 271 093**	**1 341 116**	**5,5**

في سياق تزايد الحاجة إلى السيولة البنكية الناجم عن تنامي التداول النقدي وتقلص الاحتياطيات الدولية الصافية، ارتفعت الديون تجاه مؤسسات الائتمان بنسبة 30%، مما يعكس تزايد اللجوء إلى تمويل البنك المركزي. وتنامت الديون السندية بنسبة 6,1%. ومن جانب آخر، تباطأت وتيرة نمو الودائع المحصلة لدى الزبناء إلى 2,9% عوض 5,5% في السنة السابقة.

ونتيجة لذلك، وصلت حصة الديون السندية إلى 7,9%. وانخفضت حصة الودائع المحصلة بمقدار 1,7 نقطة إلى 69,2% لفائدة الديون تجاه مؤسسات الائتمان التي ارتفع وزنها في الموارد إلى 9,7%. أما الأموال الذاتية، فظلت حصتها مستقرة في حوالي 9%.

ومن جهة أخرى، تزايدت الموارد المحررة بالعملات الأجنبية لدى غير المقيمين بنسبة 8,6%، لتمثل بذلك 1,4% من مجموع الموارد البنكية.

رسم بياني 28 : بنية خصوم البنوك (%)

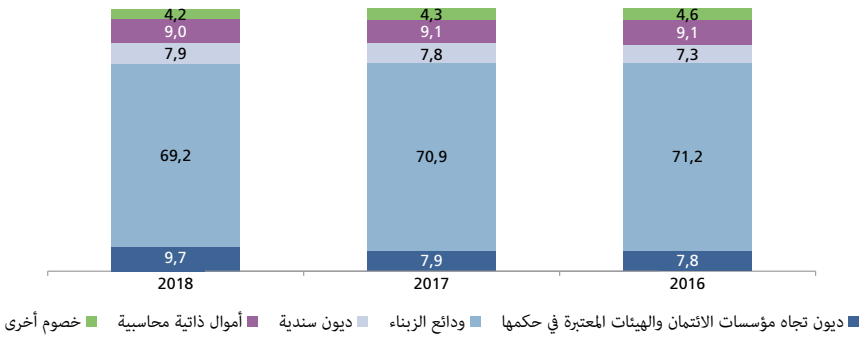

1.2.2 - يعكس ارتفاع الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها لجوءا متزايدا لإعادة التمويل لدى البنك المركزي

بعد ارتفاعها بنسبة 7% سنة 2017، سجلت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها تزايدا بنسبة 30% لتصل إلى 130,2 مليار درهم سنة 2018. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى لجوء البنوك المتزايد إلى تسبيقات بنك المغرب، بفعل تأثير تقلص السيولة البنكية بالدرهم المرتبط بتنامي حجم النقد المتداول وارتفاع مستوى السيولة بالعملات الأجنبية التي تحوزها البنوك منذ سنة 2017. ومن ضمن هذا المجموع، تسارعت الديون المحررة بالدرهم، والتي وصل مبلغها الجاري إلى 100,7 مليار، بنسبة 38,8%، بينما ارتفعت الديون بالعملات الأجنبية، والتي تمثل حوالي 23% من المجموع، بواقع 7%.

رسم بياني 29 : توزيع ديون البنوك تجاه مؤسسات الائتمان حسب فئة الطرف المقابل (%)

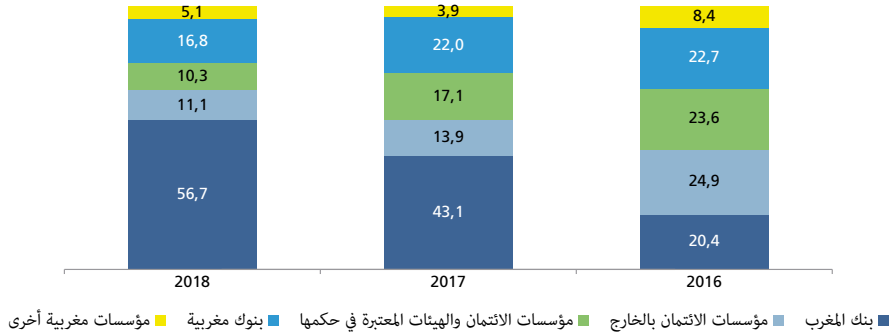

وتزايدت إعادة التمويل لدى البنك المركزي بشكل كبير بواقع 71,1% لتصل إلى 73,8 مليار، مما يرفع حصتها ضمن الديون تجاه مؤسسات الائتمان إلى 56,7%. ويتألف هذا المبلغ الجاري من تسبيقات لمدة 7 أيام في حدود 67 مليار درهم مقابل 39 مليار سنة 2017، ومن القروض المضمونة الممنوحة في إطار برنامج إعادة تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بمبلغ 2,3 مليار مقابل 3,2 مليار سنة 2017. ويتكون الباقي من تسبيقات لمدة 24 ساعة.

ومن جانب آخر، تقلصت الديون بين البنوك بنسبة 0,5% إلى 21,9 مليار، بعد ارتفاعها بواقع 3,6% سنة من قبل، بفعل تأثير انخفاض القيم المقدمة للاستحفاظ بنسبة 23,4%، وبدرجة أقل، السلفات المالية (1,5-%). وارتفعت الاقتراضات لدى مؤسسات الائتمان في الخارج بنسبة 4,1% لتبلغ 14,5 مليار.

2.2.2 - سجل تحصيل الودائع تباطؤ ودائع الخواص، لاسيما المغاربة المقيمين في الخارج

سنة 2018، بلغ مجموع الودائع المحصلة لدى الزبناء 928 مليار درهم، محققا ارتفاعا قدره 2,9%، بعد ارتفاعه بـنسبة 5,5% في السنة السابقة. ونتيجة لذلك، بلغ متوسط معامل الاستخدام، الذي يمثل نسبة القروض إلى الودائع 96%.

وسجلت الودائع المحررة بالدرهم، التي تمثل 98% من مجموع الودائع، ارتفاعا بنسبة 3,3% مقابل 5,2% سنة 2017. أما الودائع المحررة بالعملات الأجنبية، فبعد تزايدها بواقع 20% في السنة الماضية، شهدت انخفاضا بنسبة 10,7% يبدو أنه مرتبط باندثار التوقعات التي كانت سائدة قبل إصلاح نظام الصرف والانتقال به إلى نظام أكثر مرونة الذي تم في يناير 2018.

وحسب الفئات، تزايدت الودائع تحت الطلب بنسبة 2,4% إلى 566,3 مليار درهم. وارتفعت الودائع على شكل حسابات الادخار بواقع 3,5% إلى 158,8 مليار، في سياق تطور سعر الفائدة المؤدى عنها بمقدار 10 نقط أساس إلى 1,94%. وسجلت الودائع لأجل، التي وصل مبلغها الجاري إلى حوالي 170 مليارا، تزايدا بنسبة 0,9% مدفوعة بالأساس بودائع الشركات العمومية والخاصة، بعد تراجعها بنسبة 2,2% في السنة السابقة. ومن جهة أخرى، واصلت ودائع الخواص لأجل تقلصها في سياق تدني أسعار الفائدة. وعلى العكس من ذلك، سجلت باقي الودائع التي تتكون أساسا من القيم المقدمة للاستحفاظ ذات الطابع المتقلب، نموا بنسبة 24,5%، مقابل ارتفاعها بواقع 4,2% سنة 2017، لتصل بذلك إلى 33 مليار درهم.

ونتيجة لذلك، انخفض وزن الودائع تحت الطلب ولأجل إلى 61% و18,3% على التوالي، بينما ظلت حصة حسابات الادخار مستقرة في 17,1%.

رسم بياني 30 : تطـور حصص مختلف فئات الودائع لدى البنوك (%)

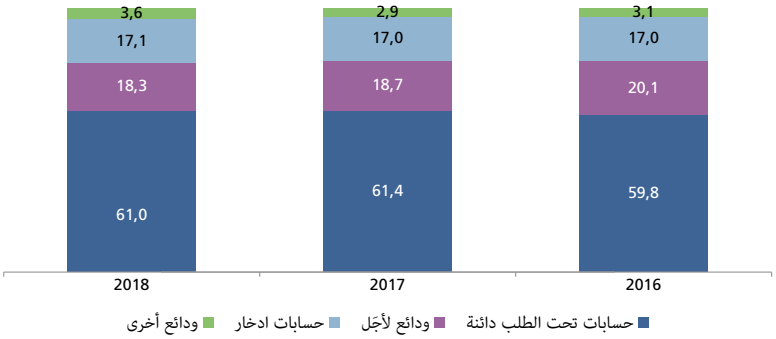

حسب الوحدات الاقتصادية، سجلت ودائع الخواص المقيمين ارتفاعا بنسبة 4,6% إلى 473,2 مليار درهم، مقابل 6,4% مع متم سنة 2017، بفعل تأثير تزايد الودائع تحت الطلب بنسبة 6,5% والودائع في حسابات الادخار بنسبة 3,8% التي عوضت انخفاض الودائع لأجل بنسبة 6,8% إلى 40,3 مليار المرتبط بتطور أسعار الفائدة على الودائع نحو الانخفاض. وبالنسبة لودائع المقيمين بالعملات الأجنبية، فقد تقلص ارتفاعها إلى 0,6%، بعد تزايدها بواقع 14,6% سنة 2017. وتبقى حصتها ضمن مجموع ودائع الخواص المقيمين محصورة في 1,1%.

وفي ما يتعلق بالمغاربة المقيمين في الخارج، فقد تباطأت وتيرة نمو ودائعهم بشكل ملموس لتصل إلى 0,9% مع نهاية سنة 2018، بعد تسجيلها ارتفاعات قدرها 5,1% سنة 2017 و5,5% سنة 2016، لتبلغ حوالي 183 مليار درهم، وذلك ارتباطا بتراجع تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج بنسبة 1,5%.

رسم بياني 31 : بنية الودائع لدى البنوك حسب فئات الوحدات الاقتصادية (%)

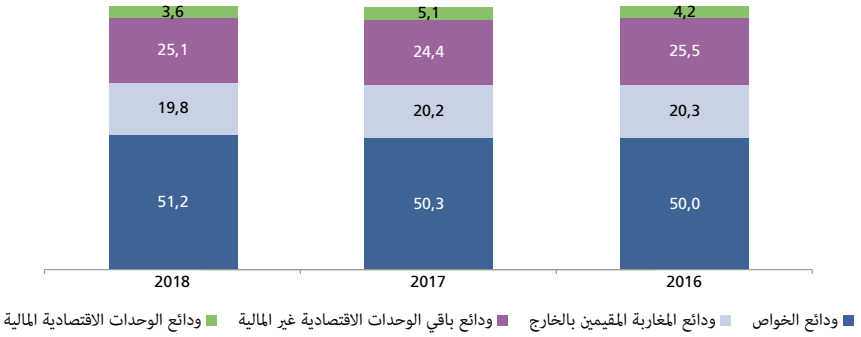

ومن جهة أخرى، تزايدت ودائع الشركات الخاصة بنسبة 4% لتصل إلى 181,2 مليار درهم. وسجلت الودائع تحت الطلب، التي تمثل 71,4% منها، تراجعا قدره 0,6% إلى 129,5 مليار، تم تعويضه بواسطة ارتفاع الودائع لأجل بنسبة 10,4% إلى 26,5 مليار. وبخصوص ودائع الشركات العمومية، التي تتألف في حدود 50% من التوظيفات المؤدى عنها، فقد عرفت ارتفاعا بنسبة 18,6% إلى 25,4 مليار ارتباطا بتحسن خزينتها الناجم عن تمويل قروض الضريبة على القيمة المضافة الخاصة بها.

وبالنسبة للوحدات المالية، المتكونة أساسا من مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، وشركات التأمين ومؤسسات الاحتياط الاجتماعي، فوصل مجموع ودائعها إلى 36,6 مليار درهم، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 20,4%، بعد ارتفاعها بواقع 25,8% في السنة السابقة. وبشكل منفصل، عرفت ودائع مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، والتي تتكون في حدود حوالي 82% من الودائع لأجل، تقلصا بنسبة 30,2% إلى 18,1 مليار. ويرجع هذا الانخفاض الذي يأتي بعد ارتفاع قدره 41,7% سنة 2017، إلى تقلص الاكتتابات الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة (+19 مليار مقابل +40 مليار سنة 2017). وارتفعت ودائع شركات التأمين، التي تمثل 13% من الموارد المحصلة لدى الوحدات المالية، بنسبة 4,5% إلى 4,9 مليار، 50% منها على شكل ودائع تحت الطلب و36% على شكل ودائع لأجل.

3.2.2 - واصلت البنوك تمديد آجال استحقاق مواردها من خلال اللجوء إلى سوق الديون الخاصة

ارتفع المبلغ الجاري الإجمالي للديون على السندات بنسبة 6,1% إلى 105,4 مليار درهم، مما يرفع حصتها في مجموع الموارد إلى حوالي 8%. ويشمل هذا النمو تزايد جاري سندات الدين الصادرة بحوالي 6,7% إلى 61,7 مليار، بفضل ارتفاع عمليات إصدار شواهد الإيداع بواقع 11,4%. ويوجد 72% من هذه الشواهد في حوزة مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، و18,6% منها في حوزة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، و8,5% منها في حوزة الخواص.

رسم بياني 32 : المبلغ الجاري للديون السندية التي تصدرها البنوك (بملايير الدراهم)

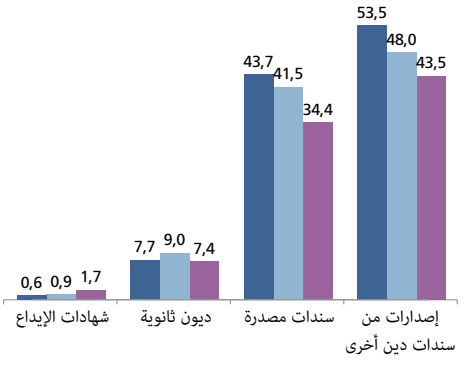

رسم بياني 33 : المبلغ الجاري لشهادات الإيداع موزعة حسب نوع المكتتبين (%)

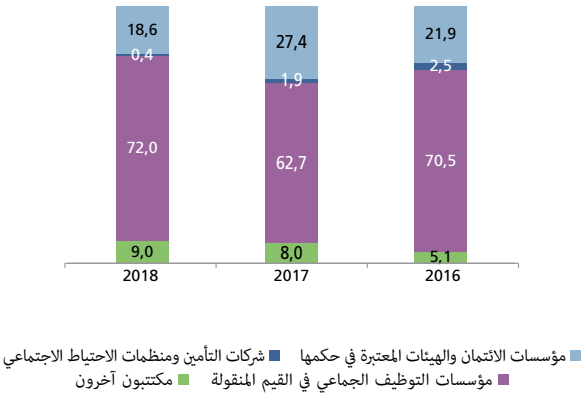

ومن أجل تعزيز نسبة ملاءتها بالنظر إلى المتطلبات التنظيمية، واصلت البنوك اللجوء إلى إصدار ديون ثانوية، وإن بوتيرة أقل من تلك المسجلة سنة 2017. فقد ارتفع مبلغها الجاري بنسبة 5,3% إلى 43,7 مليار مع نهاية 2018. وتضم هذه السندات ديونا ثانوية دائمة في حدود 4 ملايير درهم.

4.2.2 - واصلت الأمـوال الذاتية للبنوك تطورهـا

بعد ارتفاعها بنسبة 6,1% سنة 2017، واصلت الأموال الذاتية للبنوك تزايدها بواقع 5,1%. فقد بلغ مجموعها 121 مليار درهم، ما يمثل حصة قدرها 9% من الموارد القارة. والمبلغ الإضافي من الأموال الذاتية ناجم أساسا عن ترحيل نتائجها غير الموزعة.

رسم بياني 34 : تطور الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك

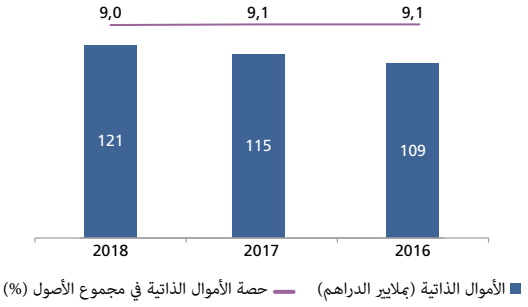

3.2 - تزايدت التعهدات خارج الحصيلة للبنوك ارتباطا بنمو تعهدات التمويل والضمان الممنوحة للزبناء

تتكون مخاطر البنوك خارج الحصيلة أساسا من الالتزامات بالضمان وبالتمويل الممنوحة أو المستلمة، وكذا الالتزامات المتعلقة بعمليات الصرف وبالمنتجات المشتقة.

رسم بياني 35 : تطور الالتزامات الممنوحة من طرف البنوك (بملايير الدراهم)

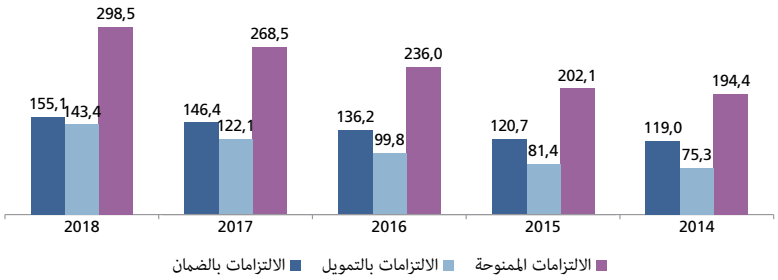

ارتفعت الالتزامات الممنوحة من طرف البنوك بنسبة 11,2% إلى 298,5 مليار درهم، عوض 13,8% في السنة السابقة، مما يعكس نمو الالتزامات بالتمويل بواقع 17,4% إلى 143,4 مليار والالتزامات بالضمان بنسبة 6% إلى 155,1 مليار درهم.

رسم بياني 36 : تطور الالتزامات الممنوحة من طرف البنوك لفائدة الزبناء (بملايير الدراهم)

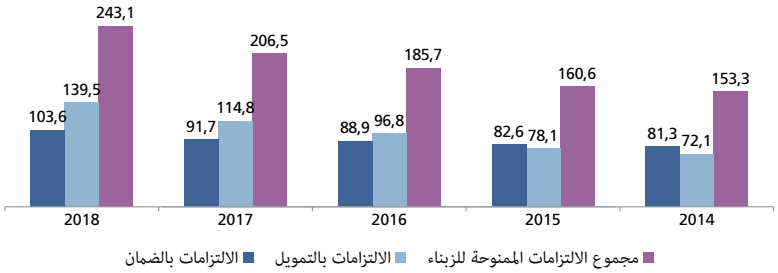

وتزايدت الالتزامات لفائدة الزبناء، التي تمثل 81% من مجموع الالتزامات الممنوحة، بنسبة 17,7% إلى 243,1 مليار درهم. ومن ضمن هذا المجموع، سجلت الالتزامات بالتمويل، التي تمثل حصة 57%، ارتفاعا قدره 21,5% إلى 139 مليار، كما تنامت الالتزامات بالضمان بواقع 13% إلى 103,6 مليار درهم.

رسم بياني 37 : تطور الالتزامات الممنوحة من طرف البنوك لفائدة مؤسسات الائتمان (بملايير الدراهم)

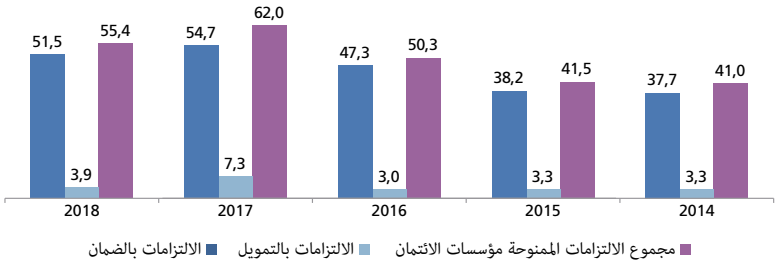

تقلصت الالتزامات الممنوحة لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بنسبة 10,7% إلى 55,4 مليار، مقابل ارتفاعها بنسبة 23,4% سنة 2017. ويشمل هذا التطور انخفاض الالتزامات بالضمان بنسبة 5,8% إلى 51,5 مليار، والالتزامات بالتمويل بنسبة 47,1% إلى 3,9 مليار.

رسم بياني 38 : تطور الالتزامات المستلمة من طرف البنوك (بملايير الدراهم)

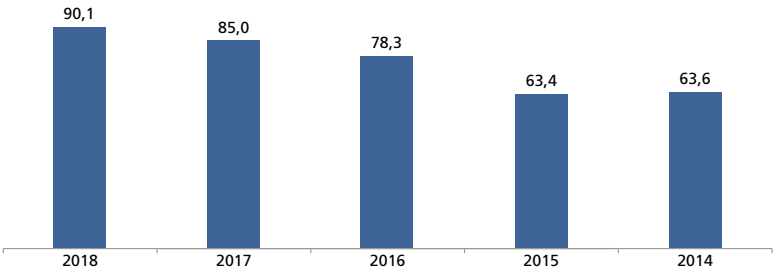

ومن جهة أخرى، ارتفعت الالتزامات المستلمة بنسبة 6,1% إلى 90,1 مليار درهم بفضل تزايد الالتزامات بالضمان بنسبة 5,4% إلى 86,7 مليار درهم والالتزامات بالتمويل بواقع 25,7% إلى 3,5 مليار.

وبعد انخفاضها بنسبة 40,4% في السنة الماضية، سجلت الالتزامات بالعملات الأجنبية[8] على عمليات الصرف بالناجز نموا بنسبة 51,1% إلى 19 مليار درهم. كما تزايدت الالتزامات الخاصة بعمليات الصرف لأجل بنسبة 20% إلى 97,3 مليار.

رسم بياني 39 : تطور الالتزامات الخاصة بعمليات الصرف والمنتجات المشتقة (بملايير الدراهم)

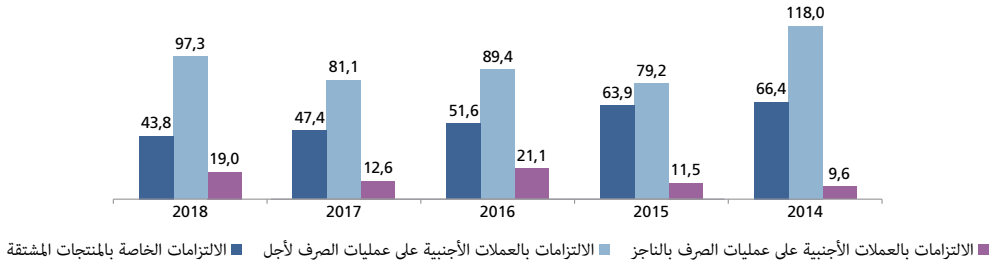

أما الالتزامات الخاصة بالمنتجات المشتقة، المتعلقة بعمليات التغطية أو العمليات المنجزة لفائدة الزبناء، فقد سجلت انخفاضا بنسبة 7,6% ليصل مبلغها الجاري الافتراضي إلى حوالي 43,8 مليار درهم. ويعكس هذا التطور بالأساس تراجع الالتزامات الخاصة بأدوات أسعار الفائدة بنسبة 42,8% إلى 3,8 مليار والالتزامات الخاصة بباقي الأدوات بنسبة 3,5% إلى 18,7 مليار. ومن جانبها، ظلت الالتزامات الخاصة بأدوات أسعار الفائدة مستقرة عند 21,2 مليار درهم.

4.2 - سجلت مردودية البنوك نمو العائد الصافي البنكي الذي حد من قوته ارتفاع كلفة المخاطر

برسم سنة 2018، حققت البنوك عائدا صافيا رابحا إجماليا، يتم حسابه على أساس فردي، قدره 11,1 مليار درهم، مما يمثل ارتفاعا بنسبة 2,9%، بعد التزايد بواقع 17,6% المسجل في السنة السابقة. وهذا التطور مرتبط بنمو معتدل للعائد الصافي البنكي الذي يضاف إليه ارتفاع كلفة المخاطر.

8 تشمل الالتزامات بالعملات الأجنبية، سواء كانت بالناجز أو لأجل، الأحجام عند الشراء وعند البيع.

رسم بياني 40 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك (بملايير الدراهم)

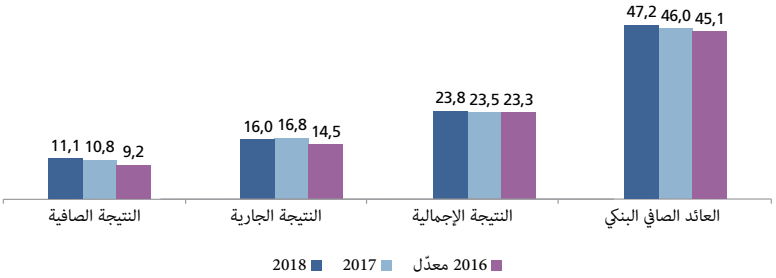

1.4.2 - يعكس تطور العائد الصافي البنكي تعزز هامش الفائدة وهامش العمولات

بلغ العائد الصافي البنكي 47,2 مليار درهم، بزيادة قدرها 2,7%، مقابل 2% في السنة السابقة[9]. وهذا التطور ناجم عن تحسن هامش الفائدة وهامش العمولات، فيما انخفضت العائدات الناجمة عن أنشطة السوق.

رسم بياني 41 : بنية العائد الصافي البنكي (%)

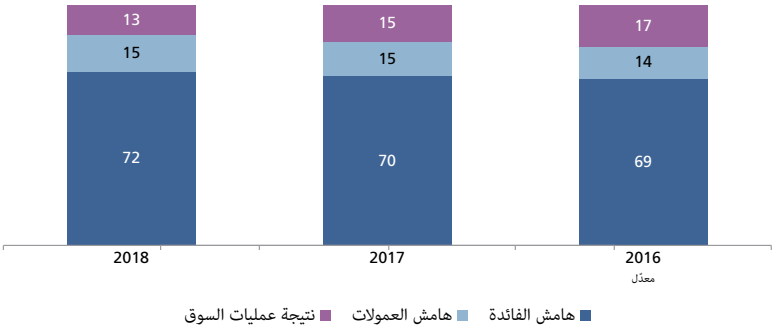

سجل هامش الفائدة، الذي يعتبر المكون الأساسي للعائد الصافي البنكي بحصة 72%، ارتفاعا من جديد بنسبة 4,4% إلى 32,2 مليار درهم، بعد 3,8% سنة 2017.

أما العائد الصافي للفوائد على العمليات المنجزة مع الزبناء، والذي يعتبر المكون المهيمن لهامش الفائدة، فقد تزايد بنسبة 6,3% إلى 31,8 مليار درهم، بفعل تأثير ارتفاع الفوائد المحصلة على القروض بنسبة 4,1% إلى 40,3 مليار وانخفاض الفوائد الممنوحة على الودائع بنسبة 3,1% إلى 8,6 مليار درهم. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الفوائد الممنوحة على الودائع لأجل بنسبة 5,3% نتيجة لتقلص حصتها في موارد الزبناء.

وسجل العائد الصافي للفوائد على العمليات مع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها تراجعا جديدا بنسبة 12,6% إلى 1,3 مليار درهم، ارتباطا بارتفاع الفوائد الممنوحة على الاقتراضات بواقع 13,4 إلى 2,9 مليار درهم، لاسيما لدى البنك المركزي.

9 تم تعديل المعطيات الخاصة بسنة 2016 من تأثير عملية استثنائية كانت قد أدت إلى ارتفاع كبير للعائد الصافي البنكي وللنتيجة الصافية للقطاع.

وبالرغم من بقائه في مستوى سلبي، انتقل العائد الصافي للفائدة على سندات الدين من رصيد قدره 520 مليون إلى 950 مليون درهم. ويعكس هذا التفاقم انخفاض الفوائد المحصلة على السندات المملوكة بنسبة 8% إلى 2,5 مليار، بينما ارتفعت الفوائد المؤداة على سندات الدين الصادرة، من جانبها، بنسبة 6,4% إلى 3,5 مليار درهم، ارتباطا بتزايد الإصدارات بواقع 6,7%.

وسجل هامش العمولات ارتفاعا بنسبة 5,3% إلى 7,3 مليار بعد التزايد بواقع 9,4% المسجل في السنة السابقة، مما يعكس نمو العمولات المحصلة بنسبة 8%.

وفي هذا الصدد، بلغ مجموع العمولات المحصلة على تقديم الخدمات حوالي 7 ملايير، ما يمثل ارتفاعا نسبته 7,4% مقابل 9,6% بفضل نمو العمولات على تسيير الحسابات بنسبة 3% إلى 1,6 مليار والعمولات على وسائل الأداء بنسبة 11% إلى 2,7 مليار. وهذه الارتفاعات مرتبطة بتزايد عدد الحسابات بنسبة 4,7%، والبطاقات المتداولة بنسبة 7,2% والأداءات بواسطة هذه البطاقات بواقع 19%. ومن جانبها، تزايدت العمولات على مبيعات منتجات التأمين بنسبة 10,4% إلى 343 مليون ارتباطا بارتفاع الأقساط المحصلة برسم التأمين البنكي بحوالي 8% والعمولات المحصلة على تقديم خدمات القروض بنسبة 1,9% إلى 552 مليون مقابل نمو الائتمان بنسبة 6,5%. كما تزايدت العمولات على عمليات الصرف بنسبة 21,4% إلى 390 مليون درهم، مما يعكس أيضا ارتفاع الالتزامات الخاصة بهذا النشاط. وفي المقابل، تراجعت العمولات المحصلة على سندات التسيير والإيداع بنسبة 9,6% إلى 429 مليون درهم، ارتباطا بضعف المعاملات في سوق البورصة.

ومن جانب آخر، شهد عائد عمليات السوق انخفاضا جديدا بنسبة 7,2% إلى 6,4 مليار درهم، بعد تدنيه بنسبة 12,7% خلال سنة 2017. ويشمل هذا التقلص بالأساس انخفاض عائد العمليات على سندات التوظيف بنسبة 68,2% إلى 236 مليون درهم، ارتباطا بتدني هذه المحفظة، وعائد العمليات على سندات التداول بواقع 11,7% إلى 3,4 مليار درهم، نتيجة لارتفاع طفيف لأسعار الفائدة على السندات. وظل عائد المنتجات المشتقة متوازنا عند 7 ملايين درهم، مقابل 171 مليون درهم سنة 2017. أما عائد عمليات الصرف، فارتفع بنسبة 26,8% إلى 2,3 مليار درهم.

2.4.2 - تـعـزز العائد الإجمالي للاستغلال بشكل طفيف

شهدت تكاليف الاستغلال العامة التي بلغت 23,9 مليار درهم نموا متحكما فيه، أي 2,9% عوض 4,6%، وهي نفس وتيرة نمو العائد الصافي البنكي. كما ظل متوسط معامل الاستغلال مستقرا في 50,7%.

وحسب الفئات، تزايدت تكاليف المستخدمين، التي تمثل 47,5% من تكاليف الاستغلال العامة، بنسبة 2,9% إلى 11,4 مليار درهم، مقابل 4,7% سنة 2017. وتنامت التكاليف الخارجية[10]، التي تمثل 39% من مجموع التكاليف، بنسبة 2,2% إلى 9,2 مليار درهم مقابل 4,4%. ومن جانبها، ارتفعت مخصصات الاستخماد ومؤن الأصول الثابتة غير المجسدة والمجسدة بنسبة 1,3% إلى 2,3 مليار درهم.

10 تتألف التكاليف الخارجية بالخصوص من مصاريف الصيانة والإصلاح، وتعويضات وأتعاب الوسطاء، والنقل والتنقل، ومصاريف الإشهار.

رسم بياني 42 : تطور النتيجة الإجمالية للاستغلال ومتوسط معامل الاستغلال الخاص بالبنوك

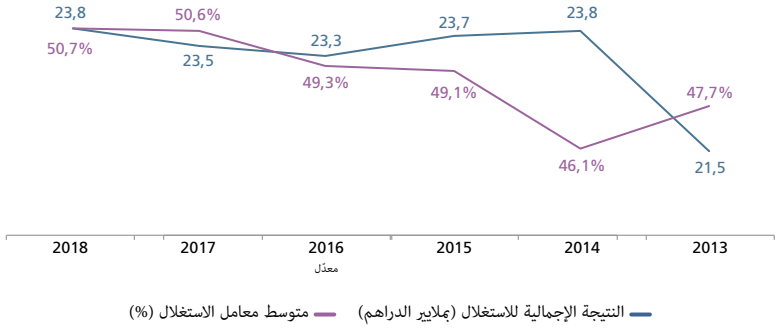

ونتيجة لذلك، ارتفع الناتج الإجمالي للاستغلال بنسبة 1,4% إلى 23,8 مليار درهم، بعد 1% سنة 2017.

3.4.2 - بعد تحسنها سنة 2017، ارتفعت تكلفة المخاطر مجددا

بعد الانخفاض بنسبة 22,8% المسجل سنة 2017، عادت تكلفة المخاطر للارتفاع من جديد بنسبة 15,9% لتصل إلى 7,8 مليار درهم. ومن ضمن هذا المجموع، بلغت تكلفة المخاطر برسم الديون المعلقة الأداء 5,6 مليار درهم، أي بزيادة بنسبة 8,7%، فيما ارتفعت باقي المخصصات الصافية للاستردادات بواقع 38,5% ارتباطا بارتفاع المؤن العامة لتغطية الديون الحساسة والأصول العقارية المكتسبة عن طريق الوفاء بمقابل.

ونسبة إلى الناتج الإجمالي للاستغلال، مثلت تكلفة المخاطر 32,8%، مقابل 28,7% في السنة السابقة. وبالمقارنة مع المبلغ الجاري للقروض، مثلت 0,9%، عوض 0,8% سنة 2017.

رسم بياني 43 : تكلفة مخاطر البنوك نسبة إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال

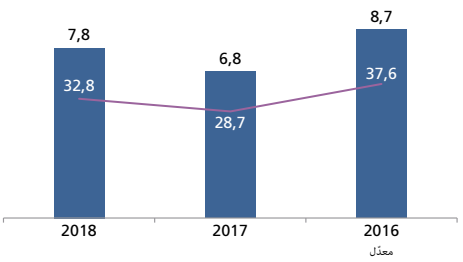

رسم بياني 44 : تكلفة مخاطر البنوك نسبة إلى القروض (%)

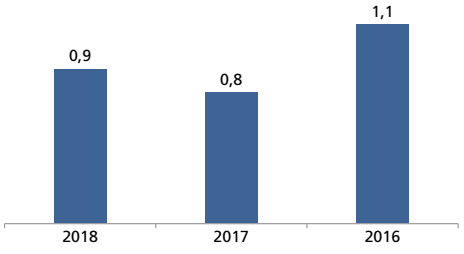

أخذا في الاعتبار تطور مخاطر البنوك، تقلصت النتيجة الجارية بنسبة 4,4% إلى 16 مليار درهم، مقابل ارتفاعها بنسبة 15,3% سنة 2017. ومن جهة أخرى، تحسنت النتيجة غير الجارية إذ انتقلت من رصيد سلبي قدره 830 مليون إلى رصيد إيجابي قدره 186 مليون درهم، نظرا لكون سنة 2017 تميزت على الخصوص بتسديد بعض البنوك لأعباء ضريبية غير جارية.

رسم بياني 45 : تطور مردودية أصول البنوك (ROA) (%)

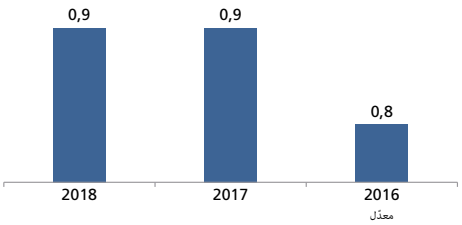

رسم بياني 46 : تطور مردودية الأموال الذاتية للبنوك (ROE) (%)

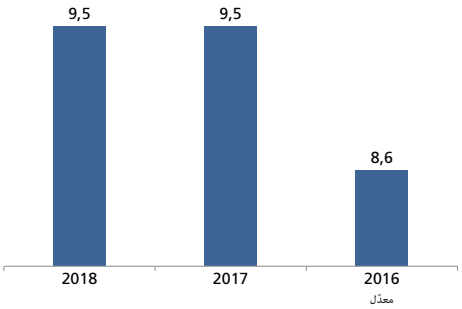

في المجمل، بلغت النتيجة الصافية للبنوك 11,1 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 2,9%، بعد 17,6% سنة 2017، وهي السنة التي سُجِّل فيها انخفاض ملموس لتكلفة المخاطر. وظلت مردودية الأصول (ROA) ومردودية الأموال الذاتية (ROE) مستقرة في 0,9% و9,5% على التوالي.

4.4.2 - تقلص الهامش الإجمالي للوساطة من جديد

تراجع الهامش الإجمالي للوساطة لدى البنوك بمقدار 17 نقطة أساس إلى 2,98% نتيجة لانخفاض متوسط نسبة مردودية الاستخدامات بواقع 18 نقطة أساس، إلى 4,35% بالموازاة مع استقرار متوسط كلفة الموارد في 1,37%. وهذا الانخفاض ناجم عن تقلص عائد السندات.

رسم بياني 47 : تطور الهامش الإجمالي للوساطة الخاص بالبنوك (%)

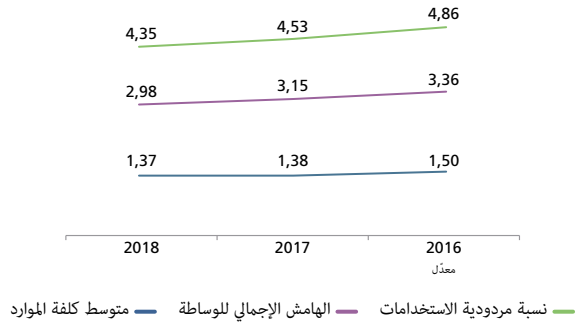

وفي ما يتعلق بهامش العمليات مع الزبناء تحديدا، فقد بقي مستقرا عند 3,87% بفعل تأثير انخفاض كل من متوسط نسبة مردودية القروض بمقدار 6 نقط أساس إلى 4,81% ومتوسط تكلفة الودائع بواقع 7 نقط أساس إلى 0,93%.

رسم بياني 48 : تطور هامش البنوك على العمليات مع الزبناء (%)

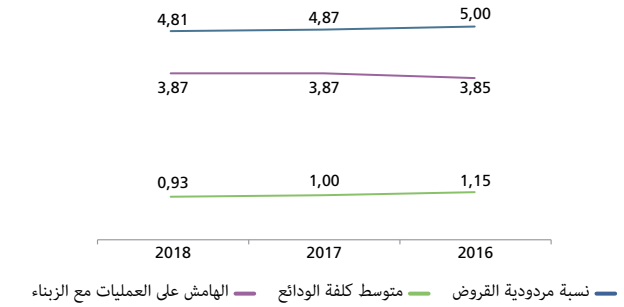

وتقلص الهامش البنكي الإجمالي، الذي يقاس بنسبة العائد الصافي البنكي إلى متوسط الاستخدامات، بمقدار 8 نقط أساس إلى 3,63%. وقد تم امتصاصه بالنفقات العامة في حدود 1,84% مقابل 1,88% سنة 2017 وبتكلفة المخاطر في حدود 0,60% عوض 0,55% سنة 2017.

رسم بياني 49 : تطور الهامش البنكي الإجمالي والنفقات العامة وتكلفة المخاطر (%)

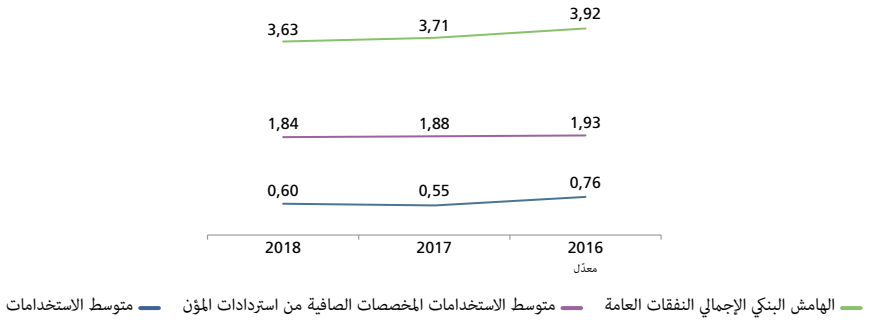

3 - نشاط البنوك والنوافذ التشاركية ومردوديتها

في نهاية سنة 2018، السنة الأولى الكاملة لنشاط البنوك والنوافذ التشاركية، سجلت هذه الأخيرة حصيلة إجمالية قدرها 7,3 مليار درهم مقابل 2,6 مليار في السنة السابقة. ويعكس هذا التطور ارتفاعا قويا للتمويلات التشاركية.

جدول 6 : تطور استخدامات البنوك والنوافذ التشاركية

(بملايين الدراهم)

	2017	2018	التغير (%) 2018/2017
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**1 510**	**1 035**	**-31,5**
ديون على الزبناء	**182**	**4 472**	**>100**
شهادات الصكوك	**0**	**380**	**>100**
قيم مستعقرة	**275**	**298**	**8,7**
أصول أخرى	**587**	**1 131**	**>100**
بما فيها الأملاك المكتسبة في إطار التمويلات التشاركية	323	431	33,4
مجموع الأصول	**2 554**	**7 316**	**>100**

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

وصل المبلغ الجاري للتمويلات إلى حوالي 4,5 مليار درهم عند نهاية سنة 2018، أكثر من 90% منها على شكل تمويلات من نوع «المرابحة العقارية» و8% من نوع «مرابحة السيارات». ووصلت حصتها من الاستخدامات إلى 62%.

ويضم جاري تمويلات المرابحة الهامش المحدد مسبقا من قبل البنوك والنوافذ التشاركية، والذي يقسط أداؤه على مدة التمويل.

الإطار رقم 5 : طريقة تقييد التمويل بالمرابحة في الحساب

إن السلع المشتراة من طرف البنوك والنوافذ التشاركية من أجل تفويتها للزبناء بالمرابحة يتم تقييدها في الحساب بتكلفة شرائها، التي تتكون من ثمن الشراء الذي تضاف إليه مصاريف الشراء.

عند إبرام عقد المرابحة مع الزبون، يتم شطب السلعة من حساب حصيلة المؤسسة البائعة. ويقيد هامش الربح[11] على مستوى حساب تسوية «هوامش محتسبة مسبقا» بالحساب المدين ويشكل موضوع تقسيط بحسب مدة العقد. وعند إقفال أي حساب مالي لاحق، تقيد المؤسسة في الحساب باعتبارها ناتجا، الحصة من الهامش المتعلقة بالسنة المحاسبية المقتطعة من حساب التسوية المذكور.

وبعد خصم مبلغ الهوامش المحتسبة مسبقا، يبلغ جاري تمويلات المرابحة 3,2 مليار درهم عند نهاية سنة 2018.

سجلت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، التي تتألف بالأساس من ودائع لدى بنك المغرب، انخفاضا بنسبة 31,5%، بالتزامن مع تطور نشاط التمويل.

وشهدت سنة 2018 أيضا أول إصدار سيادي لشهادات الصكوك، اكتتبت فيها 4 مؤسسات بنكية تشاركية، بمبلغ إجمالي قدره حوالي 380 مليون درهم، أي ما يمثل 5% من الحصيلة الإجمالية.

رسم بياني 50 : بنية أصول البنوك والنوافذ التشاركية (%)

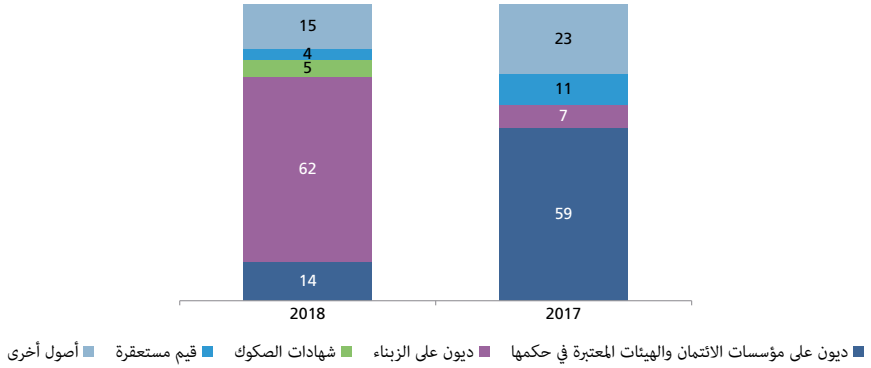

وانخفضت حصة باقي الأصول لتصل إلى 15%، مقابل 23% في نهاية 2017، نتيجة بالخصوص لتدني حصة مخزون السلع المشتراة في إطار التمويلات التشاركية[12] بمقدار 7 نقط مئوية[13]. ونسبة إلى المبلغ الجاري لتمويلات المرابحة، مثل هذا المخزون أقل من 10% مع متم سنة 2018، عوض 177% في السنة السابقة، مما يعكس دينامية تحول مخزون التمويلات.

11 يحدد بموجب العقد، ويمثل الفرق بين ثمن البيع «بالمرابحة» للزبون وكلفة شراء السلعة من طرف المؤسسة.
12 يتعلق الأمر بمخزون السلع العقارية المخصصة للبيع في إطار عقود المرابحة.
13 سجل هذا البند ارتفاعا بنسبة 33% من حيث القيمة.

جدول 7 : تطور موارد البنوك والنوافذ التشاركية

(بملايين الدراهم)

	2017	2018	التغير (%) 2018/2017
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	0	431	>100
ودائع الزبناء[14]	671	1 665	>100
الأموال الذاتية[15]	1 676	2 226	32,8
النتيجة الصافية	-175	-377	>100
الوكالة بالاستثمار	0	1 262	>100
خصوم أخرى	381	2 109	>100
مجموع الخصوم	2 554	7 316	>100

بالنسبة للموارد، وصل مجموع مبلغ الودائع المحصلة لدى الزبناء إلى 1,7 مليار درهم، أي بارتفاع نسبته 148% خلال سنة واحدة. وانخفضت حصتها في الموارد، من سنة إلى أخرى، من 26,3 إلى 22,8%، بفضل إصدار سندات إعادة التمويل «وكالة بالاستثمار».

رسم بياني 51 : بنية خصوم البنوك والنوافذ التشاركية (%)

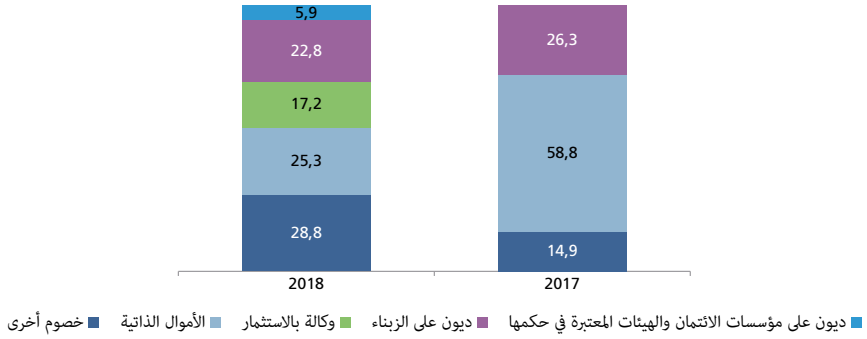

بعد اعتماد المجلس العلمي الأعلى، في شهر يوليوز 2018، للعقد النموذجي المتعلق بالوكالة بالاستثمار، لجأت بعض البنوك إلى هذا النوع من إعادة التمويل الذي وصل مبلغه الجاري إلى 1,3 مليار درهم مع نهاية 2018، ما يمثل 17% من مجموع الخصوم.

الإطار رقم 6 : تعريف الوكالة بالاستثمار

الوكالة بالاستثمار عقد يضع بموجبه «الموكل» (رب المال/الموكل) رهن إشارة «الوكيل» (المسير/الوكيل) أموالا قصد استثمارها في أنشطة متوافقة مع أحكام الشريعة. ولا يمكن ضمان الرأسمال المستثمَر ولا أجرة الموكل. وفي حال تحقيق أرباح، تؤدى هذه الأرباح للموكل بعد خصم أجرة الوكيل مقابل تسييره. وفي حال وقوع خسائر، يتحمل الموكل هذه الخسائر، ما عدا في حالات الغش أو الإهمال أو سوء التدبير أو مخالفة الشروط التعاقدية.

14 بما في ذلك هامش الجدية
15 دون احتساب نتيجة السنة المالية.

ومن جانب آخر، تزايدت الأموال الذاتية، دون احتساب عائد السنة المالية، بنسبة 33%، أساسا بفعل تأثير عمليات الزيادة في الرأسمال. أما باقي الخصوم، والمكونة أساسا من المبلغ الجاري للهوامش المحددة سلفا على تمويلات المرابحة، فقد بلغت 2,1 مليار درهم، لتمثل بذلك 29% من مجموع الحصيلة.

وقد حققت البنوك والنوافذ التشاركية عائدا صافيا بنكيا قدره 67,2 مليون درهم، وسجلت نتيجة صافية متراكمة سلبية بمبلغ 377 مليون درهم، ما يعكس وزن الاستثمارات الناجمة عن بدء أنشطتها. وفي هذا الصدد، بلغت التكاليف العامة للاستغلال 445 مليون درهم.

4 - نشاط شركات التمويل ومردوديتها

1.4 - تسارعت قروض الاستهلاك الممنوحة من طرف شركات التمويل

جدول 8 : تطور استخدامات شركات التمويل

(بملايين الدراهم)

	2016	2017	بعد التصحيح[16] 2018/2017 (%)	2018	التغير 2018/2017 (%)
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	4 864	6 224	5 918	4 885	-17,5
ديون على الزبناء	94 276	99 002	98 974	104 760	5,8
محفظة السندات	1 396	1 699	1 429	1 308	-8,5
قيم مستعقرة	1 428	1 384	1 045	1 319	26,2
أصول أخرى	4 034	4 558	4 373	4 892	11,9
المجموع	105 998	112 867	111 739	117 164	4,9

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

في نهاية سنة 2018، سجلت مجموع أصول شركات التمويل ارتفاعا قدره حوالي 5% إلى 117,2 مليار درهم، مقابل 6,5% في السنة السابقة، ومن ضمن هذا المجموع، شهدت القروض الممنوحة للزبناء، التي تمثل أكثر من 89% من الاستخدامات، ارتفاعا بنسبة 5,8% بعد 5%.

رسم بياني 52 : حصة مختلف فئات شركات التمويل في مجموع أصول القطاع (%)

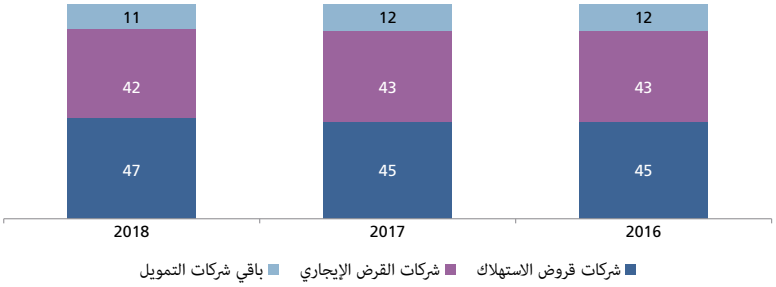

16 تم التعديل بالمعطيات الخاصة بمؤسسات تدبير وسائل الأداء التي استفادت من ترخيص جديد لمزاولة نشاط مؤسسات الأداء، والتي جمعت أرقامها على مستوى نشاط مؤسسات الأداء.

من حيث مجموع الأصول، تعززت حصة شركات قروض الاستهلاك بمقدار نقطتين إلى 47%، على حساب شركات قروض الإيجار وباقي شركات التمويل التي بلغت حصتها 42% و11% على التوالي.

جدول 9 : تطور استخدامات شركات قروض الاستهلاك

(بملايين الدراهم)

	2016	2017	2018	التغير (%) 2018/2017
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**703**	**616**	**764**	**25,6**
ديون على الزبناء	**42 832**	**45 726**	**49 532**	**8,3**
بما في ذلك عمليات الكراء مع خيار الشراء	13 496	15 804	18 331	16,0
محفظة السندات	**197**	**17**	**229**	**>100**
قيم مستعقرة	**713**	**675**	**889**	**31,8**
أصول أخرى	**2 923**	**3 319**	**3 740**	**12,7**
مجموع الأصول	**47 368**	**50 353**	**55 164**	**9,6**

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

وسجل نشاط شركات قروض الاستهلاك، الذي يقاس بمجموع الحصيلة، تباطؤا بنسبة 9,6% سنة 2018 ليصل إلى 55,2 مليار درهم، مقابل 6,3% مع متم سنة 2017. و في نهاية سنة 2018، بلغ جاري القروض، التي تمثل 90% من الاستخدامات، 53,6 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 8% عوض 6,3% في السنة السابقة، وذلك بفضل عمليات الكراء مع خيار الشراء التي ارتفع مبلغها الجاري الإجمالي بنسبة 18% إلى أكثر من 26 مليار درهم بعد 15% سنة 2017.

رسم بياني 53 : تطور المبلغ الجاري لقروض الاستهلاك حسب نوع القرض (بملايين الدراهم)

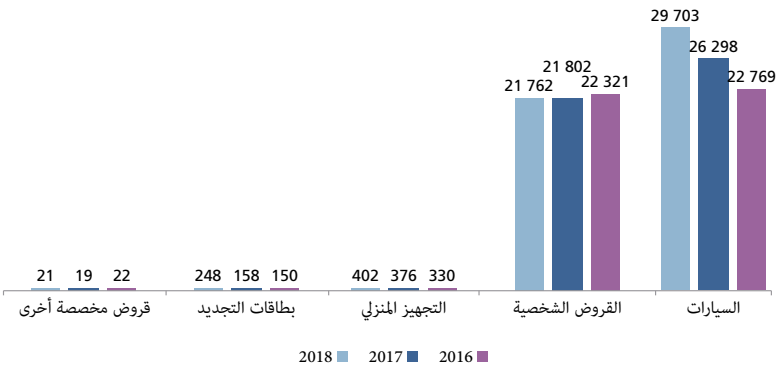

وفي ما يتعلق بالقروض الشخصية[17]، فقد بقيت مستقرة في حوالي 22 مليار درهم، بعد انخفاضها بواقع 1,7% سنة من قبل، مما يظهر تنامي اللجوء إلى القروض المخصصة لتمويل شراء السيارات. ومثلت هذه القروض 57% من قروض الاستهلاك.

17 معطيات الجمعية المهنية لشركات التمويل.

جدول 10 : تطور استخدامات شركات القرض الإيجاري

(بملايين الدراهم)

	2016	2017	2018	التغير 2018/2017 (%)
مستحقات برسم القرض الإيجاري	44 141	46 380	48 254	4,0
ديون أخرى على الزبناء	197	223	318	42,9
محفظة السندات	18	268	18	-93,1
أصول أخرى	1 034	1 074	1 181	10,0
مجموع الأصول	45 390	47 945	49 772	3,8

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

وراكمت شركات القرض الإيجاري، مع متم سنة 2018، مجموع أصول قدره حوالي 50 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 3,8% مقابل 5,6% في نهاية 2017. وبذلك تزايد إجمالي مبلغها الجاري بنسبة 4,7% إلى حوالي 52 مليار درهم.

وسجل المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري الخاص بالمنقولات، والتي تمثل 65% من المجموع، ارتفاعا بنسبة 5,8% إلى 31,4 مليار، مقابل 7,9% في نهاية سنة 2017. فيما تزايد المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري الخاص بالعقار بواقع 1% إلى حوالي 17 مليار، بعد 0,4% قبل سنة.

رسم بياني 54 : تطور المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري للمنقولات والعقارات (بملايين الدراهم)

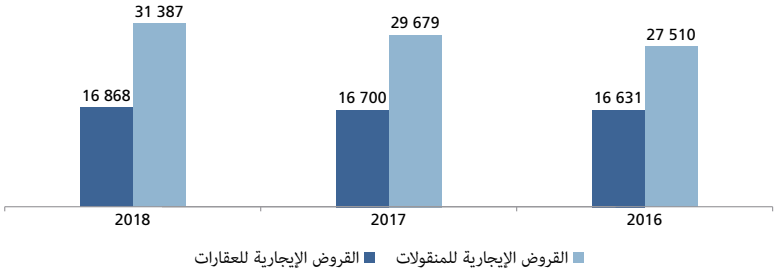

من حيث الإنتاج، شهدت سنة 2018 ارتفاع تمويلات شركات القرض الإيجاري بنسبة 3,3% إلى 15,8 مليار[18]، 80% منها همت القرض الإيجاري الخاص بالمنقولات. وهم هذا التطور تمويل كل من العربات النفعية (4,8%)، والسيارات السياحية (10,1%)، والبناء والأشغال العمومية (6,6%)، في حين تراجع تمويل الآلات والمعدات الصناعية، وتمويل الحواسيب والمعدات المكتبية بحوالي 15% و5,6% على التوالي، بعد تحقيق ارتفاع بنسبة 25% و6% سنة 2017.

18 معطيات الجمعية المهنية لشركات التمويل

رسم بياني 55 : توزيع إنتاج القروض الإيجارية للمنقولات حسب نوع التجهيز (%)

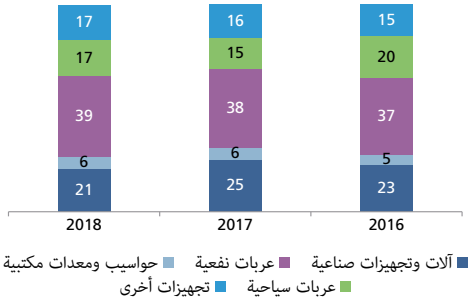

رسم بياني 56 : توزيع إنتاج القروض الإيجارية العقارية حسب نوع المستعقرات الممولة (%)

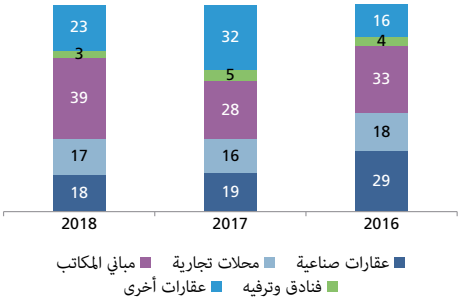

تمنح تمويلات شركات القرض الإيجاري بالأساس للقطاعات الصناعية مع تسجيل نمو بنسبة حوالي 1% إلى 2,6 مليار درهم، مقابل 9% قبل سنة. وهم هذا الارتفاع بالخصوص قطاع الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية (62%)، والصناعات الاستخراجية (54,6%) والصناعات الغذائية (8,9%). غير أن حدة هذه لتطورات قد خفت بسبب الانخفاضات المسجلة في قطاعات إنتاج الماء والطاقة (68,7-%) والبناء (5,6-%) والصناعات الميكانيكية والتعدين (10-%) والأنشطة المالية (2-%).

وسجل إنتاج القرض الإيجاري العقاري نموا بنسبة 8,1% إلى أكثر من 3 ملايير مقابل انخفاض بواقع 4% في نهاية سنة 2017، وهم هذا النمو بالأساس تمويل العقارات المخصصة للمكاتب (47,8%) والمحلات التجارية (19,8%) وبدرجة أقل، العقارات الصناعية (1%).

2.4 - تزايد لجوء شركات التمويل إلى سوق الدين الخاص وإلى تحصيل الودائع لدى الزبناء

تباطأت الاستدانة البنكية لشركات التمويل إلى 0,2% مقابل 1,8% سنة 2017، لتصل بذلك إلى 62,5 مليار درهم، وذلك لفائدة إصدارات سندات شركات التمويل. وقد تزايد المبلغ الجاري لهذه الأخيرة بنسبة 14,3% إلى 19,8 مليار، بعد 45,2% سنة 2017. كما تنامت الديون تجاه الزبناء بواقع 27,1% بعد 16,3% إلى 12,5 مليار، والأموال الذاتية بنسبة 5,4% إلى 10,9 مليار درهم.

جدول 11 : تطور موارد شركات التمويل

(بملايين الدراهم)

	2016	2017	بعد التصحيح [19] 2018/2017 (%)	2018	التغير 2018/2017 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان	63 800	62 656	62 367	62 491	0,2
ديون تجاه الزبناء	9 421	10 958	9 818	12 474	27,1
سندات الدين الصادرة	11 942	17 336	17 336	19 817	14,3
الأموال الذاتية	10 387	10 713	10 343	10 902	5,4
النتيجة الصافية	1 643	1 666	1 478	1 445	-2,2
خصوم أخرى	8 805	9 538	10 397	10 034	-3,5
مجموع الخصوم	105 998	112 867	111 739	117 164	4,9

19 بالنسبة لسنة 2017، تم تعديل الأرقام الخاصة بشركات التمويل بمعطيات مؤسسات تدبير وسائل الأداء التي استفادت من ترخيص جديد لمزاولة نشاط مؤسسات الأداء، والتي جمعت أرقامها على مستوى نشاط مؤسسات الأداء

وتظهر بنية الموارد تراجعا جديدا لحصة الاستدانة البنكية إلى 53%، لفائدة حصص سندات الدين الصادرة والديون تجاه الزبناء التي ارتفعت إلى 17% و11% على التوالي، وذلك بهدف تنويع الموارد وتمديد أجل استحقاقها.

رسم بياني 57 : تطور بنيـة مـوارد شركات التمويل (%)

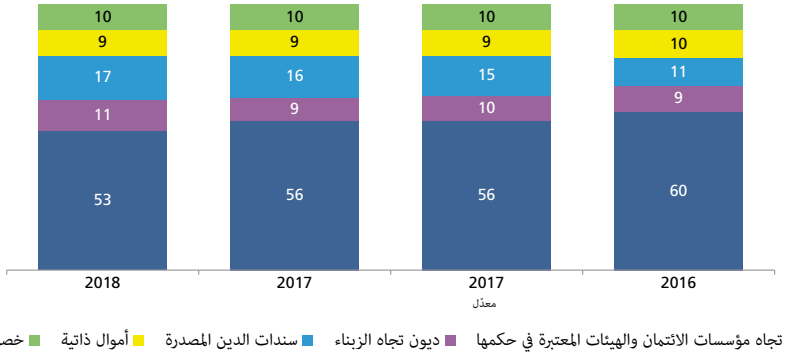

يتم إصدار سندات شركات التمويل في سوق السندات من طرف شركات قروض الاستهلاك في حدود 69%، وشركات القروض الإيجارية في حدود 31%. ويتم اكتتابها من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة في حدود 70%، متبوعة بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (22%) والخواص (8%).

جدول 12 : تـطـور مـوارد شـركـات قروض الاستهلاك

(بملايين الدراهم)

	2016	2017	2018	التغير (%) 2018/2017
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	21 318	19 073	19 138	0,3
ديون تجاه الزبناء	6 944	8 580	10 152	18,3
سندات الدين الصادرة	8 020	11 117	13 391	20,5
الأموال الذاتية	5 684	5 883	6 128	4,2
النتيجة الصافية	875	923	901	-2,4
خصوم أخرى	4 527	4 777	5 454	14,2
مجموع الخصـوم	47 368	50 353	55 164	9,6

ظلت الاستدانة البنكية لشركات قروض التجهيز مستقرة في 19 مليار درهم، بعد ارتفاعها بنسبة 10,5% سنة 2017، مما يعني تقلص حصتها في الموارد بمقدار 3 نقط إلى 35%. أما المبلغ الجاري لسندات الدين الصادرة، التي ارتفعت حصتها بمقدار نقطتين إلى 24%، فقد تعزز بنسبة 20,5% إلى 13,4 مليار، فيما ارتفعت الديون تجاه الزبناء، التي تبلغ حصتها 18%، بنسبة 18,3% إلى 10,2 مليار. وبخصوص الأموال الذاتية، التي تمثل 11,1% من الموارد، فتزايدت بواقع 4,2% إلى 6,1 مليار درهم مقابل 3,5% في السنة السابقة.

جدول 13 : تطور موارد شركات القرض الإيجاري

(بملايين الدراهم)

	2016	2017	2018	التغير (%) 2018/2017
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	35 051	35 161	36 142	2,8
ديون تجاه الزبناء	518	522	583	11,7
سندات الدين الصادرة	3 715	5 710	5 926	3,8
الأموال الذاتية	3 077	3 176	3 411	7,4
النتيجة الصافية	342	384	401	4,3
خصوم أخرى	2 687	2 992	3 309	10,6
مجموع الخصوم	45 390	47 945	49 772	3,8

وارتفعت الديون البنكية لشركات القرض الإيجاري، التي تمثل 73% من الموارد، بنسبة 2,8% إلى أكثر من 36 مليار درهم، مقابل 0,3%. وتزايد المبلغ الجاري لسندات الدين الصادرة بواقع 3,8% عوض 38,6% إلى 5,9 مليار، لتصل حصتها إلى 12%. كما تزايدت الأموال الذاتية المحاسبية بنسبة 7,4% إلى 3,4 مليار درهم، ما يمثل حصة قدرها 7% من الموارد.

3.4 - يظهر العائد الصافي لشركات التمويل وضعيات متباينة

بعد ارتفاعه بنسبة 1,4% سنة 2017، انخفض العائد الصافي المتراكم لشركات التمويل بنسبة 2,3% إلى 1,4 مليار درهم. ويشمل هذا التطور وضعيات متباينة، فقد ارتفع العائد الصافي لشركات القرض الإيجاري والقرض العقاري، بيتما اتجه العائد الصافي لشركات قروض الاستهلاك، وشركات الكفالة، وشركات شراء وتحصيل الديون نحو الانخفاض.

رسم بياني 58 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات التمويل (بملايين الدراهم)

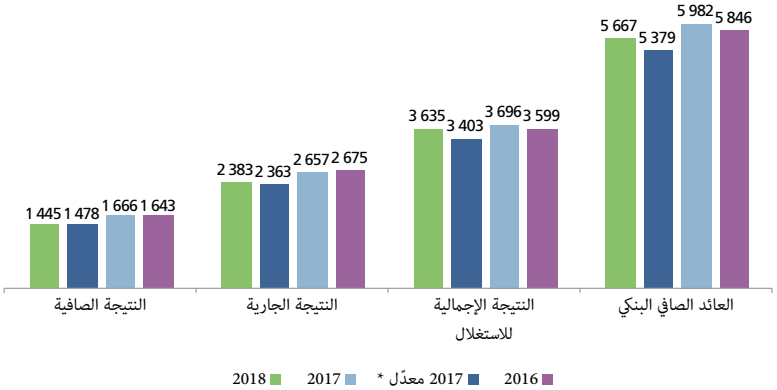

*تم تعديل الأرقام الخاصة بشركات التمويل بمعطيات مؤسسات تدبير وسائل الأداء التي استفادت من ترخيص جديد لمزاولة نشاط مؤسسات الأداء، والتي جمعت أرقامها على مستوى نشاط مؤسسات الأداء

حققت شركات التمويل بشكل إجمالي عائدا صافيا بنكيا قدره 5,7 مليار درهم، ما يمثل نموا بنسبة 5,4% مقابل 2,3% سنة 2017، بفضل ارتفاع هامش العمولات بواقع 9,1% ونتيجة عمليات القرض الإيجاري بنسبة 5,2%.

وارتفعت التكاليف العامة للاستغلال الخاصة بشركات التمويل بنسبة 3% إلى 2,1 مليار درهم، مقابل 2,7% في السنة المنصرمة، مما يعني انخفاض متوسط معامل الاستغلال بمقدار نقطة واحدة إلى 37%. ووصل العائد الإجمالي للاستغلال الخاص بهذه الشركات إلى 3,6 مليار، مسجلا نسبة نمو قدرها 6,8% مقابل 2,7% سنة من قبل. وقد امتصت هذا النموّ تكلفةُ المخاطر في حدود 34%، عوض 30,6% سنة 2017.

وتقلص متوسط عائد أصول شركات التمويل بمقدار0,1 نقطة إلى 1,2%، وتدنى متوسط عائد الأموال الذاتية بواقع نقطة واحدة إلى 13,3%.

رسم بياني 59 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك (بملايين الدراهم)

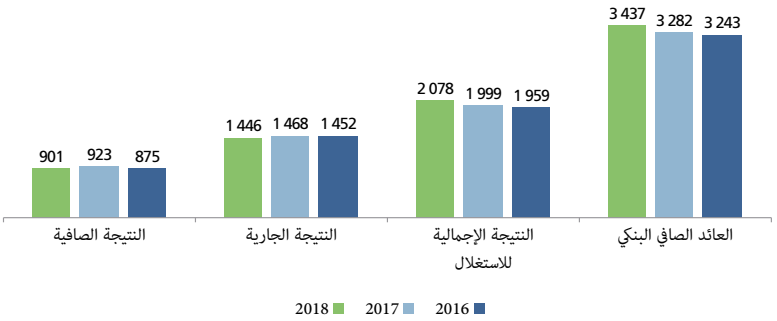

حسب الفئة، حققت شركات قروض التجهيز عائدا بنكيا صافيا قدره 3,4 مليار درهم، ما يمثل ارتفاعا بنسبة 4,7% بعد تزايده بواقع 1,2% سنة 2017. وهذا النمومرتبط بارتفاع هامش الفائدة بنسبة 2,3% ونتيجة عمليات القرض الإيجاري بواقع 0,6%، وهو تطور أقل حدة من تزايد التمويلات، مما يشير إلى تراجع الهوامش في سياق من المنافسة يتميز بمنح قروض تسمى بدون فائدة. ومن جهة أخرى، تزايد هامش العمولات بنسبة 11,8% بعد 7% سنة 2017.

الإطار رقم 7 : القرض المجاني / قرض بدون فائدة

يُعرِّف القانون 31-08، الذي ينص على تدابير لحماية المستهلك، القرض المجاني بأنه قرض يسدد دون أداء فوائد.

وتنص مقتضيات هذا القانون على أنه عندما تغطي عملية التمويل مجموع مصاريف القرض أو بعضها، فإنه لا يجوز للمورد أن يطلب من المقترض أو المكتري مبلغا نقديا يزيد على السعر المتوسط المعمول به فعلا عند شراء سلعة أو خدمة مماثلة نقدا في نفس مؤسسة البيع بالتقسيط خلال الثلاثين يوما الأخيرة قبل بدء الإشهار أو العرض. ويجب على المورد، بالإضافة إلى ذلك، أن يقترح سعرا للأداء نقدا يقل عن المبلغ المقترح في حالة الشراء بالقرض المجاني أو بالإيجار.

ومن جهة أخرى، يجب أن يشير كل إشهار بمحلات البيع يتضمن عبارة «قرض مجاني» أو يقترح امتيازا مماثلا إلى مبلغ الخصم المستفاد منه في حالة الأداء نقدا. يجب أن يتعلق كل إشهار يتضمن عبارة «قرض مجاني» بكل منتوج أو سلعة أو خدمة على حدة.

وارتفعت التكاليف العامة للاستغلال الخاصة بهذه الشركات بنسبة 6% مقابل 1,1%، لتصل إلى 1,4 مليار درهم، مما أسفر عن متوسط معامل الاستغلال قدره 41% عوض 40% سنة 2017. ونتيجة لذلك، ارتفعت النتيجة الإجمالية للاستغلال بنسبة 4% إلى 2,1 مليار، بدلا من 2% في السنة الماضية.

وارتباطا بارتفاع الديون المعلقة الأداء، تزايدت تكلفة المخاطر بحوالي 19% مقابل 4,7%، لتصل إلى 632 مليون درهم. وهو يمثل قرابة 30% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، عوض 27% سنة 2017. ويشير هذا التطور إلى ارتفاع المخصصات الصافية من استردادات المؤن الخاصة بالقروض المعلقة الأداء بواقع 19,8% إلى 630 مليون درهم، بينما تراجعت باقي المخصصات الصافية من الاستردادات بنسبة 4,3% إلى 2,1 مليون درهم.

وبناء عليه، انخفضت النتيجة الجارية بنسبة 1,5% مقابل ارتفاعها بواقع 1,1%. أما النتيجة غير الجارية، فبالرغم من بقائها سلبية، انتقلت من 9,9% إلى 32,2 مليون درهم، ارتباطا بتكاليف ناجمة عن عمليات تقويم ضريبي.

وبالنظر إلى هذه التطورات، بلغت النتيجة الصافية التي حققتها شركات قروض الاستهلاك 901 مليون درهم، أي بانخفاض بنسبة 2,4% بعد ارتفاع بنسبة 5,5% في السنة الماضية. مما أسفر عن متوسط مردودية الأصول قدره 1,6%، متراجعا بمقدار 0,2 نقطة مقارنة مع سنة 2017، وعن متوسط مردودية الأموال الذاتية قدره 14,7% عوض 15,7% سنة 2017.

رسم بياني 60 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري (بملايين الدراهم)

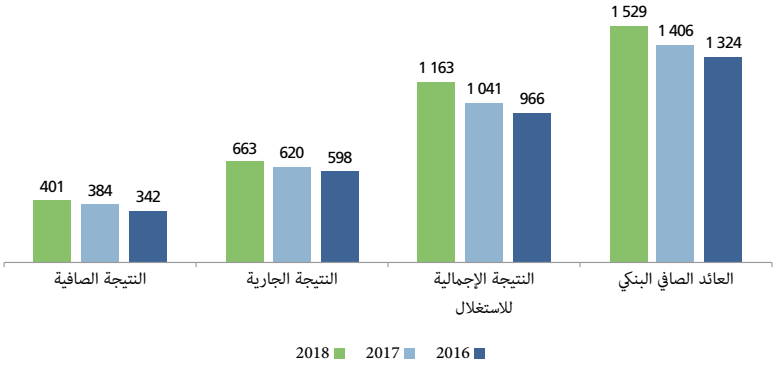

حققت شركات القرض الإيجاري عائدا صافيا بنكيا قدره 1,5 مليار، مسجلة ارتفاعا بنسبة 8,8% بعد تزايدها بنسبة 6,1% سنة 2017، بفعل تأثير ارتفاع هامش الفائدة (بما في ذلك نتيجة عمليات القرض الإيجاري) بواقع 8,6% إلى 1,5 مليار، عوض 6,7% في السنة السابقة. أما هامش العمولات، فبالرغم من بقائه سلبيا، تراجع من سنة إلى أخرى من 7 ملايين إلى 4 ملايين درهم.

وارتفعت التكاليف العامة للاستغلال الخاصة بهذه الشركات بنسبة 1,1%، لتصل إلى 372 مليون درهم مقابل تزايدها بواقع 2%، مما أدى إلى تحسن متوسط معامل الاستغلال بمقدار 1,8 نقطة إلى 24,3%. وفي ظل هذه الظروف، تزايدت النتيجة الإجمالية للاستغلال بنسبة 11,7% لتصل إلى 1,2 مليار درهم، مقابل 7,8% سنة من قبل.

وارتباطا بارتفاع نسبة المخاطر، عرفت تكلفة المخاطر الخاصة بشركات القرض الإيجاري تزايدا بنسبة 18,8%، بعد ارتفاعها بواقع 14,4% سنة 2017، لتصل إلى 500 مليون درهم، ما يمثل 43% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 40,4% سنة 2017.

وبناء عليه، تزايدت النتيجة الصافية الإجمالية لشركات القرض الإيجاري بنسبة 4,3% إلى 401 مليون درهم، عوض 12,2% سنة 2017. وبذلك ظل متوسط عائد الأصول مستقرا في 0,8% ، فيما بلغ متوسط عائد الأموال الذاتية إلى 11,9%.

ومن جانب آخر، ارتفعت النتيجة الصافية لشركات القروض العقارية بنسبة 5,2% لتصل إلى 106 مليون درهم. بينما انخفضت نتيجة شركات شراء وتحصيل الديون، وحققت شركات الكفالة بشكل إجمالي عجزا.

5 - نـــشـاط الـبـنـوك الـحـرة ومـردوديتهـا

الإطار رقم 8 : الإطـار المنظم للبنـوك الـحـرة

تخضع البنوك الحرة لمقتضيات القانون رقم 58-90 المتعلق بالأسواق المالية الحرة، والذي ينص على تدابير تحفيزية تهدف إلى تشجيع المستثمرين الأجانب على الاستقرار في المغرب في المناطق الحرة الصناعية.

إن البنوك المستقرة في المنطقة الحرة لطنجة هي فروع/شركات تابعة للبنوك المغربية المحلية. وهي تنجز عمليات بنكية، بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل، مع غير المقيمين. كما يمكنها أن تمول دورة الاستغلال بالعملات الأجنبية الخاصة بالشركات المقيمة، وكذا الاستثمار عندما يكون بالعملات الأجنبية.

وتتعلق أهم الأنشطة التي تقوم بها هذه البنوك بتمويل عمليات التجارة الخارجية والاستثمار، وتحويل الأموال، وتحصيل الودائع وتدبير الخزينة.

ومنذ انطلاقها سنة 1992، كانت البنوك الحرة خاضعة لنظام جبائي استثنائي في ما يتعلق بالضريبة على الشركات، وهو النظام التي تم حذفه بموجب قانون المالية انطلاقا من سنة 2019.

في نهاية سنة 2018، سجل حجم نشاط البنوك الحرة، الذي يقاس بمجموع الحصيلة مقوما بالدرهم، انخفاضا جديدا بنسبة 4% إلى 41 مليار درهم، بعد تدنيه بواقع 11,3% في السنة السابقة. ويعزى هذا التقلص إلى تراجع الديون على مؤسسات الائتمان بنسبة 7% إلى 19 مليار والديون على الزبناء بنسبة 4,5% إلى 17,7 مليار درهم.

ووصل المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء إلى 57 مليون درهم، ما يمثل 0,3% من القروض.

جدول 14 : تطور استخدامات البـنـوك الـحـرة

(بملايين الدراهم)

	2016	2017	2018	التغير 2018/2017 (%)
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	25 181	20 524	19 087	-7,0
ديون على الزبناء	18 147	18 536	17 704	-4,5
محفظة السندات	4 484	2 901	2 951	1,7
أصول أخرى	277	696	1 219	75,2
مجموع الأصول	48 089	42 657	40 961	-4,0

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

وأخذا في الاعتبار هذه التطورات، بقيت حصة الديون على الزبناء ومحفظة السندات مستقرة عند 43% و7% على التوالي. بينما انخفضت حصة الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بمقدار نقطة واحدة إلى 47%.

رسم بياني 61 : بنية استخدامات البنوك الحرة (%)

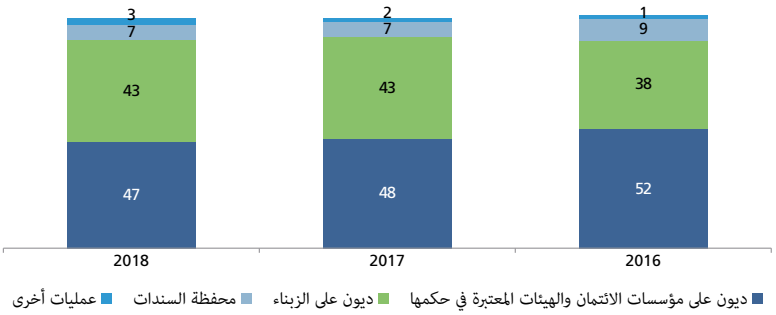

سجلت ديون البنوك الحرة تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، والتي تمثل 79% من مواردها، تراجعا بنسبة 6,5% إلى 32,4 مليار مقابل 15,8% في السنة السابقة. وتتألف هذه الديون في حدود 67% من موارد محصل عليها لدى مؤسسات الائتمان بالمغرب، وفي حدود 33% لدى مؤسسات الائتمان الأجنبية.

وتراجعت الودائع المحصلة لدى الزبناء، والتي تشكل حصة قدرها 16% من الموارد، بنسبة 1,7% بعد ارتفاعها بواقع 16% سنة 2017 إلى 6,4 مليار. وتعود ملكية أكثر من ثلث هذه الودائع إلى غير المقيمين، والباقي تملكه الشركات المستقرة بالمنطقة الحرة لطنجة.

جدول 15 : تطور موارد البنوك الحرة

(بملايين الدراهم)

	2016	2017	2018	التغير (%) 2018/2017
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	41 092	34 619	32 375	-6,5
ودائع الزبناء	5 602	6 500	6 389	-1,7
الأموال الذاتية	643	641	555	-13,3
خصوم أخرى	752	897	1 641	83,0
مجموع الخصوم	48 089	42 657	40 961	-4,0

انخفضت الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك الحرة، التي بلغت 555 مليون درهم في نهاية دجنبر 2018، بنسبة 13,3% مقارنة مع سنة 2017. ويتم تغطية المخاطر التي تتعرض لها أنشطة البنوك الحرة أساسا بواسطة الأموال الذاتية للبنوك الأم.

بلغت الالتزامات بالتمويل الممنوحة من طرف البنوك الحرة 613 مليون درهم، أي بزيادة نسبتها 86%، مما يشير إلى نمو الالتزامات لفائدة الزبناء بنسبة 148% إلى 562 مليون، وتقلص الالتزامات لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بأكثر من 50% إلى 52 مليون درهم.

وتزايدت الالتزامات بالضمان الممنوحة بنسبة 8% إلى 1,5 مليار درهم، مقابل 31% في متم سنة 2017، مما يعكس ارتفاع الالتزامات بالضمان الممنوحة بأمر من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بواقع 14% إلى 796,7 مليون درهم والالتزامات بالضمان الممنوحة بأمر من الزبناء بنسبة 1,5% إلى 690 مليون درهم. وبخصوص التزامات الضمان المستلمة، فبلغت 12,4 مليار درهم.

رسم بياني 62 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك الحرة (بملايين الدراهم)

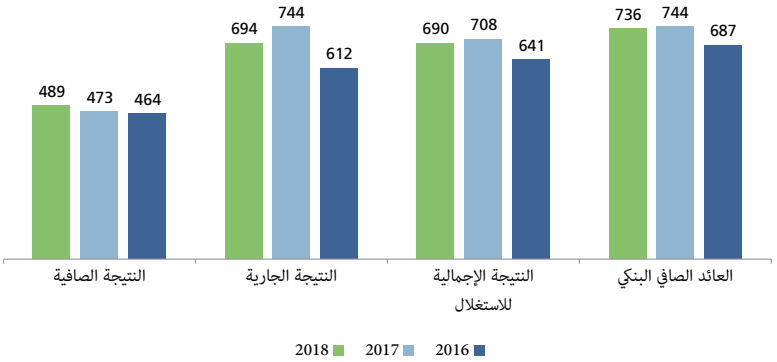

في نهاية سنة 2018، سجلت البنوك الحرة عائدا صافيا بنكيا بمبلغ 736 مليون درهم، بانخفاض نسبته 1% مقابل ارتفاعه بنسبة 8,4% سنة 2017، وذلك بالخصوص بفعل تأثير انخفاض نشاط الائتمان وتقلص نتيجة عمليات السوق، نتيجة لتراجع عائدات محفظة التوظيف.

ومن جهة أخرى، عرفت النتيجة الصافية التي حققتها البنوك الحرة ارتفاعا بحوالي 3,3% إلى 489 مليون درهم، بعد الانخفاض بنسبة 2% المسجل سنة 2017، ارتباطا بتراجع التكاليف غير العادية.

6 - نـــشـاط جمعـيـات الـقـروض الصغـرى

يتكون قطاع القروض الصغرى من شبكة تضم 1.767 نقطة بيع، أي بزيادة بنسبة 0,6% مقارنة بسنة 2017، بينما يبلغ عدد الزبناء 890.000 زبونا، ما يمثل انخفاضا بواقع 3,8%. ونصف هؤلاء الزبناء تقريبا نساء.

جدول 16 : تطور استخدامات جمعيات القروض الصغرى

(بملايين الدراهم)

	2016	2017	2018	التغير (%) 2018/2017
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	792	655	806	23,1
ديون على الزبناء	6 234	6 437	6 608	2,7
قيم مستعقرة	201	251	231	-7,9
أصول أخرى	183	227	271	19,4
مجموع الأصول	7 410	7 570	7 916	4,6

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

وصل مجموع المبلغ الجاري الإجمالي للقروض الممنوحة للزبناء من طرف جمعيات القروض الصغرى إلى حوالي 6,8 مليار درهم، محققا ارتفاعا بنسبة 2,5%، بعد تزايده بواقع 3,7% سنة من قبل. وبذلك وصل متوسط المبلغ الجاري إلى 8.000 درهم، أي بزيادة 1.000 درهم مقارنة مع سنة 2017. وحوالي 92% من القروض ممنوحة من طرف الجمعيات الثلاث الكبرى.

وتمثل القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة 88% من مجموع القروض، ما يمثل انخفاضا بمقدار نقطة واحدة بالمقارنة مع سنة 2017. ويتركز حوالي 76% من القروض في الوسط الحضري، مقابل 70% في السنة السابقة. كما ارتفعت حصة القروض الفردية بمقدار 3 نقط، لتنتقل من 70% إلى 73%.

وبخصوص الديون المعلقة الأداء، فقد تقلص مبلغها الجاري بنسبة 8% إلى حوالي 204 مليون درهم، بعد ارتفاعه بنسبة 20% سنة 2017، مما يفرز نسبة مخاطر قدرها 3%، عوض 3,3% سنة من قبل. وهذا التحسن مرتبط على الخصوص بعمليات شطب الديون المعلقة الأداء. وتعززت نسبة تغطية هذه الديون بالمؤن إلى 86% عوض 82% سنة 2017.

وسجلت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، التي تتكون بالأساس من ودائع لدى البنوك، ارتفاعا بنسبة 23,1% إلى 806 مليون درهم، أي ما يمثل 10 من مجموع الأصول.

جدول 17 : تطور موارد جمعيات القروض الصغرى

(بملايين الدراهم)

	2016	2017	2018	التغير (%) 2018/2017
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	3 989	3 938	4 088	3,8
الأموال الذاتية والمماثلة	2 663	2 780	2 846	2,4
خصوم أخرى	758	852	982	15,2
مجموع الخصوم	7 410	7 570	7 916	4,6

وتزايدت ديون جمعيات القروض الصغرى تجاه مؤسسات الائتمان، التي تمثل أكثر من نصف مواردها، بنسبة 3,8% إلى 4 ملايير درهم، بعد انخفاضها بنسبة 1,3% في السنة السابقة. وتتكون هذه الديون في حدود 88% من ديون تجاه البنوك المحلية.

وتعززت الأموال الذاتية لهذه الجمعيات بنسبة 2,4% إلى حوالي 2,9 مليار درهم، ما يمثل 36% من الموارد.

وقد أنهى قطاع جمعيات القروض الصغرى السنة المالية 2018 محققا ربحا صافيا بمبلغ 188 مليون درهم، ليسجل بذلك ارتفاعا بنسبة 5% بعد انخفاض بنسبة 15% سنة 2017، ما يفرز متوسط عائد الاصول قدره 2,4% ومتوسط عائد الأموال الذاتية قدره 6,6%.

7 - نـــشـاط مـؤسسـات الأداء ومـردوديتهـا

برسم سنة 2018، حققت مؤسسات الأداء حصيلة إجمالية قدرها حوالي 2,3 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 19,8% مقارنة بسنة 2017. وبلغت أموالها الذاتية[20] 666 مليون درهم مقابل 632 مليون. وبموازاة ذلك، تزايد مستوى مديونية القطاع بنسبة 40% إلى 626 مليون، ارتباطا بالحاجة إلى تمويل استثمارات تتعلق ببدء نشاط بعض الفاعلين أو توسيعه.

وارتفع حجم التحويلات التي تمر عبر مؤسسات الأداء بنسبة 14,6% إلى 26,3 مليار درهم. وأنجزت هذه التحويلات بواسطة منصات لمراسلين في الخارج (فاعلين في مجال تحويل الأموال).

وقد أنجزت تحويلات الأموال المستلمة على المستوى الدولي من قبل مؤسسات الأداء المتخصصة في مجال تحويل الأموال في حدود 87% ومن طرف البنوك بنسبة 13%.

ويظهر توزيع تحويلات الأموال[21] حسب المصدر، هيمنة حصة أوروبا (64%)، التي تعززت بمقدار 3 نقط على حساب حصة دول الخليج (20%). أما حصة أمريكا الشمالية والقارة الإفريقية، فبقيت مستقرة من سنة إلى أخرى، في 9% و5% على التوالي.

رسم بياني 63 : توزيع التحويلات المستلمة حسب المصدر (%)

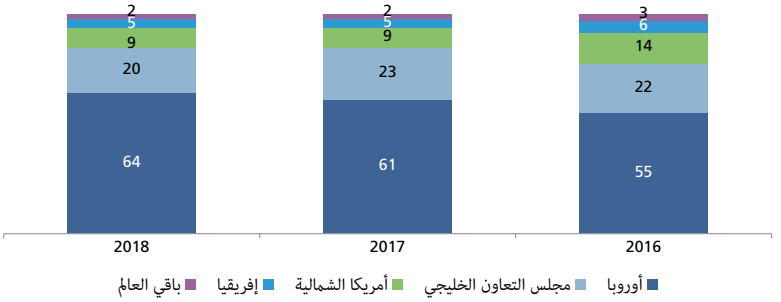

وتمثل الدول المُصدّرة العشر الأولى 83% من التحويلات.

رسم بياني 64 : توزيع التحويلات حسب البلد المصدر (%)

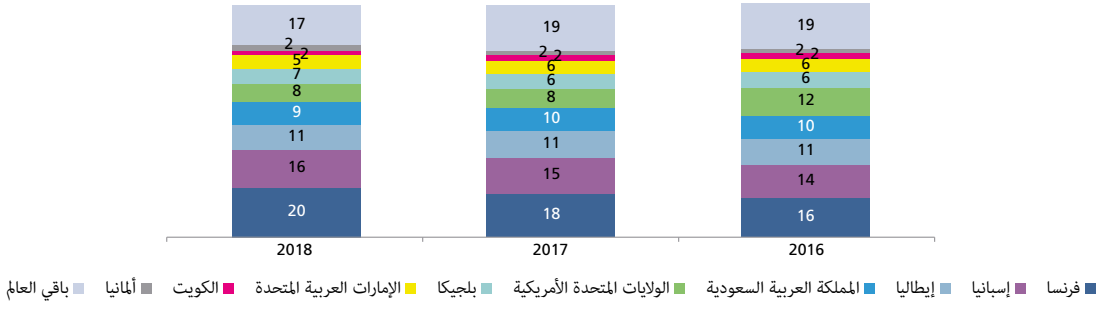

ووُجِّهت هذه التحويلات، بالنسبة لأكثر من النصف، إلى الجهات الثلاث الكبرى الدارالبيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان الحسيمة.

20 دون احتساب نتيجة الأرباح

21 إن البيانات المتعلقة بالتحويلات، موزعة حسب البلد المنشأ، والبلد المصدر، والجهة والمدينة المرسل إليها، تشمل فقط البيانات الخاصة بشركات تحويل الأموال.

رسم بياني 65 : تطور حصص الجهات المحول إليها (%)

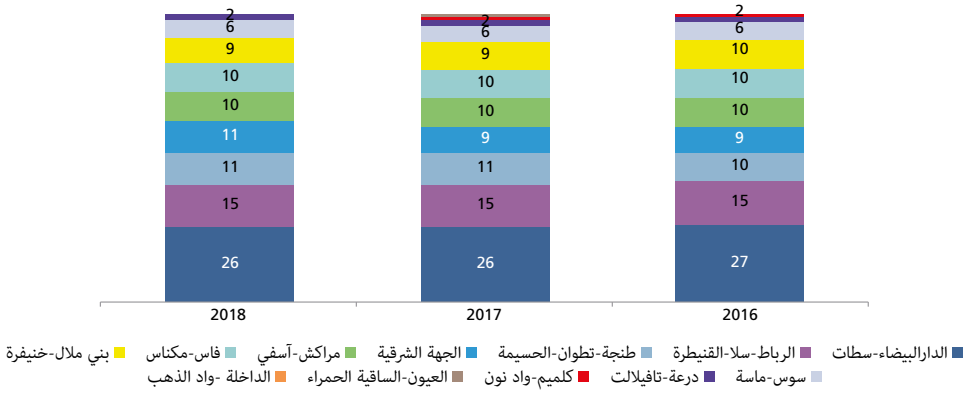

وفي ما يتعلق بالتحويلات الوطنية، فقد بلغ مجموعها 32,7 مليار مع نهاية سنة 2018، مقابل 26,5 مليار سنة من قبل (14,6+%). 20% من هذا المجموع صادرة من الدار البيضاء.

رسم بياني 66 : حصة المدن المستلمة للتحويلات الوطنية (%)

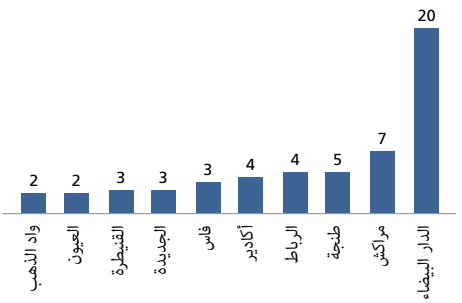

رسم بياني 67 : حصة المدن المصدرة للتحويلات الوطنية (%)

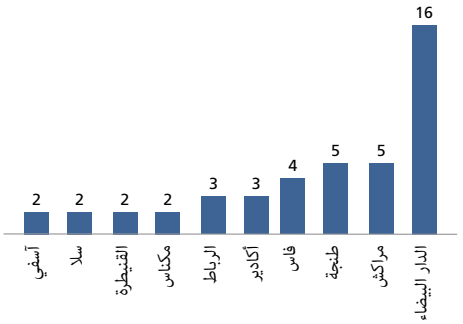

على مستوى المردودية، ارتفع العائد الصافي البنكي الذي حققته مؤسسات الأداء بنسبة 3% إلى 852 مليون درهم، وتزايدت نتيجتها الصافية بواقع 8,7% إلى 161 مليون درهم.

8 - نشاط المجموعات البنكية ومردوديتها

تميزت السنة المالية 2018 ببدء تنفيذ المعيار IFRS 9 المتعلق بالأدوات المالية الذي يؤدي إلى إصلاح تصنيف هذه الأدوات، وتدني قيمتها ومراجعة محاسبة التغطية.

1.8 - شهدت بنية استخدامات المجموعات البنكية تغيرات نتيجة للتصنيف الجديد للأصول الناجم عن المعيار IFRS 9

مع متم سنة 2018، بلغت الحصيلة الإجمالية للمجموعات البنكية التسع 1.611 مليار درهم، ما يمثل زيادة بنسبة 4,6% على أساس سنوي، بعد 7,6% في نهاية سنة 2017. ويشمل هذا التطور التأثير المترتب عن الانتقال إلى المعيار IFRS 9.

الإطار رقم 9 : تأثير التطبيق الأول للمعيار IFRS 9

يأتي المعيار IFRS 9 المتعلق بالأدوات المالية، والذي دخل حيز التنفيذ في يناير 2018، تعويضا للمعيار IAS 39 في ما يتعلق بالمحاسبة، وانخفاض قيمة الأدوات المالية وتقديمها. ويتضمن هذا المعيار ثلاثة مكونات :

- تصنيف الأدوات المالية وتقييمها ؛
- انخفاض قيمة الأدوات المالية ؛
- محاسبة التغطية.

وقد أدى تطبيق هذا المعيار، على مستوى القطاع البنكي، إلى تأثير سلبي صاف من الضرائب مؤجل بمبلغ 13,2 مليار درهم على الرساميل الذاتية المحاسبية، الناجمة أساسا عن أخذ النموذج التدريجي للتخفيض الذي يقوم على خسائر القرض المتوقعة.

تتألف استخدامات المجموعات البنكية بالأساس من القروض والديون على الزبناء (64%)، متبوعة بالأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة (10%) والأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الأموال الذاتية (6%).

رسم بياني 68 : بنية استخدامات البنوك - على أساس مجمع (%)

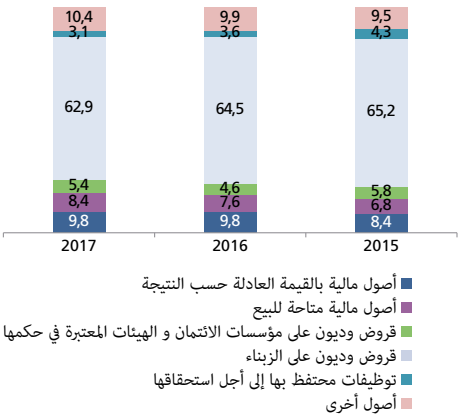

رسم بياني 69 : بنية استخدامات البنوك وفق المعيار IFRS 9 - على أساس مجمع (%)

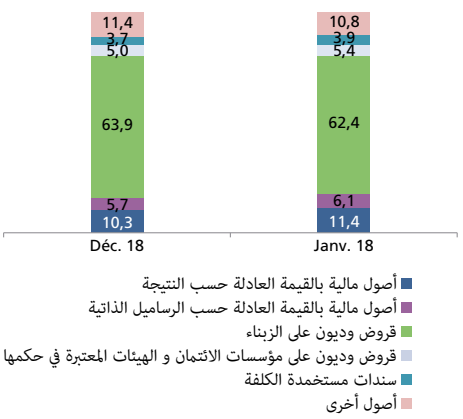

ولاتزال ودائع الزبناء مهيمنة على الموارد (66,6%)، متبوعة بالديون تجاه مؤسسات الائتمان (10,6%). أما الأموال الذاتية، فسجلت حصتها انخفاضا بنسبة 7,9% مقابل 8,4%، نتيجة لدخول المعيار IRFS 9 حيز التنفيذ.

رسم بياني 70 : بنية موارد البنوك - على أساس مجمع (%)

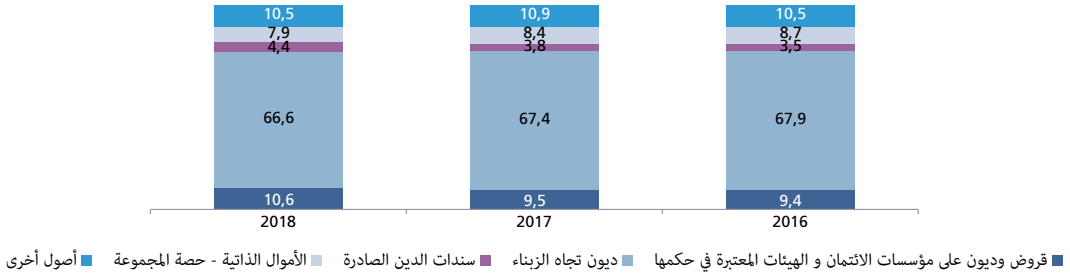

1.1.8 - يعكس ارتفاع استخدامات المجموعات البنكية نمو القروض والديون على الزبناء

جدول 18 : تطور استخدامات البنوك - على أساس مجمع

(بملايين الدراهم)

	2016	2017	1 يناير 2018 أول تطبيق للمعيار IFRS9	2018	التغير يناير 2018 دجنبر 2018 (%)	التغير 2018/2017 (%)
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	139 906	150 555	173 757	166 451	-4,2	10,6
أصول مالية متوفرة للبيع	108 345	129 241				
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الأموال الذاتية			92 958	91 391	-1,7	
قروض وديون على الزبناء	923 864	969 202	953 797	1 029 188	7,9	6,2
قروض وديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	65 185	83 034	82 803	80 499	-2,8	-3,1
توظيفات مملوكة إلى حين أجل استحقاقها	50 882	47 352				
سندات مستخمدة الكلفة			59 345	60 256	1,5	
أصول أخرى	144 018	161 021	165 976	183 427	10,5	13,9
مجموع الأصول	1 432 200	1 540 405	1 528 636	1 611 212	5,4	4,6

في نهاية سنة 2018، سجلت القروض والديون على الزبناء نموا بنسبة 7,9%، عوض 4,9% في السنة السابقة. وقد أدى تأثير التطبيق الأول للمعيار الجديد بتاريخ 01 يناير إلى انخفاض الديون على الزبناء بمبلغ 16,4 مليار درهم، أي بنسبة -1,7%، ارتباطا على الخصوص بعمليات خفض القيمة بسبب مخاطر الائتمان.

الإطار رقم 10 : تـأثيـر المعيـار IFRS 9 على محفظة القروض والديون على الزبناء

بمقتضى المعيار IFRS 9 تم إدراج نموذج جديد لتدني قيمة القروض والديون على الزبناء يرتكز على الخسائر المتوقعة وتتبع تدهور مخاطر الائتمان منذ تقييدها في المحاسبة. ويتضمن هذا النموذج ثلاث مراحل من التموين تسمى « bucket» تعكس الارتفاع الكبير لمخاطر الائتمان منذ نشأتها.

- Bucket 1 : تضم الأدوات المالية التي لم تشهد ارتفاعا ملحوظا لمخاطر الائتمان منذ تقييدها الأول في المحاسبة. وتقدر خسائر القرض المتوقعة على الشهور الاثني عشر المقبلة.
- Bucket 2 : تتعلق بالأدوات المالية التي لم تعرف مخاطر الائتمان الخاصة بها ارتفاعا ملحوظا منذ تقييدها الأول في المحاسبة، لكن دون أن تظهر أي حدث يتعلق بعيب مؤكد. وتقدر خسائر القرض المتوقعة عند أجل الاستحقاق.
- Bucket 3 : تشمل الأدوات المالية التي عرفت حدثا أو عدة أحداث تتعلق بخلل. وتقدر خسائر القرض المتوقعة عند أجل الاستحقاق.

وأدى تنفيذ المقتضيات الجديدة للمعيار IFRS 9 في ما يتعلق بتخفيض القيمة، بتاريخ التطبيق الأول الذي جرى في يناير 2018، إلى تموين إضافي بمبلغ 16,4 مليار درهم، 7,1 مليار درهم منها برسم الشطر الأول (Bucket 1)، و8,7 مليار درهم برسم الشطر الثاني (Bucket 2)، و631 مليون درهم برسم الشطر الثالث (Bucket 3).

ومن جهة أخرى، أدى التطبيق الأول للمعيار IFRS 9 إلى مؤونة إضافية على الالتزامات خارج الحصيلة بمبلغ 2,2 مليار درهم، وعلى السندات بمبلغ 848 مليون درهم، وعلى الديون تجاه مؤسسات الائتمان والبنوك المركزية بمبلغ 268 مليون درهم.

وبالموازاة مع ذلك، تزايدت محفظة السندات بالتكلفة المستخمدة، وهي فئة جديدة استحدثت بمقتضى المعيار IFRS 9، خلال سنة 2018 بنسبة 1,5% إلى 60,3 مليار درهم.

وبعد ارتفاعها بنسبة 27,4% سنة 2017، سجلت القروض والديون على مؤسسات الائتمان انخفاضا بواقع 2,8% إلى 80,5 مليار درهم. كما تراجعت الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة بنسبة 4,2% وانخفضت الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الأموال الذاتية بنسبة 1,7%.

الإطار رقم 11 : مـحـفـظـة الـسـنـدات

يتطلب المعيار IFRS 9 نموذجا جديدا لتصنيف الأصول المالية وتقييمها يرتكز على معايير طرق التدبير وخصائص التدفقات التعاقدية للخزينة الناتجة عن هذه الأصول.

ويعوض هذا النموذج الفئات المحاسبية الأربع للمعيار السابق IAS 39 (القروض والديون، والأصول المملوكة حتى أجل استحقاقها، والأصول المتوفرة للبيع، والأصول بالقيمة العادلة حسب النتيجة) بثلاث فئات محاسبية جديدة :

- أصول يتم تقييمها بالتكلفة المستخمدة ؛
- أصول يتم تقييمها بالقيمة العادلة حسب الأموال الذاتية ؛
- أصول يتم تقييمها بالقيمة العادلة حسب النتيجة.

2.1.8 - يعزى ارتفاع الموارد المحصلة إلى ودائع الزبناء وعملية إعادة التمويل في سوق الدين

جدول 19 : تطور موارد البنوك - على أساس مجمع

(بملايين الدراهم)

	2016	2017	يناير 2018	2018	التغير 2018/2017 (%)
خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	**3 229**	**2 560**	**2 566**	**553**	**-78,4**
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**134 851**	**146 524**	**146 524**	**170 781**	**16,6**
ديون تجاه الزبناء	**972 611**	**1 038 059**	**1 038 059**	**1 073 662**	**3,4**
سندات الدين الصادرة	**50 590**	**59 072**	**59 072**	**70 628**	**19,6**
الأموال الذاتية-حصة المجموعة	**124 233**	**129 758**	**119 120**	**127 829**	**-1,5**
ومنها النتيجة الصافية	12 167	13 286	3 512	13 866	**4,4**
خصوم أخرى	**146 686**	**164 432**	**163 294**	**167 758**	**2,0**
مجموع الخصوم	**1 432 200**	**1 540 405**	**1 528 636**	**1 611 212**	**4,6**

تباطأت الموارد المحصلة لدى الزبناء إلى 3,4% بعد 6,7% في السنة السابقة. ومن جهة أخرى، تسارعت الديون تجاه مؤسسات الائتمان بواقع 16,6% مقابل 8,7% ارتباطا على الخصوص بتزايد اللجوء إلى إعادة التمويل لدى البنك المركزي. وسجلت سندات الدين الصادرة نموا واضحا بنسبة 19,6% مقابل 16,8%. أما الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة، التي تتألف من القيم المسلمة للاستحفاظ وأدوات مشتقة، فانخفضت من جديد، حيث انتقلت من 2,6 مليار إلى 553 مليون درهم.

وتقلصت الأموال الذاتية - حصة المجموعة بنسبة 1,5% إلى 127,8 مليار درهم، ارتباطا بتطبيق المعيار IFRS 9.

الإطار رقم 12 : التأثير على الأموال الذاتية المحاسبية

إن الفروق في تقييم الأصول والخصوم المالية، والمؤن وانخفاض القيمة بسبب مخاطر الائتمان، والأرباح والخسائر، الناجمة عن تطبيق المعيار IFRS 9 بأثر رجعي، يتم تقييدها مباشرة كأموال ذاتية بتاريخ 01 يناير 2018، وهو تاريخ أول تطبيق للمعيار الجديد.

وقد أدى التطبيق الأول لهذا المعيار إلى انخفاض الرساميل الذاتية المحاسبية بمبلغ 13,2 مليار درهم، حيث انتقلت من 153,8 مليار درهم في نهاية دجنبر 2017 إلى 140,5 مليار درهم في فاتح يناير 2018.

3.1.8 - لم تعرف بنية أنشطة المجموعات البنكية حسب المهن أي تغيير، حيث ظل النشاط البنكي مهيمنا

يشمل نشاط المجموعات البنكية على أساس مجمع المهن المرتبطة بالنشاط البنكي في المغرب وتلك الممارسة بالخارج عن طريق الفروع والوكالات، ومهن التأمين وتدبير الأصول، وكذا التمويلات الخاصة. ويهيمن عليها المكون البنكي الذي ساهم بحوالي 91%، بالرغم من انخفاضه بمقدار نقطة واحدة مقارنة بالسنة الماضية، لفائدة التمويلات الخاصة التي ارتفعت حصتها إلى 6%. بينما ظلت حصص أنشطة تدبير الأصول والتأمينات مستقرة في 2% و1% على التوالي.

رسم بياني 71 : مساهمة مختلف المهن في مجموع أصول المجموعات البنكية (%)

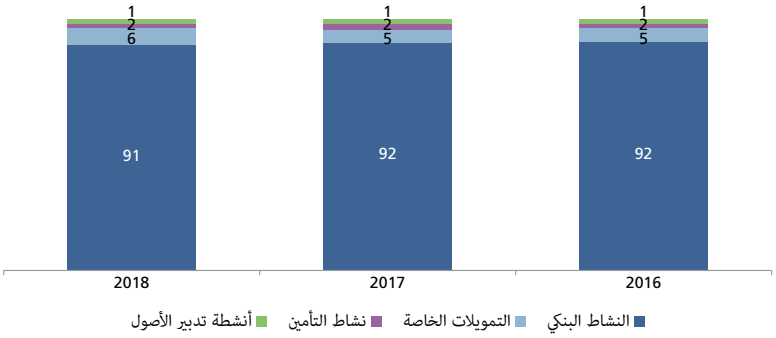

4.1.8 - تباطأ تطور الأنشطة في الخارج، نتيجة لتأثير تطبيق المعيار الجديد IFRS 9

في نهاية سنة 2018، سجل مجموع أصول الشركات الموجودة بالخارج والتابعة للمجموعات البنكية المغربية الثلاث العابرة للحدود نموا بنسبة 1,8% إلى 284 مليار درهم، ليساهم في المتوسط بنسبة 24% في نشاطها. ويعزى هذا التباطؤ إلى إدخال المعيار IFRS 9 وكذا إلى تباطؤ نشاط بعض الشركات التابعة الموجودة بالخارج. وبالمقارنة مع فاتح يناير 2018، تاريخ دخول المعيار المذكور حيز التنفيذ، فقد تزايد نشاط الشركات التابعة الموجودة في الخارج بنسبة 5%.

وبالنسبة للقروض، تزايد النشاط البنكي في الخارج بواقع 1,1% إلى 155,3 مليار درهم، مقابل 13,3% في السنة السابقة وإلى 4,4% دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير التطبيق الأول للمعيار IFRS 9. وتقلصت حصته ضمن المحفظة الإجمالية للنشاط بمقدار نقطة واحدة إلى 21%. ويرتبط هذا التطور بالظرفية الاقتصادية الصعبة لاسيما في بلدان وسط إفريقيا.

وفي ما يتعلق بالودائع المحصلة من طرف الشركات التابعة الموجودة في الخارج، فقد بلغت 191 مليار، محققة ارتفاعا بنسبة 5,6%، بعد تزايد بواقع 13,1% في السنة السابقة، ما يمثل حصة قدرها 24% من مجموع ودائع المجموعات البنكية الثلاث.

رسم بياني 72 : مساهمة الشركات التابعة بالخارج في البنود الرئيسية للحصيلة الخاصة بالمجموعات البنكية الثلاث الكبرى (%)

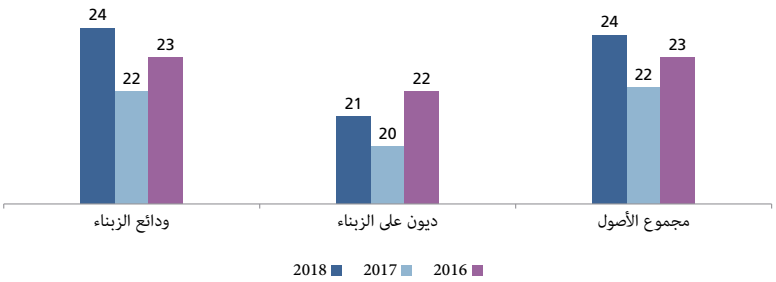

5.1.8 - ظلت نسبة الديون المعلقة الأداء على أساس مجمع مستقرة

في نهاية سنة 2018، بلغ مجموع الديون على الزبناء المعلقة الأداء الخاصة بالمجموعات البنكية التسع 93 مليار درهم، أي بارتفاع نسبته 7,5% مقارنة بنهاية سنة 2017، مما أفرز نسبة مخاطر مستقرة في 8,4%. وبلغت نسبة تغطية هذه الديون بالمؤن[22] 64,5%، مقابل 63,1%.

رسم بياني 73 : تطور الديون المعلقة الأداء ونسبة المخاطر على أساس مجمع

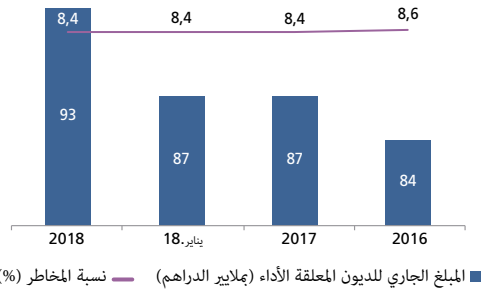

رسم بياني 74 : تطور المؤن ونسبة التغطية على أساس مجمع

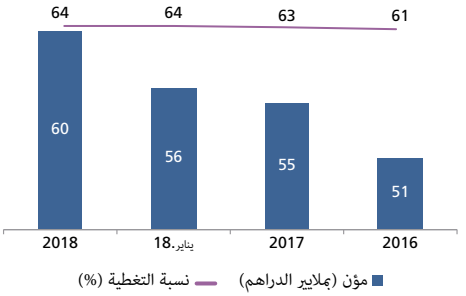

مع متم سنة 2018، تم تموين الديون الحساسة التي تستجيب لمعايير IFRS 9 في حدود 14,4% في المتوسط. ومن جهة أخرى تمت تغطية الديون السليمة التي لا تظهر أي مؤشر للهشاشة بواسطة المؤن في حدود 0,8% في المتوسط.

وبالنسبة للديون المعلقة الأداء الخاصة بالفروع المتواجدة في الخارج، لاسيما في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، فقد راكمت مبلغا جاريا قدره 15,7 مليار درهم، لتظل بذلك نسبة المخاطر مستقرة في 9,6%. كما بقيت نسبة تغطية هذه الديون بالمؤن مستقرة في 70%.

2.8 - حققت النتيجة الصافية للمجموعات البنكية أداءً جيدا بالرغم من انخفاض نتيجة السوق

سجلت النتيجة المجمعة المتراكمة للمجموعات البنكية التسع، المحصورة في نهاية سنة 2018، نموا أقل من ذلك المحقق سنة 2017، مما يعكس تقلص نتائج عمليات السوق. ومن جهة أخرى، تحسنت نتائج نشاط الوساطة والخدمات، وتكلفة المخاطر.

رسم بياني 75 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير على أساس مجمع (بملايير الدراهم)

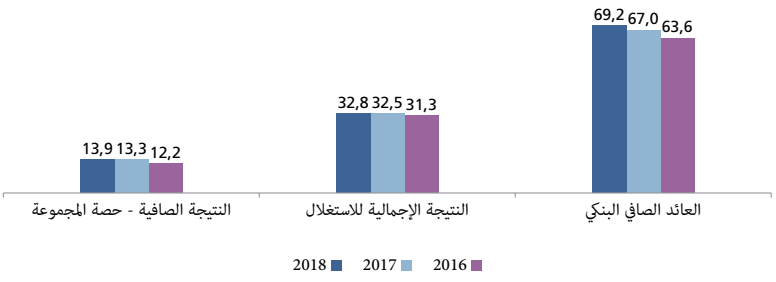

22 تم إعادة حساب المؤن الخاصة بسنتي 2016 و2017 دون أخذ المؤن الجماعية بالاعتبار، وذلك لأسباب تتعلق بالمحاسبة.

وبلغ العائد الصافي البنكي 69,2 مليار درهم، بزيادة بنسبة 3,3%، مقابل 5,4% في السنة الماضية. ويعكس هذا التطور تحسن هامش الفائدة بنسبة 6,4%، مقابل 4,8% في السنة المنصرمة، وارتفاع هامش العمولات بواقع 6,7%، عوض 9,8%. بينما سجلت الأرباح المحققة من عمليات السوق انخفاضا بنسبة 10,6%، مقابل ارتفاعها بنسبة 1% في السنة السابقة، لاسيما بفعل تقلص محفظة السندات والارتفاع الطفيف لأسعار الفائدة على السندات.

رسم بياني 76 : متوسط معامل الاستغلال الخاص بالبنوك - على أساس مجمع (%)

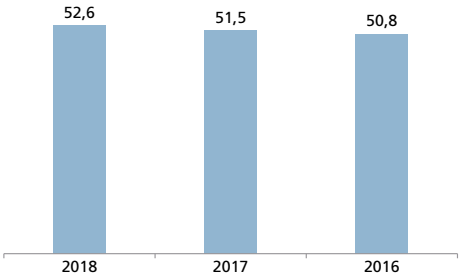

ارتفعت التكاليف العامة للاستغلال بنسبة 5,7% إلى حوالي 36,5 مليار درهم، مقابل 7% في متم سنة 2017. ونتيجة لذلك، تزايد متوسط معامل الاستغلال بمقدار 1,1 نقطة إلى 52,6%، وسجلت النتيجة الإجمالية للاستغلال نموا بنسبة 0,9% إلى 32,8 مليار درهم.

أما تكلفة المخاطر، فقد انخفضت مجددا بنسبة 5,8% لتبلغ 9,1 مليار، وتمتص 27,7% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 29,7% في السنة المنصرمة.

وإجمالا، أنهت المجموعات البنكية التسع سنة 2018 على وقع نتيجة صافية - حصة المجموعة تبلغ 13,9 مليار، متزايدة بنسبة 4,4% مقابل 9,2% سنة 2017. وبقي عائد الأصول مستقرا في 0,9%، بينما تزايد عائد الأموال الذاتية بمقدار 0,6 نقطة إلى 10,8%.

وحسب المهن، يتبين أن مساهمة النشاط البنكي في النتيجة الصافية-حصة المجموعة قد وصلت إلى 85%، وهو نفس المستوى المسجل سنة 2017. وارتفعت مساهمة التمويلات الخاصة بمقدار نقطة واحدة إلى 9%، على حساب تدبير الأصول (4%).

رسم بياني 77 : مساهمة مختلف المهن في النتيجة الصافية - حصة المجموعة الخاصة بالمجموعات البنكية التسع (%)

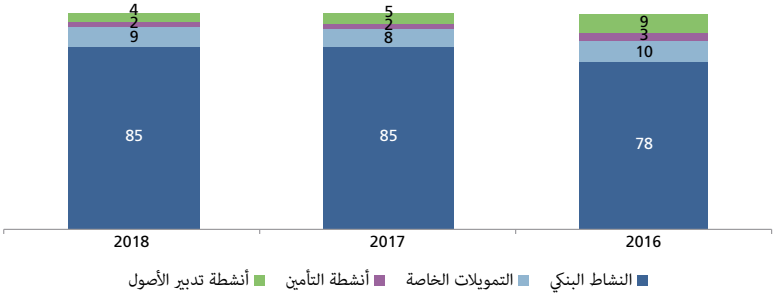

حقق النشاط في الخارج عائدا صافيا بنكيا متزايدا بنسبة 5,8% ليصل إلى 17,9 مليار درهم. وتزايدت مساهمته في العائد الصافي البنكي للمجموعات البنكية الثلاث المعنية بمقدار نقطة واحدة إلى 34% وفي النتيجة الصافية-حصة المجموعة بمقدار نقطتين إلى 30%.

رسم بياني 78 : مساهمة الفروع المتواجدة بالخارج في البنود الرئيسية لنتيجة المجموعات البنكية الثلاث العابرة للحدود (%)

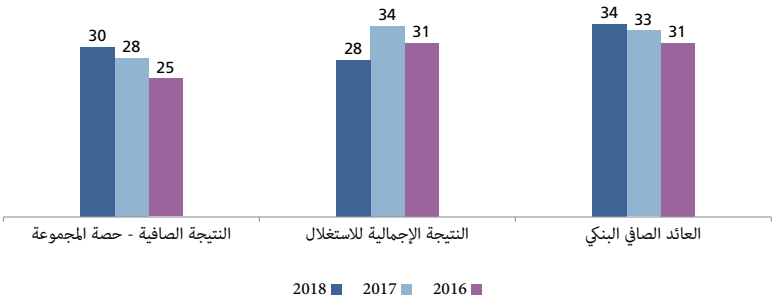

وبذلك سجلت النتيجة الصافية - حصة المجموعة المحققة في الخارج من طرف المجموعات البنكية الثلاث، ارتفاعا بنسبة 8,2% إلى 3,1 مليار درهم.

بنك المغرب

الباب الثاني
المخاطر البنكية

بنك المغرب

بنك المغرب

خلال سنة 2018، ظلت القروض الموجهة للشركات ضعيفة، وانخفضت نسبة المخاطر بشكل طفيف.

ومن جانب آخر، واصلت مخاطر التمركز انخفاضها، وبلغت نسبة المخاطر الكبرى إلى الأموال الذاتية للبنوك حوالي 2,7 ضعف الأموال الذاتية، مقابل 4 أضعاف قبل عشر سنوات.

وعززت البنوك قاعدتها المالية، حيث شكلت سنة 2018 سنة استكمال المقتضيات الانتقالية لتطبيق نظام ملاءمة الأموال الذاتية حسب قواعد بازل III.

ويتطرق هذا الباب فيما يلي لمخاطر الائتمان بمختلف مكوناتها من خلال تحليل تطور مديونية الفاعلين غير الماليين، والأسر والشركات، وتطور الديون المعلقة الأداء والمخاطر الكبرى. كما يبين هذا الباب تطور ملاءة البنوك وسيولتها، وكذا تعرضها لمخاطر أسعار الفائدة.

1 - تطـور المـديـونية البنكية للأسر

ينجز بنك المغرب، منذ سنة 2005، استقصاء لدى البنوك وشركات قروض الاستهلاك من أجل تتبع تطور المديونية البنكية للأسر. وقد شمل الاستقصاء الرابع عشر (14) الخاص بسنة 2018 عينة تضم 11 بنكا و10 شركات متخصصة في قروض الاستهلاك، تمتلك مجتمعة حصة في السوق نسبتها 99% بالنسبة لقروض السكن و98% بالنسبة لقروض الاستهلاك.

ويُكمل هذا الاستقصاء التتبع المنتظم بوتيرة شهرية لتطور قروض الاستهلاك والسكن، مع إغناء هذا التتبع بعناصر مرتبطة بنوعية المستفيدين من هذه القروض حسب معايير السن والدخل والفئة الاجتماعية والمهنية والموقع الجغرافي.

رسم بياني 79 : تطـور المديـونية البنكية للأسـر

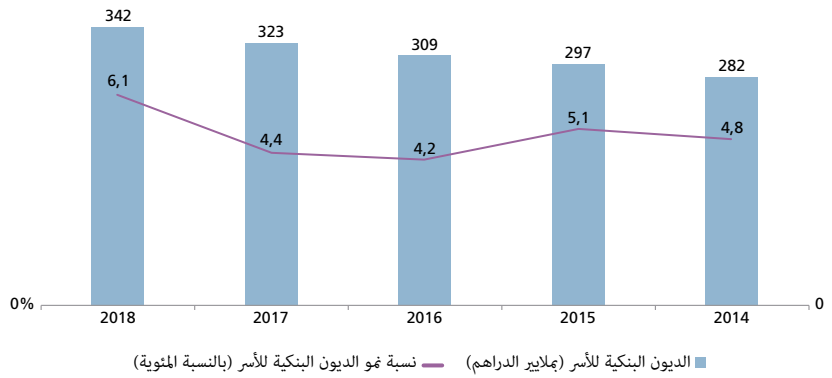

في متم دجنبر 2018، سجل المبلغ الجاري للمديونية البنكية للأسر[23]، الذي وصل إلى 342 مليار درهم، ارتفاعا بنسبة 6,1% مقابل 4,4% سنة 2017. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع قروض السكن وقروض الاستهلاك على حد سواء. ومثل هذا المبلغ حوالي 36% من قروض مؤسسات الائتمان، وهو نفس المستوى المسجل سنة من قبل. ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، وصل هذا المبلغ الجاري إلى 31%، أي بزيادة نقطة واحدة مقارنة مع نهاية سنة 2017.

23 بما في ذلك الدين المبرم لدى المؤسسات التشاركية على شكل مرابحة.

ووصل متوسط مستوى المديونية لكل أسرة في نهاية دجنبر 2018، إلى 42.500 درهم، مقابل 41.000 درهم سنة من قبل.

وبقيت حصة قروض الاستهلاك ضمن المديونية البنكية للأسر مستقرة في 36% وحصة قروض السكن في 64%.

وتملك البنوك حوالي 85% من هذه المديونية، لتبقى هذه النسبة دون تغيير مقارنة مع السنة الماضية.

1.1 - تمويل السكن

وصل المبلغ الجاري للتمويلات المخصصة للسكن إلى 219 مليار درهم[24]، أي بزيادة بنسبة 5,5% مقابل 4,2% في السنة السابقة. وضمن هذا المجموع، بلغت تمويلات المرابحة العقارية 4,2 مليار درهم.

1.1.1 - خصائص قروض السكن

في سياق ارتفاع عدد المعاملات العقارية بنسبة 4,5% خلال سنة 2018، سجل إنتاج قروض السكن انخفاضا جديدا بنسبة 3% إلى حوالي 27,3 مليار، بعد تقلص بنسبة 2% سنة من قبل. وهم هذا الانخفاض القروض التي تدعمها الدولة (-10%)، بينما تزايدت القروض الحرة بواقع 2%.

رسم بياني 80 : تطور إنتاج قروض السكن وعدد المستفيدين

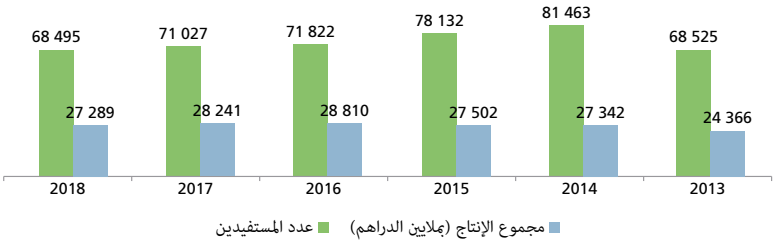

وبالموازاة مع ذلك، تراجع عدد المستفيدين من جديد بنسبة 4% إلى حوالي 68.500 زبون، مما يعكس انخفاض القروض المدعومة من طرف الدولة بنسبة 5% والقروض الحرة بنسبة 2%. ونتيجة لذلك، وصل متوسط مبلغ القروض 398.000 درهم، ليظل دون تغيير مقارنة بالسنة المنصرمة.

وبذلك وصل المبلغ الجاري الإجمالي لقروض السكن 215 مليار درهم، أي بزيادة بنسبة 3,7% مقابل 4,1% في السنة السابقة. ومن ضمن هذا المجموع، شهد جاري القروض الحرة، التي تمثل حصة 82%، ارتفاعا بنسبة 6,7% عوض 4,7%. ومن جانبه، تنامى المبلغ الجاري للقروض المدعومة من طرف الدولة بنسبة 0,9% بعد نموه بواقع 1,8%، لتصل بذلك إلى 39,3 مليار درهم، 21,4 مليار منها برسم القروض المضمونة من صناديق فوغاليف[25] وفوغالوج[26]، و15,8 مليار برسم القروض المضمونة من فوغاريم[27]، و2,1 مليار برسم السكن بسعر منخفض.

24 بما في ذلك التمويلات التشاركية العقارية على شكل مرابحة.

25 صندوق ضمان القروض المخصصة لتمويل الحصول على الملكية لفائدة منخرطي مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين.

26 صندوق ضمان قروض السكن لفائدة مستخدمي القطاع العام.

27 صندوق الضمان لذوي الدخل غير المنتظم والمحدود.

رسم بياني 81 : تطور المبلغ الجاري لقروض السكن حسب سعر الفائدة المطبق (%)

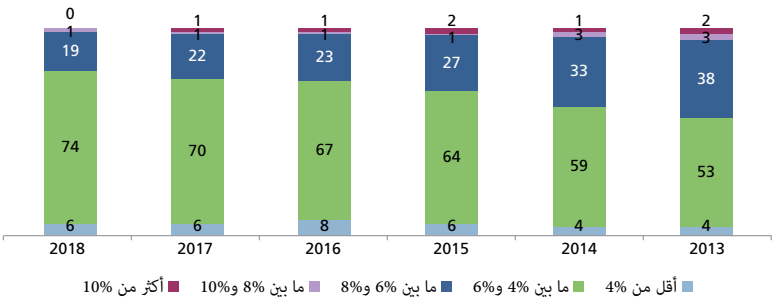

وبلغ متوسط سعر الفائدة المطبق على قروض السكن 4,93%. وارتفعت حصة القروض الممنوحة بسعر فائدة يتراوح بين 4% و6% بمقدار 4 نقط إلى 74% مع نهاية 2018، على حساب القروض الممنوحة بسعر فائدة يتراوح بين 6% و8% التي تقلصت حصتها بمقدار 3 نقط إلى 19%.

رسم بياني 82 : توزيع المبلغ الجاري لقروض السكن بين سعر الفائدة الثابت والمتغير (%)

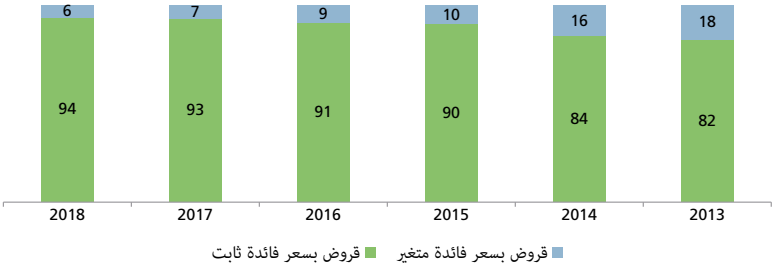

وتزايدت حصة قروض السكن المخولة بسعر فائدة ثابت من جديد لتصل إلى 98% من حيث الإنتاج و94% من حيث المبلغ الجاري، أي بزيادة نقطة واحدة مقارنة مع سنة 2017.

رسم بياني 83 : تطور المبلغ الجاري لقروض السكن حسب المدة الأصلية (%)

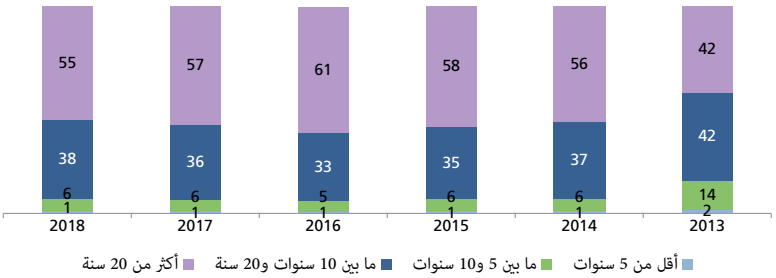

وسجلت حصة قروض السكن الممنوحة لمدة أصلية تفوق 20 عاما تقلصا جديدا بمقدار نقطتين إلى 55%، لفائدة القروض التي يتراوح أجلها بين 10 سنوات و20 سنة. ونتيجة لذلك، بلغ متوسط المدة الأصلية 19,8 سنة، مقابل 20 سنة في العام الماضي.

2.1.1 - نـوعـيـة وخـصـائـص المستفيدين من قــروض السـكـن

يتم تحليل نوعية المستفيدين من قروض السكن حسب معايير السن والدخل والفئة الاجتماعية والمهنية ومحل الإقامة.

وحسب معيار السن، استحوذ الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 40 سنة على حوالي 65% من مجموع عدد الملفات، مقابل 29% بالنسبة للأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 30 و40 سنة. أما الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، فيمثلون 6% من مجموع عدد الملفات.

رسم بياني 84 : توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب السن (%)

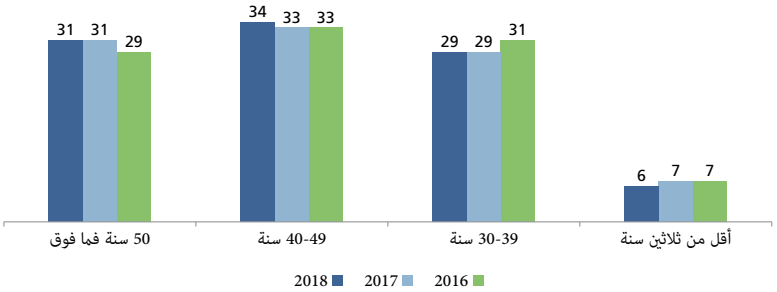

ومن حيث الدخل، استفاد الأشخاص الذين يتراوح دخلهم بين 4.000 و6.000 درهم من 23% من عدد ملفات القروض، أي بزيادة بمقدار نقطة واحدة على حساب الأشخاص الذين يقل دخلهم عن 4.000 درهم، والذين تراجعت حصتهم إلى 31%.

رسم بياني 85 : توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب الدخل (%)

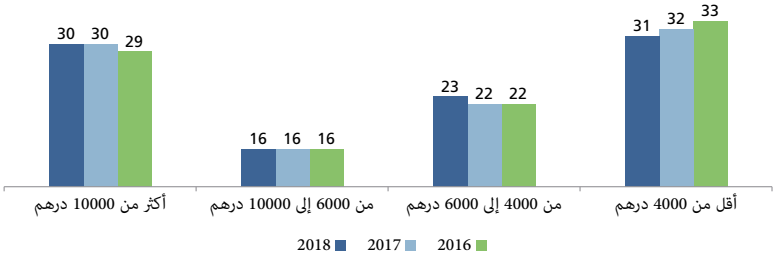

وحسب الفئة الاجتماعية والمهنية، لايزال الأجراء والموظفون يشكلون الفئات الأكثر لجوءً للقروض، بحصص بلغت على التوالي 47% (48% سنة 2017) و34% (34% سنة 2017). ويمثل الصناع التقليديون والتجار 13% من ملفات القروض (14% سنة 2017).

رسم بياني 86 : توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب الفئة الاجتماعية والمهنية (%)

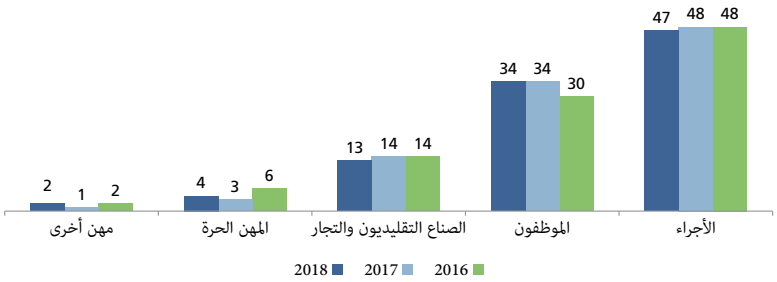

وحسب التوزيع الجغرافي، بلغ مستوى تمركز المقترضين 40% بالنسبة لجهة الدار البيضاء-سطات و19% بالنسبة لجهة الرباط-سلا-القنيطرة، مقابل 39% و19% على التوالي سنة 2017.

رسم بياني 87 : التوزيع الجغرافي لعدد ملفات قروض السكن (%)

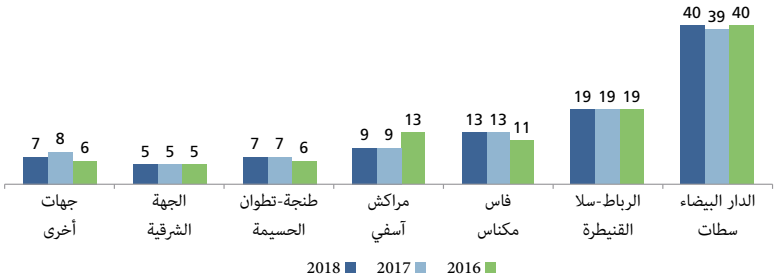

2.1 - تمويل الاستهلاك

1.2.1 - تطور تمويل الاستهلاك

تسارعت نسبة تطور قروض الاستهلاك[28] إلى 7%، مقابل 4,8% سنة 2017، ليصل مبلغه الجاري الإجمالي إلى 123 مليار درهم. ويهم هذا التوجه على حد سواء القروض الممنوحة من طرف شركات قروض الاستهلاك (+8) وتلك الموزعة من طرف البنوك[29] (6,3%).

ومن ضمن هذا المجموع، وصل جاري التمويلات التشاركية على شكل مرابحة المخصصة لشراء السيارات 347 مليون درهم.

رسم بياني 88 : تطور المبلغ الجاري الإجمالي لتمويل الاستهلاك (%)

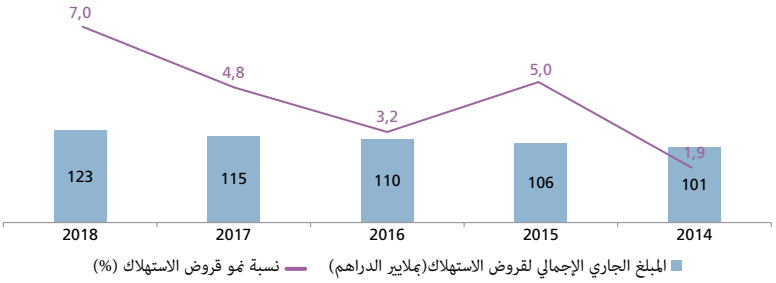

ويظهر تحليل قروض الاستهلاك حسب آجالها أن حصة القروض التي يفوق أجلها 5 سنوات قد تعززت بمقدار 3 نقط إلى 75%، على حساب القروض التي يقل أجلها عن 3 سنوات. وهم تمديد الأجل هذا كلا من شركات قروض الاستهلاك والبنوك.

28 بما في ذلك التمويلات التشاركية على شكل مرابحة لشراء السيارات
29 بما في ذلك الحسابات المكشوفة والقروض الأخرى الممنوحة للخواص

رسم بياني 89 : تطور المبلغ الجاري لقروض الاستهلاك حسب المدة الأصلية (%)

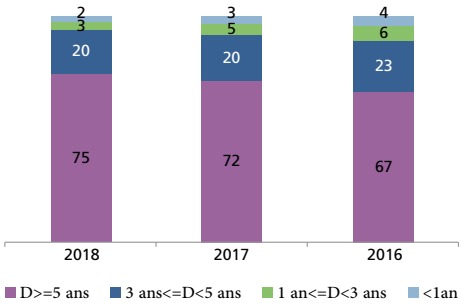

رسم بياني 90 : تطور متوسط مبلغ ملفات قروض الاستهلاك (بالدرهم)

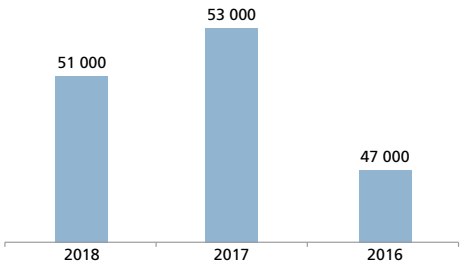

ويصل متوسط مبلغ قروض الاستهلاك إلى 51.000 درهم، ما يمثل انخفاضا بمبلغ 2.000 درهم من سنة إلى أخرى.

2.2.1 - نـوعـيـة وخـصـائـص المستفيدين من قــروض الاستهلاك

على غرار قروض السكن، يتم تتبع نوعية المستفيدين من قروض الاستهلاك على أساس السن والدخل والفئة الاجتماعية والمهنية ومكان الإقامة.

فحسب السن، تزايد عدد المستفيدين الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة بمقدار نقطتين، ليمثلوا 35% من عدد الملفات، على حساب المستفيدين الأكبر سنا. أما المستفيدون الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة فيمثلون 10% من المجموع.

رسم بياني 91 : توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب السن (%)

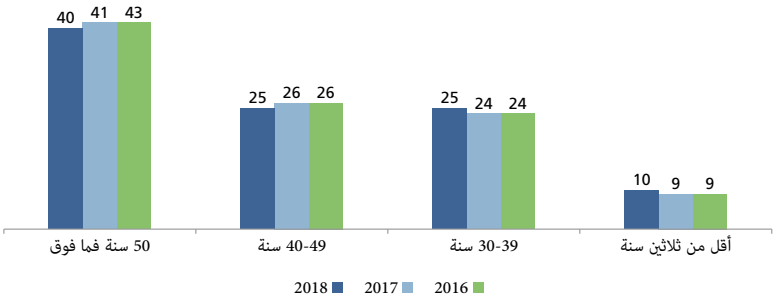

ومن حيث عدد الملفات، لاتزال القروض الشخصية تمثل النوع الأكثر استخداما من قبل جميع الفئات العمرية. وعلى العكس من ذلك، تمثل البطاقات المتجددة 6% من القروض المبرمة من طرف الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 50 سنة، و1% فقط من طرف الأشخاص الذي تقل أعمارهم عم 30 سنة.

رسم بياني 92 : توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب السن ونوع القرض (%)

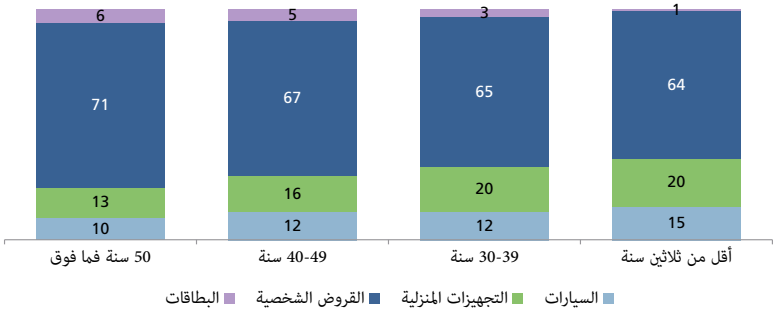

ويتعلق حوالي 23% من ملفات القرض بأشخاص يتوفرون على دخل يتراوح بين 4.000 و6.000 درهم، مقابل 22% في السنة السابقة. وعلى العكس من ذلك، تقلصت حصة الأشخاص الذين يفوق دخلهم 10.000 درهم بمقدار نقطتين إلى 22%، خلال نفس الفترة.

رسم بياني 93 : توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب الدخل (%)

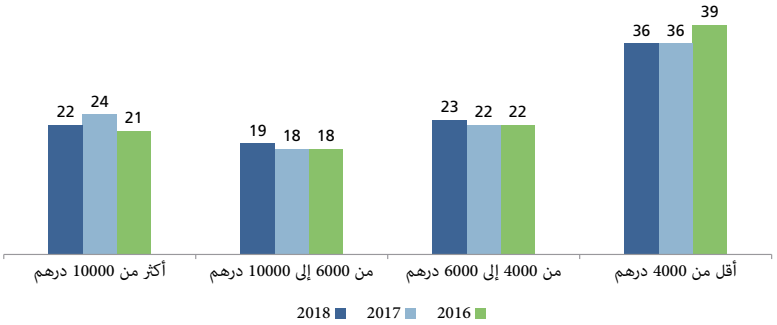

ولاتزال القروض الشخصية تمثل النوع الأكثر استخداما في أوساط جميع فئات الدخل. ويتوفر الأشخاص ذوو الدخل الأضعف على الحصة الأكبر من هذه القروض (75% مقابل 78% سنة 2017)، بينما يحصل الأشخاص ذوو الدخل الأعلى على حصة أكبر من القروض المخصصة لشراء السيارات (26% مقابل 25%).

رسم بياني 94 : توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب الدخل ونوع القرض (%)

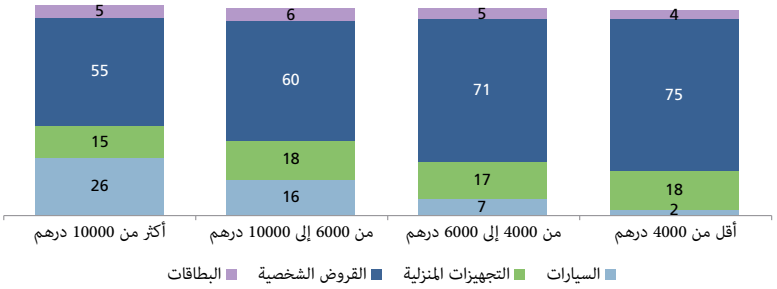

وحصل الأجراء والموظفون، في سنة 2018، على حصص تصل إلى 49% و34% على التوالي، مقابل 46% و36% في السنة الماضية، مما يعكس تعزز حصة الأجراء.

وحسب الموقع الجغرافي، يتبين أن المستفيدين من قروض الاستهلاك لا يزالون يتمركزون في التجمعين الحضريين للدار البيضاء (30%) والرباط (19%).

2 - تطـور المـديـونية البنكية للشـركـات غير المالية

في سياق ظرفية تتميز بتحسن بطيء للأنشطة غير الفلاحية على الصعيد الوطني، تزايدت حدة تباطؤ القروض بواسطة الدفع الممنوحة من طرف مؤسسات الائتمان لفائدة الشركات غير المالية لتصل إلى 1,2%، مقابل 2,8% سنة 2017، ما يمثل مبلغا جاريا قدره 485,5 مليار درهم. وتراجعت حصتها ضمن مجموع القروض إلى 51%، متقلصة بمقدار 3 نقط من سنة إلى أخرى.

رسم بياني 95 : المبلغ الجاري للقروض بواسطة الدفع الممنوحة للشركات غير المالية (بملايير الدراهم)

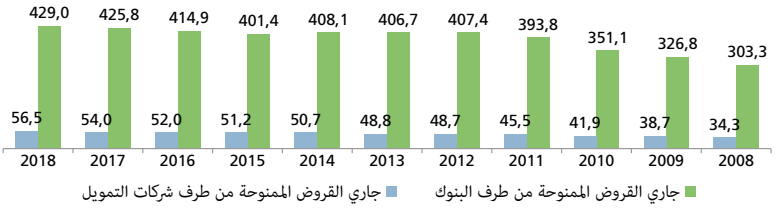

وسجلت القروض الممنوحة من طرف البنوك لفائدة الشركات، والتي تمثل 88% من مجموع تمويلات هذه الأخيرة، تباطؤا ملموسا إلى 0,7%، بعد 2,6% في السنة السابقة. وقد هم هذا التباطؤ الشركات الخاصة أكثر من الشركات العمومية. فبعد ارتفاعه بواقع 2,3% سنة 2017، تباطأ جاري القروض الممنوحة للشركات الخاصة إلى 0,3% ليصل إلى حوالي 377 مليار. فيما ارتفعت القروض المخصصة للشركات العمومية بنسبة 4,4% عوض 5,3% سنة من قبل، لتصل إلى 51,5 مليار.

وفي ما يتعلق بالقروض الممنوحة للمقاولات من طرف شركات التمويل، فقد شهدت ارتفاعا بنسبة 4,7% إلى 56,6 مليار، مقابل 3,9% سنة من قبل، لاسيما بفضل تزايد عمليات التمويل بواسطة عقود الكراء الإيجاري (+4,7%).

وتشير البيانات المستقاة من البنوك ومن شركات التمويل إلى أن حصة القروض المخصصة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة[30] بلغت 37% من مجموع القروض الممنوحة للشركات، ما يعني تحسنها بالمقارنة مع السنوات السابقة.

3 - تطـور المـخـاطـر الكـبـرى للبنـوك

مع متم دجنبر 2018، تزايدت التزامات البنوك إزاء المخاطر الكبرى[31] بنسبة 3,6% إلى 368 مليار درهم. وخفت حدتها إلى 2,7 أضعاف أموالها الذاتية، مقابل 2,9 ضعفا سنة 2017. ومن ضمن هذا المجموع، لوحظ نفس هذا المنحى بالنسبة لالتزامات-الحصيلة، التي وصل مجموعها إلى حوالي 269 مليار درهم والتعرضات خارج الحصيلة، لاسيما على شكل التزامات بالتمويل وبالضمان، التي راكمت 99 مليار درهم.

30 محددة على أساس رقم معاملات أقل من 175 مليون درهم.

31 مستفيد أو مجموعة من المستفيدين من قرض يفوق مبلغه الجاري أو يعادل 5% من الأموال الذاتية للبنك

رسم بياني 96 : تطور المخاطر الكبرى للقروض الممنوحة من طرف البنوك - على أساس فردي

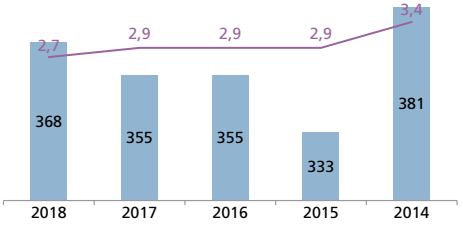

رسم بياني 97 : تطور المخاطر الكبرى للقروض الممنوحة من طرف البنوك - على أساس مجمع

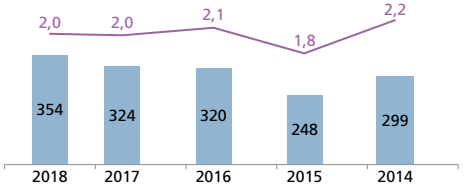

يظهر توزيع المخاطر الكبرى حسب القطاعات استئثار المجموعات المالية غير البنوك على حصة 23%، متبوعة بالبنوك (15%)، فالمستفيدين العاملين في قطاع الصناعات الاستخراجية (12%)، ثم الصناعة التحويلية (9%) ثم الطاقة (8%).

4 - تطور الديون المعلقة الأداء

ارتباطا بالظرفية الاقتصادية، واصلت الديون المعلقة الأداء لدى البنوك، على أساس فردي، ارتفاعها، وإن بوتيرة أقل حدة من تلك المسجلة خلال السنوات السابقة، لتصل إلى مبلغ جار، محتسب على أساس فردي، قدره 65,3 مليار درهم. وبعد فترة ارتفاع قوي بنسبة 16% في المتوسط من سنة 2010 إلى سنة 2014، نتيجة للصعوبات المرتبطة بالظرفية والمسجلة على الخصوص في بعض القطاعات التي تتأثر بالطلب الخارجي، تباطأ تطور حجم الديون المعلقة الأداء إلى 6% في المتوسط خلال الفترة 2015 -2017 وإلى 3,7% سنة 2018، لتتماشى أكثر مع نسبة تطور الائتمان. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة المخاطر إلى 7,3% في نهاية سنة 2018.

رسم بياني 98 : تطور الديون المعلقة الأداء لدى البنوك - على أساس فردي

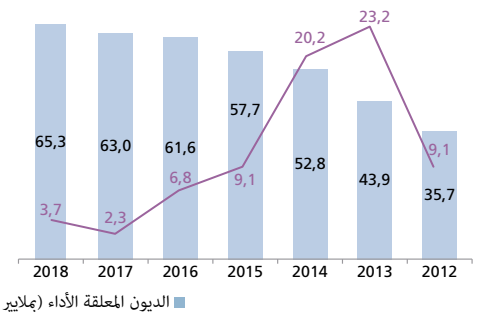

رسم بياني 99 : تطور الديون المعلقة الأداء لدى البنوك - على أساس مجمع

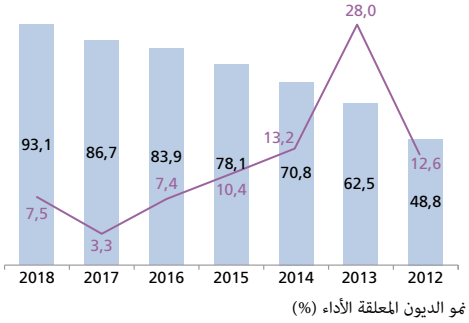

وارتفع المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء، الذي يتم حسابه على أساس مجمع، بنسبة 7,5% إلى 93,1 مليار درهم، مما أفرز نسبة مخاطر مستقرة في 8,4%.

رسم بياني 100 : تطور نسبة الديون المعلقة الأداء (%)

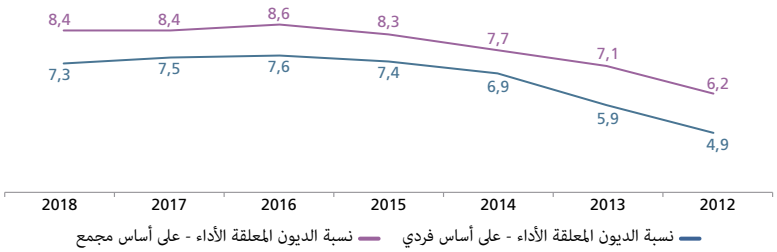

وحسب مستوى المخاطر، سجلت الديون ما قبل المشكوك في تحصيلها ارتفاعا بنسبة 5,2% إلى 2,8 مليار درهم، وتزايدت الديون المتعثرة بواقع 4,8% إلى 56 مليار. ومن جانب آخر، شهد المبلغ الجاري للديون المشكوك في تحصيلها انخفاضا بنسبة 5,7% إلى 6,4 مليار. وأدت هذه التطورات إلى تراجع حصة الديون المشكوك في تحصيلها بمقدار نقطة واحدة إلى 10% لفائدة الديون المتعثرة التي ارتفعت حصتها إلى 86%. أما حصة الديون ما قبل المشكوك في تحصيلها، فبقيت مستقرة في 4% ما بين سنتي 2017 و2018.

رسم بياني 101 : تطور بنية ديون البنوك المعلقة الأداء حسب الفئة - على أساس فردي (%)

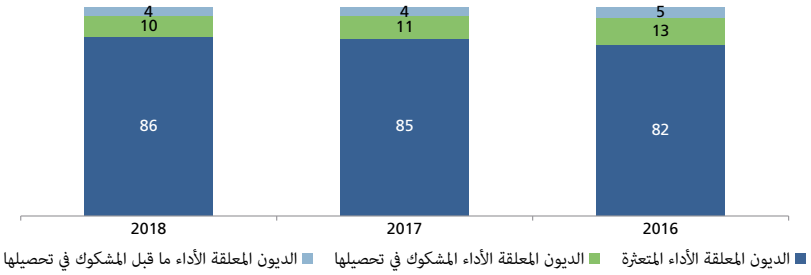

وشهدت المؤن الخاصة بالديون المعلقة الأداء ارتفاعا بنسبة 1,1%، مما أسفر عن نسبة تموين قدرها 69% مع نهاية سنة 2018. وبلغت هذه النسبة 74% في ما يتعلق بفئة الديون المتعثرة، و54% بالنسبة للديون المشكوك في تحصيلها، و18% بالنسبة للديون ما قبل المشكوك في تحصيلها.

رسم بياني 102 : نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء التي تملكها البنوك - على أساس فردي

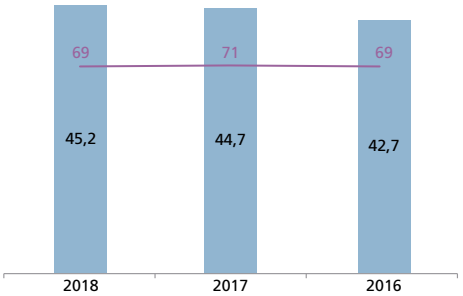

رسم بياني 103 : نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء التي تملكها البنوك - على أساس مجمع

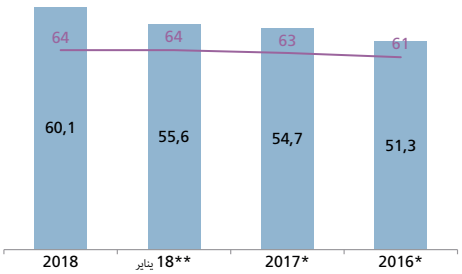

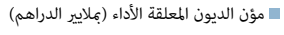

* تمت إعادة حساب بيانات عامي 2016 و 2017 دون مراعاة الأحكام الجماعية لأسباب تتعلق بإمكانية المقارنة.

** تاريخ أول تطبيق للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

وعلى أساس مجمع، تنامت مؤن المجموعات البنكية بنسبة 9,8%، مقابل 6,6% في السنة السابقة، حيث بلغت 60,1 مليار درهم. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة التغطية بمقدار نقطة واحدة إلى 64% مقارنة بسنة 2017.

وإضافة إلى المؤن الخاصة، بلغت المؤن ذات الطابع العام المخصصة لتغطية الديون سريعة التأثر بالظرفية الاقتصادية 9,3 مليار درهم، أي بزيادة نسبتها 11,1%.

ومن جانب آخر، تزايدت الديون المعلقة الأداء الخاصة بشركات التمويل بنسبة 11,8% إلى 11,2 مليار درهم، لتصل نسبة المخاطر إلى 9,9%، مقابل 9,4% في السنة الماضية. وتمت تغطية هذه الديون بالمؤن في حدود 71%.

1.4 - الديون المعلقة الأداء على الأسر

خلال سنة 2018، سجل المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء الخاصة بالأسر لدى البنوك وشركات قروض الاستهلاك ارتفاعا بنسبة 13,8% إلى 26,7 مليار، مقابل 4,8% سنة من قبل، مما أسفر عن تزايد نسبة المخاطر بمقدار 0,5 نقطة إلى 7,8% من سنة إلى أخرى. ويعكس هذا التطور تقلص هذه النسبة لدى الأسر المقيمة بمقدار 0,6 نقطة إلى 7,8%، وتحسنها بالنسبة للأسر غير المقيمة بما قدره 0,3 نقطة إلى 7,3%. وبلغت نسبة تغطية هذه الديون بالمؤن 64%.

رسم بياني 104 : تطور نسبة الديون المعلقة الأداء على الأسر - على أساس فردي (%)

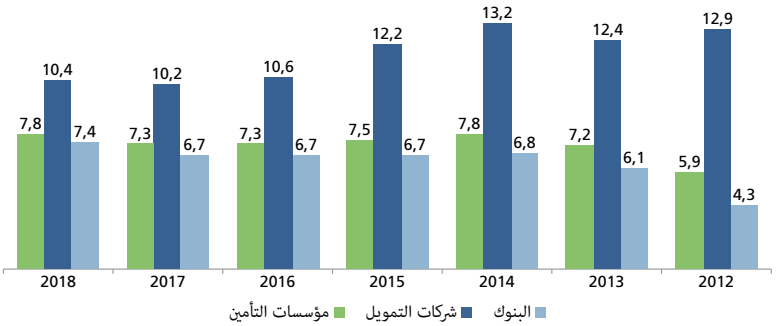

تزايد المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء على الأسر الخاصة بالبنوك بنسبة 14,7% إلى 21,1 مليار، مقابل نمو بواقع 5,5% في السنة السابقة، وبذلك وصلت نسبة المخاطر إلى 7,4%، عوض 6,7% سنة 2017. وانخفضت نسبة تغطية هذه الديون بالمؤن إلى 61%، بفعل تأثير عمليات شطب ديون قديمة تم تموينها بالكامل، وبجزء كبير من الديون ما قبل المشكوك في تحصيلها والمشكوك في تحصيلها.

وعلى نفس المنوال، ارتفعت الديون المعلقة الأداء لدى شركات قروض الاستهلاك بنسبة 10,6% إلى 5,6 مليار درهم، مقابل 2,3% في السنة الماضية، لترتفع بذلك نسبة المخاطر إلى 10,4% مقابل 10,2% سنة 2017. ووصلت نسبة تغطية هذه الديون بالمؤن إلى 75%، ما يعني انخفاضها ارتباطا بمستوى الضمانات التي تدعمها.

رسم بياني 105 : تطور نسبة الديون المعلقة الأداء على الأسر لدى البنوك ولدى شركات قروض الاستهلاك حسب فئة القرض- على أساس فردي (%)

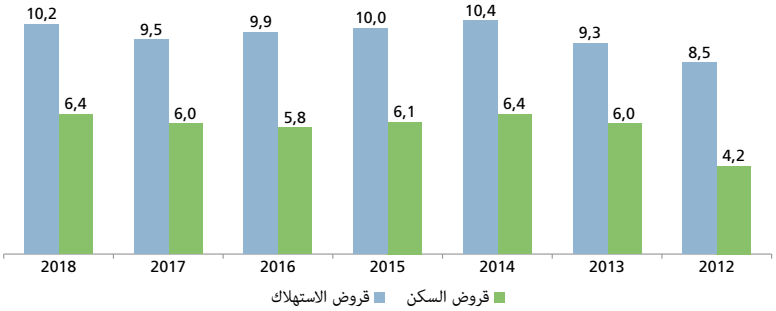

وبذلك بلغت نسبة المخاطر 6,4% في ما يخص قروض السكن، و10,2% بالنسبة لقروض الاستهلاك، مقابل 6% و9,5% على التوالي سنة 2017.

2.4 - الـديـون المعلقة الأداء على الشركات غير المالية

واصلت الديون المعلقة الأداء على الشركات غير المالية تباطؤها، محققة نموا بنسبة 0,4% عوض 1,8% سنة 2017 و8% سنة 2016. وبذلك بقيت نسبة القروض المعلقة الأداء شبه مستقرة في 10%، ما يمثل مبلغا جاريا قدره حوالي 48,7 مليار. وقد تمت تغطية هذه الديون بالمؤن في حدود 72%، وهي نفس النسبة المسجلة في السنة الماضية.

رسم بياني 106 : تطور نسبة الديون المعلقة الأداء المستحقة على الشركات غير المالية- على أساس فردي (%)

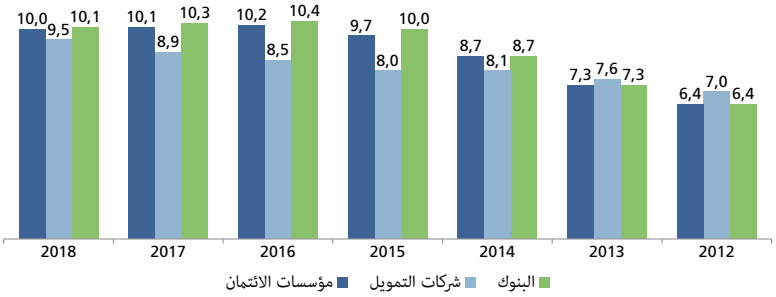

وتراجع المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء على الشركات غير المالية لدى البنوك بنسبة 0,9% إلى 43,3 مليار، أي أن نسبة المخاطر بلغت 10,1% مقابل 10,3% سنة 2017. وتمت تغطية هذه الديون بالمؤن في حدود 73%.

ويظهر التوزيع القطاعي لهذه الديون أن الديون المعلقة الأداء المسجلة في القطاع الأولي تزايدت بنسبة 13,6% ومثلت 10,1% من القروض التي استفاد منها هذا القطاع. أما الديون المعلقة الأداء على شركات القطاع الصناعي فانخفضت بنسبة 3,7%، مما أسفر عن نسبة مخاطر قدرها 14,4% مقابل 15,7% سنة 2017. وفي ما يخص الديون المعلقة الأداء على قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي يشمل الإنعاش العقاري، فقد تباطأت إلى 1% مقابل ارتفاعها بواقع 15,6%، لتظل بذلك نسبة مخاطر القطاع مستقرة في 7,7%.

رسم بياني 107 : التوزيع القطاعي للديون المعلقة الأداء الخاصة بالبنوك على الشركات غير المالية- على أساس فردي (%)

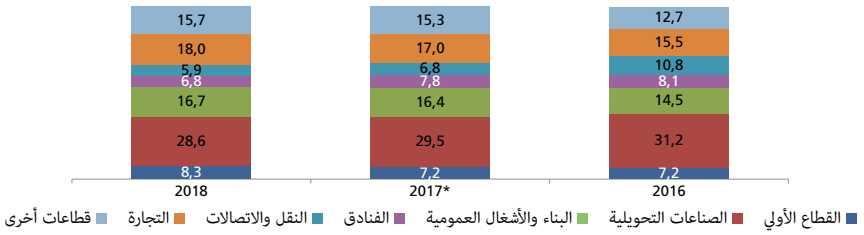

*أرقام مراجعة

وبعد ارتفاع ملموس بنسبة 11,6% سنة 2017، تزايد المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء لقطاع التجارة بنسبة 5,1%، ما أسفر عن نسبة مخاطر قدرها 13,6%، مقابل 13,1%.

وتزايدت حدة انخفاض المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء في قطاع الفندقة من 2,5% إلى 13,7%، بينما تحسنت نسبة مخاطر القطاع بمقدار 1,5 نقطة إلى 20,6%.

وعلى نفس المنوال، عرفت الديون المعلقة الأداء لقطاع النقل والاتصالات انخفاضا جديدا، وإن بوتيرة أقل من تلك المسجلة سنة 2017، أي 14,1%. وبذلك بلغت نسبة مخاطر القطاع 7% عوض 7,9% في السنة السابقة.

رسم بياني 108 : تطور الديون المعلقة الأداء الخاصة بالبنوك على الشركات حسب قطاع النشاط - على أساس فردي (بملايير الدراهم)

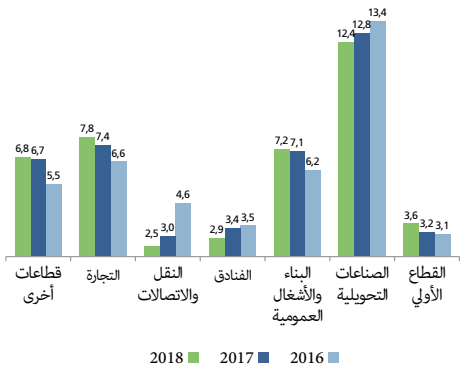

رسم بياني 109 : نسبة الديون المعلقة الأداء الخاصة بالبنوك على الشركات غير المالية حسب قطاع النشاط - على أساس فردي (%)

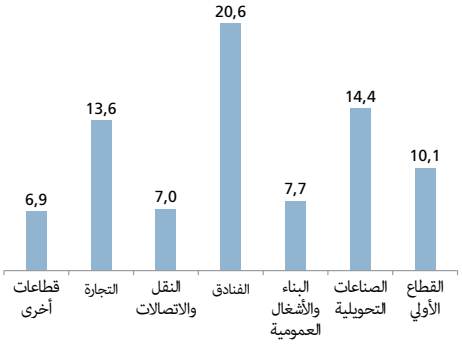

ومن جهة أخرى، وصل المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء المستحقة لشركات التمويل على الشركات غير المالية إلى 5,4 مليار، مسجلا ارتفاعا بنسبة 11,9% بعد 8,7% سنة 2017. وشكلت هذه الديون 9,5% من مجموع القروض الممنوحة لهذا القطاع، أي بزيادة بمقدار 0,6 نقطة مقارنة بالسنة الماضية. وتمت تغطية هذه الديون بالمؤن في حدود 68%، ما يعني انخفاضا بواقع نقطة مئوية واحدة.

5 - تطـور سيـولـة الـبـنـوك

خلال سنة 2018، تزايدت حاجة البنوك إلى السيولة بالدرهم، ارتباطا على الخصوص بتنامي حجم النقد المتداول وتراجع احتياطيات الصرف. كما سجل نشاط الوساطة نمو القروض بقدر أكبر من نمو الودائع. وبذلك ارتفع معامل الاستخدام[32] بمقدار 3 نقط أساس ليبلغ 96%. ودون احتساب شهادات الإيداع، بلغت هذه النسبة 91% عوض 88% سنة 2017.

رسم بياني 110 : تطور الودائع والقروض ومعامل الاستخدام لدى البنوك

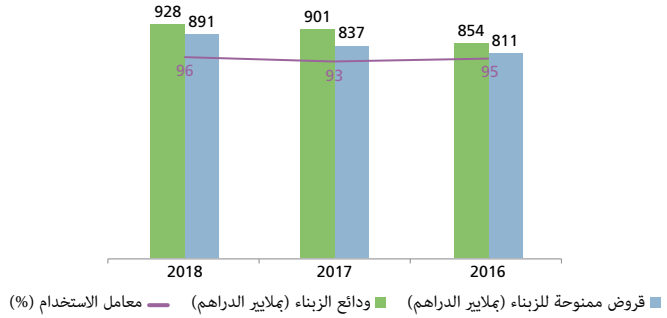

في هذا السياق، رفع بنك المغرب عمليات ضخ السيولة، لاسيما بواسطة تسبيقات لـسبعة أيام، التي تزايد مبلغها الجاري من 39 إلى 67 مليار سنة 2018، بينما تراجعت القروض برسم عملية إعادة تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة من 3,2 إلى 2,3 مليار درهم.

ويمثل المبلغ الجاري لإعادة التمويل لدى بنك المغرب 5,5% من خصوم القطاع البنكي. وتتراوح هذه الحصة بحسب البنوك ما بين 0,5% إلى 16,8%.

رسم بياني 111 : المبلغ الجاري للتسبيقات لسبعة أيام وللقروض المضمونة من بنك المغرب (بملايير الدراهم)

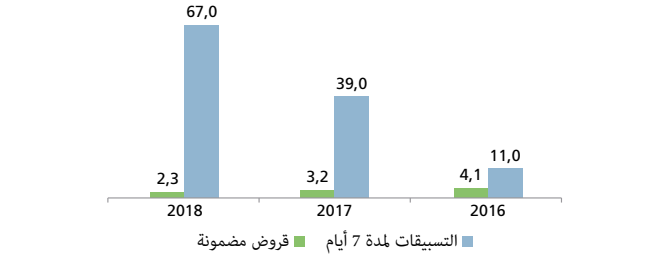

ووصل المتوسط اليومي للاقتراضات بدون ضمانات في السوق ما بين البنوك إلى 8,2 مليار درهم، متراجعا بنسبة 5% مقارنة مع المتوسط المسجل في السنة الماضية.

وأفرزت الوضعية الصافية للبنوك في سوق إعادة الشراء، دون احتساب العمليات المنجزة مع بنك المغرب، وضعية صافية مُقرِضة بمبلغ 16,4 مليار درهم، مقابل 3,3 مليار سنة 2017، بفعل التأثير المزدوج لارتفاع القيم المستلمة للاستحفاظ بمبلغ 3,8 مليار وانخفاض القيم المسلمة للاستحفاظ بمقدار 9,3 مليار.

32 نسبة القروض إلى الودائع.

وتزايد لجوء البنوك إلى سوق سندات الدين بنسبة 6,1% من حيث المبلغ الإجمالي، ما يمثل 8% من موارد البنوك، أي دون تغيير مقارنة مع سنة 2017. وحسب آجال الاستحقاق، تقلصت حصة السندات التي يتجاوز أجل استحقاقها سنتين بواقع 9 نقط إلى 43% من المجموع، لفائدة السندات التي يقل أجل استحقاقها عن سنتين، والتي تعززت حصتها إلى 57%.

ومن جهتها، سجلت الديون الثانوية ذات أجل استحقاق أطول، ارتفاعا جديدا بنسبة 5,3%، بعد نموها بنسبة 20,6% سنة 2017، لتصل إلى 43,7 مليار درهم.

وإجمالا، تتشكل موارد البنوك من موارد دون أجل استحقاق في حدود 57%، وموارد قصيرة الأجل بنسبة 23%، وموارد متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 20%، مقابل نسب 59% و20% و21% على التوالي سنة من قبل. وتبقى الاستخدامات مكونة من استخدامات قصيرة الأجل في حدود 45%، واستخدامات متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 55%، أي دون تغيير مقارنة بالسنة السابقة.

ووصل المبلغ الجاري لأصول البنوك السائلة والقابلة للتحقيق، التي تتكون بالخصوص من القيم المودعة في الصندوق، والودائع لدى بنك المغرب، والقروض ما بين البنوك، وسندات الخزينة المتوفرة، وشهادات الإيداع، مع نهاية سنة 2018، إلى 162 مليار درهم، مقابل 175 سنة 2017. وبلغت حصة هذه الأصول في مجموع الاستخدامات 12,1% سنة 2018 مقابل 13,7% في السنة السابقة.

رسم بياني 112 : تـطـور أصول البنوك السائلة والقابلة للتحقيق

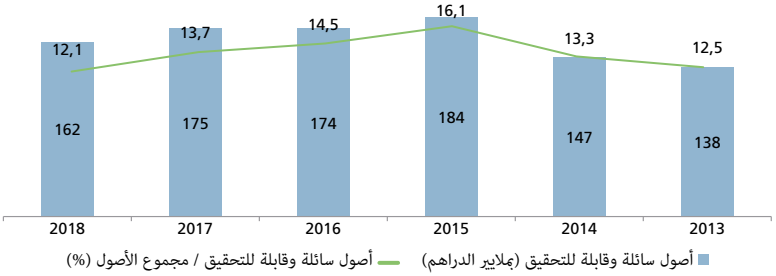

وسجل معامل السيولة على المدى القصير (LCR)[33] لدى البنوك مستوى متوسطا بلغ 135%، مقابل 152% سنة 2017، وهي نسبة أعلى من المستوى المطلوب وقدره 90% سنة 2018.

رسم بياني 113 : تـطـور معامل السيولة على المدى القصير (LCR) لدى البنوك

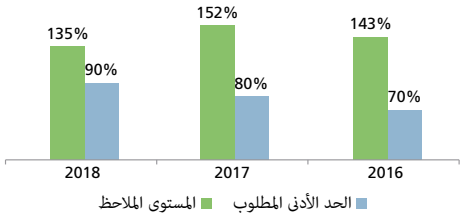

33 تقيس هذه النسبة كمية الأصول السائلة العالية الجودة التي تتوفر عليها البنوك كي تغطي، في حال حدوث أزمة، سحوبات الخزينة لمدة شهر واحد.

6 - تطـور ملاءة البـنـوك

1.6 - تـطـور المـخـاطـر الـصـافـيـة الـمـرجـحـة

في نهاية سنة 2018، ارتفعت المخاطر الصافية المرجحة للقطاع البنكي لتصل إلى 937 مليار درهم، مسجلة تزايدا بنسبة 3% مقابل 6% في متم سنة 2017. وتتألف هذه المخاطر من مخاطر صافية مرجحة برسم مخاطر الائتمان بنسبة 85%، وبرسم مخاطر التشغيل بنسبة 9%، وبرسم مخاطر السوق بنسبة 6%، مقابل نسب 84% و9% و7%، على التوالي، سنة من قبل.

رسم بياني 114 : تطور مجموع المخاطر الصافية المرجحة للبنوك (بملايير الدراهم) - على أساس فردي

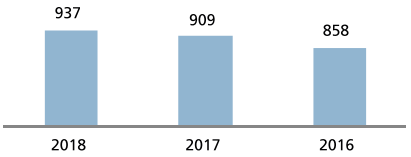

رسم بياني 115 : تطور مجموع المخاطر الصافية المرجحة للبنوك (بملايير الدراهم) - على أساس مجمع

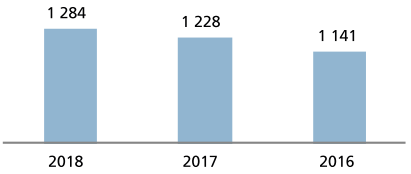

وعلى أساس مجمع، بلغت هذه المخاطر 1.284 مليار درهم، موزعة ما بين مخاطر الائتمان بنسبة 85% ومخاطر التشغيل بنسبة 10% ومخاطر السوق بنسبة 5%.

1.1.6 - مـخـاطـر الائـتـمـان

تتعلق الأصول الصافية المرجحة برسم مخاطر الائتمان، التي تحتسب وفق المقاربة المسماة «المقاربة المعيارية» «standard»، بالمخاطر المرجحة برسم مخاطر الائتمان - الحصيلة وخارج الحصيلة - المحسوبة بعد تطبيق تقنيات تخفيف المخاطر. وقد بلغت هذه الأصول 792 مليار درهم، متزايدة بنسبة 3,8% مقابل 5,7% سنة 2017.

رسم بياني 116 : تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر الائتمان (بملايير الدراهم) - على أساس فردي

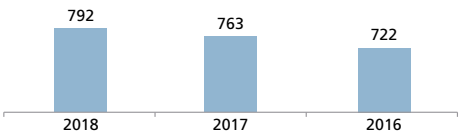

رسم بياني 117 : تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر الائتمان (بملايير الدراهم) - على أساس مجمع

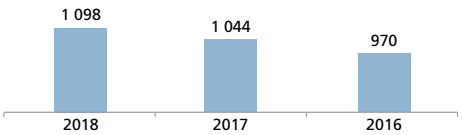

وعلى أساس مجمع، بلغ مجموع هذه الأصول ما يعادل 1.098 مليار درهم، أي بزيادة بواقع 5,2%، مقابل 7,5% في السنة السابقة.

2.1.6 - مـخـاطـر الـسـوق

راكمت الأصول الصافية المرجحة برسم مخاطر السوق، في نهاية دجنبر 2018، حوالي 59 مليار درهم، أي بانخفاض بنسبة 6,7% بعد الارتفاع بنسبة 15,1% المسجل في السنة السابقة. وعلى أساس مجمع، بلغت هذه المخاطر 63 مليار درهم، ما يمثل انخفاضا بواقع 5%.

رسم بياني 118 : تطور المخاطر المرجحة برسم مخاطر السوق (بملايير الدراهم) - على أساس فردي

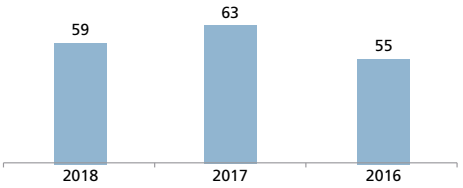

رسم بياني 119 : تطور المخاطر المرجحة برسم مخاطر السوق (بملايير الدراهم) - على أساس مجمع

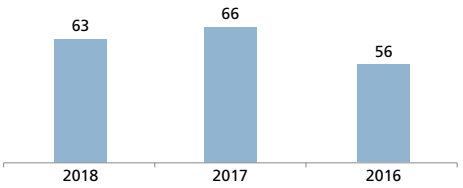

وتتعرض البنوك لهذه المخاطر على محفظة سنداتها المخصصة للتداول المسيرة من طرف قاعات التداول وتشمل بالأساس مخاطر سعر الفائدة والفوارق الائتمانية.

وبالفعل، تمثل التوظيفات في أدوات سعر الفائدة 69% من المبلغ الجاري لمحفظة سندات التداول. وتهم بالأساس سندات الاقتراض المحررة بالدرهم وبالعملات الأجنبية. وتشكل التوظيفات في الصناديق الجماعية (صناديق التوظيف الجماعي في القيم المنقولة) الأداة الثانية التي تستخدمها البنوك، بينما تشكل صناديق التوظيف في القيم النقدية وصناديق التوظيف في السندات الحصة الأكبر منها.

3.1.6 - مخاطر التشغيل

تُحدَّد التعرضات برسم مخاطر التشغيل من قِبل معظم البنوك وفقا لمقاربة المؤشر الأساسي. وقدرت في 86 مليار، أي بزيادة بنسبة 3,1%، ارتباطا بتطور العائد الصافي البنكي. وعلى أساس مجمع، تقدر هذه المخاطر بمبلغ 124 مليار درهم، أي بارتفاع بواقع 5%.

رسم بياني 120 : تطور المخاطر المرجحة برسم مخاطر التشغيل (بملايير الدراهم) - على أساس فردي

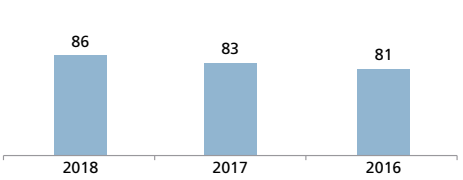

رسم بياني 121 : تطور المخاطر المرجحة برسم مخاطر التشغيل (بملايير الدراهم) - على أساس مجمع

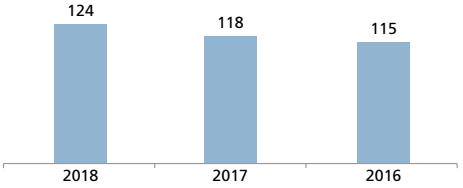

ويتم تغطية هذه المخاطر بواسطة الأموال الذاتية التي تعادل 15% من متوسط الناتج الداخلي الإجمالي للسنوات المالية الثلاث الأخيرة بالنسبة للبنوك التي تطبق المقاربة المسماة المؤشر الأساسي.

2.6 - تطور الأموال الذاتية الاحترازية للبنوك

في نهاية سنة 2018، بلغ مجموع الأموال الذاتية الاحترازية للبنوك 138 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بحوالي 12 مليار درهم مقارنة مع دجنبر 2017. وتتوزع هذه الأموال بين الأموال الذاتية من الفئة 1 [34] بمبلغ 102 مليار درهم، وتشكل 98% منها الأموال الذاتية الأساسية، والأموال الذاتية من الفئة 2 بمبلغ 36 مليار درهم.

34 تتألف من الأموال الذاتية الأساسية والأموال الذاتية الإضافية. وتشمل الفئة الأولى رأسمال الشركة أو المخصصات الصادرة عن المؤسسة، والاحتياطيات، والنتائج الربحية وبعض أدوات الأموال الذاتية الخاصة بالمجموعات التعاضدية. وتشمل الفئة الثانية أدوات مستدامة يمكن أن تتضمن خيار التسديد بالمبادرة الحصرية للمقترض، ويمكن ممارسة هذا الخيار وفق شروط معينة.

الإطار رقم 13 : أدوات الأمـوال الذاتية الاحترازية

في إطار تنفيذ المعايير الدولية لاتفاقية بازل 3، أدرج بنك المغرب، في المنشور رقم 2013/و/14 المتعلق بالأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان، الأموال الذاتية الإضافية من الفئة 1.

ولكي يتم قبول السند ضمن هذه الفئة، يجب أن يستوفي الشروط التالية :

- ان يكون السند مستداما ومن درجة أقل من أدوات الأموال الذاتية من الفئة 2 (سندات خاضعة لمدة محددة) في حالة انعدام الملاءة؛
- ألا يتضمن أي خيار للتسديد؛ إذ يبقى هذا التسديد رهينا بالمبادرة الحصرية للبنك بعد فترة دنيا تمتد لخمس سنوات وبعد موافقة بنك المغرب ؛
- أن يتوفر على قدرة لامتصاص الخسائر، من حيث المبلغ الأصلي، بمجرد أن تصبح نسبة الأموال الذاتية الأساسية (CET1) أقل من 6%[35]، وذلك إما عن طريق التحويل إلى أسهم، أو عن طريق آلية تخفيض القيمة التي تحمل الخسائر للأداة[36]؛
- منح البنك الصلاحية الكاملة كي يقوم، في أي وقت، بإلغاء التوزيعات برسم السندات لفترة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي، قصد تمكينه من الوفاء بالتزاماته ؛
- ألا يكون مكتسبا من قِبل البنك أو من أي طرف مرتبط يمارس عليه البنك مراقبة أو تأثيرا ملحوظا.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن أن تنجم التوزيعات لفائدة حاملي هذه السندات سوى عن عناصر قابلة للتوزيع[37] ولا ترتبط بجودة قرض البنك[38].

لقد كانت سنة 2018 آخر سنة من الفترة الانتقالية المحددة للتطبيق الكامل للنظام الجديد لبازل 3 الذي بدأ تنفيذه منذ 2014. وبالفعل، خلال الفترة 2014-2018، تم إنجاز الاقتطاعات برسم بازل 3 بشكل تدريجي من أجل تمكين البنوك من إجراء تعديل تدريجي.

ويعكس تطور نسب الأموال الذاتية الاقتطاعات الأخيرة لاسيما برسم المساهمات في مؤسسات الائتمان على مستوى الأموال الذاتية من الفئة 1. وكانت المساهمات في مؤسسات الائتمان، حسب بازل 2، تقتطع من الأموال الذاتية الأساسية والأموال الذاتية التكميلية في حدود 50% على التوالي.

رسم بياني 122 : تطور الأموال الذاتية ونسبة ملاءة البنوك - على أساس فردي

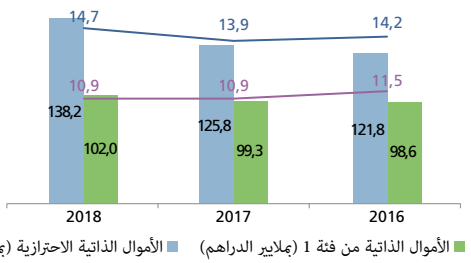

رسم بياني 123 : تطور الأموال الذاتية ونسبة ملاءة البنوك - على أساس مجمع

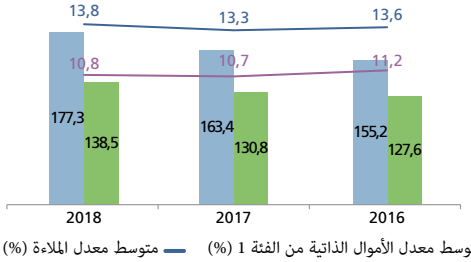

35 مقابل حد أدنى قانوني لنسبة الاموال الذاتية الأساسية (CET1) وقدره 8%.

36 من شأن خفض القيمة الاسمية للسندات أن يمكن البنك من تحقيق عائد استثنائي يؤدي إلى رفع نتيجته الصافية، مما سيمكنه من تحسين أمواله الذاتية.

37 يتعلق الأمر بأرباح السنة المحاسبية الماضية، يضاف إليها الأرباح الصافية للخسائر المرحلة والمبالغ الاحتياطية المتوفرة القابلة للتوزيع.

38 لا يمكن إعادة تحديد الفائدة بشكل دوري، بحسب نقطة ائتمان البنك، بشكل كلي أو جزئي.

وارتفع متوسط معدل الملاءة، الذي يمثل نسبة الأموال الذاتية إلى مجموع الأصول الصافية المرجحة، ليصل إلى 14,7% مقارنة مع الحد الأدنى القانوني البالغ 12%.

ووصل متوسط الأموال الذاتية من الفئة 1 إلى 10,9% علما أن الحد الأدنى القانوني هو 9%. بينما بلغ متوسط الأموال الذاتية الأساسية المسماة «الشريحة الأساسية الأولى»، والذي يمثل النواة الصلبة للأموال الذاتية، 10,7% مقابل حد أدنى قانوني يبلغ 8%.

وعلى أساس مجمع، سجلت الأموال الذاتية الاحترازية من الفئة 1 لدى البنوك ارتفاعا بنسبة 8,5% إلى 177 مليار درهم، و5,9% إلى 139 مليار على التوالي. وبذلك، وصل متوسط نسبة الملاءة إلى 13,8%، أي بزيادة بمقدار 50 نقطة أساس، ووصل متوسط الأموال الذاتية من الفئة 1 إلى 10,8% مقابل 10,7% في السنة السابقة.

7 - تطور مخاطر سعر الفائدة

يقصد بمخاطر سعر الفائدة المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يتعرض لها الهامش الصافي المتوقع والقيمة الاقتصادية للأموال الذاتية للبنك، نتيجة للتطورات السلبية لأسعار الفائدة التي تؤثر على وضعية محفظة البنك التي تتأثر بسعر الفائدة.

يتم قياس مخاطر سعر الفائدة المتعلق بمحفظة البنك بواسطة الطريقة المسماة فجوات سعر الفائدة. وتتمثل هذه الطريقة في إجراء تصريف توقعي لبنود الحصيلة وخارج الحصيلة التي تتأثر بهذا السعر حسب شطر آجال الاستحقاق، ثم تحديد تعرض صاف بالنسبة لكل أجل من هذه الآجال.

حسب تطور سعر الفائدة ومدة موارد البنوك واستخداماتها، يمكن أن تتعرض البنوك لخطر سعر الفائدة في حال انخفاض أسعار الفائدة أو ارتفاعها. وخلال سنة 2018، تعرضت معظم البنوك لخطر ارتفاع أسعار الفائدة.

وعلى المدى القصير، يحتمل أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض الهامش الصافي للفائدة بالنسبة للبنوك التي تفوق مواردها القصيرة الأجل التي تتأثر بسعر الفائدة الاستخدامات القصيرة الأجل التي تتأثر بسعر الفائدة.

وتتألف الاستخدامات والموارد التي تتأثر بسعر الفائدة على المدى القصير من الاستخدامات والموارد التي يكون عائدها قابلا للتغيير أو للمراجعة من جهة، والاستخدامات والموارد التي تطبق عليها أسعار فائدة ثابتة والتي يحل أجلها داخل الأفق الزمني لسنة واحدة.

وعلى أساس مقاربة ثابتة لقياس مخاطر سعر الفائدة وتوزيعه على شكل نسب على السنوات المقبلة، تقوم البنوك بإجراء سيناريوهات اختبارات ضغط تنظيمية تحاكي صدمة موازية لأسعار الفائدة قدرها 200 نقطة أساس.

وفي نهاية سنة 2018، يحتمل أن يؤدي سيناريو ارتفاع أسعار الفائدة بهذا القدر إلى انخفاض الهامش الصافي لسعر الفائدة على المدى القصير، الذي يحتمل أن يبلغ في المتوسط -5,32% بالنسبة للبنوك المعرضة لسيناريو تطور أسعار الفائدة هذا.

وبالنسبة لباقي البنوك التي قد تتعرض لمخاطر سعر الفائدة على المدى القصير في حال انخفاض هذا السعر، فإن صدمة بحجم -200 نقطة أساس قد تؤدي إلى تقلص الهامش الصافي للفائدة الخاص بهذه البنوك بنسبة 2%.

وعلى المديين المتوسط والطويل، فإن سيناريو ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة قد يؤدي إلى تراجع أو تزايد القيمة الاقتصادية للاستخدامات والموارد المرتبطة بإسنادها من حيث سعر الفائدة. وقوة هذا التأثير مرتبطة بمستويات مدة هذه الوضعيات.

ومع متم سنة 2018، فإن معظم البنوك معرضة على المديين المتوسط والطويل لمخاطر في حال ارتفاع سعر الفائدة لمدة طويلة.

وفي حال وقوع صدمة سعر الفائدة موازية لمدة طويلة قدرها +200 نقطة أساس، فمن المحتمل أن يبلغ انخفاض القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية -5,96% سنة 2018 في المتوسط بالنسبة للبنوك المعرضة لخطر ارتفاع سعر الفائدة. أما بالنسبة للبنوك المعرضة للخطر في حال انخفاض سعر الفائدة لمدة طويلة، فيحتمل أن يبلغ انخفاض القيمة الاقتصادية لأموالها الذاتية -17,90% في حال وقوع صدمة لأسعار الفائدة قدرها -200 نقطة أساس.

الباب الثالث
الإطار القانوني والتنظيمي لمؤسسات الائتمان

بنك المغرب

واصل بنك المغرب خلال سنة 2018 أشغاله الرامية إلى ملاءمة الإطار التنظيمي البنكي المغربي مع المعايير الدولية واستكمال القانون المطبق على الفاعلين الجدد في المشهد البنكي، لاسيما البنوك التشاركية ومؤسسات الأداء.

وقد أصدر البنك عشرة المنشورات التي تتعلق على الخصوص بالإطار الاحترازي للبنوك التشاركية والهيئات المعتبرة في حكمها، وضمان الودائع، والقواعد المنظمة للجنة الافتحاص ولجنة المخاطر المنبثقة عن هيئات تسيير المؤسسات الخاضعة، وكذا منشورات تطبيقية للقانون البنكي تتعلق بصندوق الإيداع والتدبير، والبنوك الحرة وجمعيات القروض الصغرى.

وبالموازاة مع ذلك، رافق بنك المغرب البنوك من أجل تنفيذ المعيار المحاسبي «IFRS 9» المتعلق بالأدوات المالية، والذي دخل حيز التنفيذ في فاتح يناير 2018. كما واصل البنك أشغاله المتعلقة بإصلاح قواعد تصنيف الديون، وبدأ مشاورات مع البنوك حول وضع إطار ينظم عمليات الوفاء بمقابل والبيع الاسترادادي.

1 - المالية التشاركية

في إطار استكمال الأشغال التي أنجزها خلال السنوات السابقة، واصل بنك المغرب العمل من أجل وضع المتطلبات اللازمة لإرساء منظومة متكاملة للمالية التشاركية من خلال إعداد إطار احترازي ومحاسبي وخاص بالحكامة يكون ملائما، ومواكبة الفاعلين في عملية منح علامة الجودة للعقود من طرف المجلس العلمي الأعلى.

وعلى الصعيد الاحترازي، أصدر البنك منشورين يتعلقان بالأموال الذاتية و بنسبة الملاءة، مع مراعاة خصوصيات النشاط البنكي التشاركي، لاسيما في ما يتعلق بالمنتجات والمخاطر الناجمة عنها ، وفقا للمعايير الدولية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB).

الإطار رقم 14 : مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)

يعتبر مجلس الخدمات المالية الإسلامية هيئة دولية يوجد مقرها بكوالالمبور، وتتمثل مهمتها الرئيسية في إعداد المعايير الاحترازية أو ملاءمتها مع المالية الإسلامية. ويتكون المجلس من 180 عضوا ويضم على الخصوص 78 مؤسسة تنظيمية من بينها بنك المغرب، و8 مؤسسات دولية حكومية من بينها البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي.

وقد أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية 18 معيارا تتعلق على الخصوص بكفاية الأموال الذاتية، وتدبير المخاطر، وحكامة المقاولات، وحكامة التأمينات الإسلامية «التكافل» ونظام الحكامة المطابق للشريعة.

1.1 - منشورات بنك المغرب

1.1.1 - المنشور المتعلق بالأموال الذاتية للبنوك التشاركية

أصدر بنك المغرب في يوليوز 2018 منشورا يتعلق بالأموال الذاتية للبنوك وشركات التمويل التشاركية، يحدد بموجبه طرق تحديد الأموال الذاتية التي يتعين اعتمادها من أجل حساب النسب الاحترازية.

2.1.1 - المنشور المتعلق بنسبة ملاءة البنوك التشاركية

أصدر بنك المغرب في يوليوز 2018 منشورا يتعلق بالمتطلبات من الأموال الذاتية الخاصة بمخاطر الائتمان، ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية للبنوك التشاركية.

ويتعين على البنوك التشاركية احترام نسبة من الأموال الذاتية من الفئة 1 تعادل 9% ونسبة ملاءة تساوي 12%، على غرار البنوك التقليدية. وينص الإطار الاحترازي المطبق عليها على الخصوصيات الرئيسية التالية :

- إدخال معالجة احترازية خاصة بالمنتجات التشاركية المنصوص عليها في القانون البنكي، أي المرابحة، والإجارة، والسلم، والمضاربة، والمشاركة والاستصناع ؛
- ضرورة تغطية خطر سعر الفائدة المرجعي، وهو الخطر الناجم عن حيازة أصول ذات عائد ثابت مثل عقود المرابحة الممولة بودائع استثمار ينتظر مالكوها سعر عائد يتماشى مع ذلك المؤدى في السوق ؛
- إدخال المخاطر على المخزون المتعلقة بمخاطر حيازة أصول مخصصة لإعادة البيع في إطار عقد مرابحة أو للكراء في إطار عقد إجارة ؛
- إدخال معالجة لاستخلاص حصة المخاطر التي يتحملها أصحاب ودائع الاستثمار المطلقة من المخاطر التي تتعرض لها البنوك التشاركية.

ويجب تغطية المخاطر التي تتعرض لها النوافذ التشاركية من طرف البنوك التي تحتضن هذه النوافذ، عبر مراعاة الترجيحات الخاصة المطبقة على أصول البنوك التشاركية.

3.1.1 - المنشور المتعلق بالاستصناع

تم تعديل المنشور المتعلق بالخصائص التقنية وبكيفيات تقديم منتجات التمويل التشاركي، ليتضمن منتج «الاستصناع». وقد تمت المصادقة على المنشور من طرف لجنة مؤسسات الائتمان، في يوليوز 2018، وعُرِض على المجلس العلمي الأعلى.

ويُقصد بمنتج «الاستصناع» عقد يُشترى به شيء يحتاج إلى الصنع أو التحويل، ويلتزم بموجبه أحد الطرفين بتسليم الشيء، مصنوعا أو محولا، مقابل ثمن محدد يُدفَع من قِبل الطرف الآخر حسب الكيفية المتفق عليها بين الطرفين.

4.1.1 - المنشور المتعلق بصندوق الضمان المركزي

أصدر بنك المغرب، سنة 2018، منشورا يتعلق بشروط وكيفيات ممارسة صندوق الضمان المركزي للعمليات والأنشطة المنصوص عليها في القسم الثالث من القانون 103-12. وينص هذا المنشور على اعتماد نموذج «النافذة» المزودة بصندوق مخصص لضمان التمويلات التشاركية يكون مستقلا من الناحية المالية، وكذا إحداث وظيفة المطابقة لرأي المجلس العلمي الأعلى، وفقا لمقتضيات المادة 64 من القانون البنكي.

وقد حصل هذا المنشور على رأي بالمطابقة أصدره المجلس العلمي الأعلى بتاريخ 23 دجنبر 2018.

5.1.1 - أشغال المواكبة الرامية إلى تطوير نشاط المالية التشاركية

1.5.1.1 - حصول العقود على علامة الجودة

واصل بنك المغرب مرافقة البنوك والنوافذ التشاركية في عملية إعداد العقود النموذجية المتعلقة بالمنتجات البنكية التشاركية. فقد حصل العقد الخاص بحاملي البطاقات على رأي بالمطابقة من قبل المجلس العلمي الأعلى سنة 2018. كما تم إعداد عقود أخرى تتعلق على الخصوص بمنتجات الإجارة المنتهية بالتمليك ووديعة الاستثمار المطلقة لأجل، وتم عرضها على رأي المجلس العلمي الأعلى.

ويجري إعداد الوثائق التعاقدية المتعلقة بالاستصناع والسلام، وسيتم عرضها أيضا على رأي المجلس العلمي الأعلى.

ومن جهة أخرى، قام بنك المغرب بإعداد اتفاقية حسابات السندات الخاصة بالبنوك والنوافذ التشاركية، والتي تمكن من تدبير وحفظ الأدوات المالية المطابقة لرأي المجلس العلمي الأعلى.

وفي ما يتعلق بالسيولة وإعادة التمويل، تميزت سنة 2018 بتصديق المجلس العلمي الأعلى على عقد الوكالة بالاستثمار الذي مكن البنوك والنوافذ التشاركية من إعادة التمويل لدى مؤسسات الائتمان.

2.5.1.1. - الإطار المنظم لمجموعة نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك المغربية

خلال سنة 2018، واصل بنك المغرب مواكبته لمجموعة نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك المغربية من أجل ملاءمتها مع نشاط البنوك والنوافذ التشاركية. وقد مكنت الأشغال المنجزة من بلورة حلول تهدف إلى ملاءمة نظام التأمين المالي لنظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك المغربية مع خصوصيات النشاط البنكي التشاركي، لاسيما في مجال المساهمة في صندوق الضمان الدائم.

وقد عرضت الوثائق التعاقدية المتعلقة بطرق الانخراط وبالقانون الداخلي لصندوق الضمان الدائم على المجلس العلمي الأعلى قصد المصادقة عليها.

3.5.1.1 - النظام الضريبي

واصل بنك المغرب مع المديرية العامة للضرائب الحوار، والنقاش والأشغال التحضيرية من أجل ملاءمة المنظومة الضريبية مع المنتجات التشاركية، تماشيا مع المعالجات المخصصة للمنتجات التقليدية. وفي هذا الإطار، ساهم البنك في إعداد مشروع مذكرة دورية تتطرق لتدابير قانون المالية المرتبطة بمنتجات المالية التشاركية. كما نشر مذكرة دورية تأخذ بالاعتبار خصوصيات السكن الاجتماعي الذي يتم شراؤه في إطار عقود المرابحة أو الإجارة المنتهية بالتمليك في ما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة.

4.5.1.1 - الصكوك

شهدت سنة 2018 أول إصدار للصكوك السيادية بعد اعتماد القانون 69.17 القاضي بتعديل وتتميم القانون المتعلق بتسنيد الأصول، كما تم نشر القرار المحدد للمضمون وللخصائص التقنية المتعلقة بشهادات صكوك الإجارة.

وساهم بنك المغرب أيضا ضمن مجموعة العمل الوزارية المكلفة بمراجعة مشروع القرار المتعلق بإصدار شهادات صكوك الإجارة.

2 - ضمان الودائع

1.2 - المنشور المتعلق بشروط أداء الاشتراكات في الصندوق الجماعي لضمان الودائع

تنص مقتضيات المادة 130 من القانون رقم 130-12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها على أنه يجب على مؤسسات الائتمان المعتمدة لتلقي الأموال من الجمهور أن تنخرط في الصندوق الجماعي لضمان الودائع وأن تساهم في تمويله بصورة منتظمة بدفع اشتراكات وفق الشروط المحددة بمنشور يصدره والي بنك المغرب، بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان.

وتطبيقا لهذه المقتضيات، أعد بنك المغرب منشورا جديدا تحت رقم 2018/و/6 يتعلق بطرق تمويل وتدبير وتدخل الصندوق الجماعي لضمان الودائع. ويحل هذا المنشور محل المنشور رقم 2006/و/22.

وينص المنشور الجديد بالخصوص على ما يلي :

- تحديد المستوى الأقصى لنسبة الاشتراك السنوية في 0,25% من الودائع وباقي الأموال القابلة للتسديد المحصلة، علما أن النسبة المعيارية الحالية المعمول بها في هذا المجال محددة من طرف بنك المغرب في 0,2% ؛
- إمكانية اعتماد مقاربة لحساب الاشتراكات ترتكز على نوع المخاطر الخاصة بالمنخرطين، داخل حيز يمكن أن يتراوح بين 75% و150% من النسبة المعيارية ؛
- إحداث اشتراك تكميلي بالنسبة لكل منخرط جديد، يتم تقسيمه على السنوات الخمس التي تلي الاشتراك ؛
- إحداث مؤسسات الائتمان ومحافظتها على نظام معلوماتي يمكنه أن يقدم، في أي وقت، المعلومات الضرورية حول الودائع والمودعين من أجل ضمان التعويض في أحسن الظروف، إذا اقتضى الأمر ذلك.
- تحديد أجل أقصى للمؤسسات من أجل أداء اشتراكاتها.

2.2 - المنشور المتعلق بطرق تدبير موارد الصندوق الجماعي لضمان الودائع

أصدر بنك المغرب منشورا يتعلق بطرق تدبير موارد الصندوق الجماعي لضمان الودائع من لدن الشركة المسيرة التي أنشئت بموجب القانون البنكي لسنة 2014، وبتدخلات هذه الشركة وفقا لمقتضيات المادة 142 من القانون البنكي المذكور. وتتعلق أهم مقتضيات هذا المنشور بالعناصر التالية :

- تحديد موارد الصندوق الجماعي لضمان الودائع التي تتكون بالأساس من اشتراكات المؤسسات المنخرطة، وعائد عمليات التوظيف وإصدارات سندات الاقتراض ؛
- احترام المبادئ الأساسية لتدبير سليم وحذر للموارد المالية، يستند إلى سياسة استثمار تحدد التوجهات وقواعد التدبير التي تؤطر عمليات التوظيف ؛
- تحديد الطرق التي يمكن بواسطتها للشركة المسيرة أن تتدخل في ما يتعلق بتعويض المودعين لدى مؤسسات الائتمان.

ومن جهة أخرى، ينص هذا المنشور على أنه يجوز للشركة المسيرة المساهمة في عملية إصلاح وضعية مؤسسة ائتمان منخرطة في الصندوق تواجه بعض الصعوبات، في حدود مبلغ أقصى يحدد بشكل يتناسب مع اشتراكات المؤسسة المعنية، وحجم الصندوق، والمبلغ الضروري لتعويض المودعين لدى مؤسسة الائتمان المذكورة.

3.2 - دفتر التحملات الخاص بالشركة المسيرة لصندوق الضمان

تطبيقا للمادة 132 من القانون البنكي، أعد بنك المغرب دفتر تحملات خاص بالشركة المسيرة لصندوق الضمان التي يُعهَد إليها بتدبير صناديق ضمان الودائع.

وتحدد هذه الوثيقة الالتزامات المتعلقة بسير الشركة المسيرة، وكيفيات مساهمتها في عملية تقويم صعوبات مؤسسات الائتمان.

كما يحدد القواعد الأخلاقية الواجب احترامها من طرف مجلس إدارة الشركة المسيرة، ويحدد أيضا كيفيات تبادل المعلومات بين بنك المغرب والشركة المسيرة لصندوق الضمان.

3 - الشروط الخاصة المطبقة على الهيئات المعتبرة في حكم مؤسسات الائتمان

طبقا لمقتضيات المادة 19 من القانون البنكي، أصدر بنك المغرب منشورات تحدد الشروط الخاصة ببعض أحكام القانون البنكي لسنة 2014 المطبقة على صندوق الإيداع والتدبير، والبنوك الحرة، وجمعيات القروض الصغرى.

1.3 - المنشور المتعلق بصندوق الإيداع والتدبير

أصدر بنك المغرب، في يوليوز 2018، المنشور رقم 2018/و/1 الذي يحدد أحكام القانون البنكي المطبقة على صندوق الإيداع والتدبير. ويندرج هذا النص في سياق إعداد إطار احترازي جديد يتلاءم مع أنشطة صندوق الإيداع والتدبير ويعكس نوع المخاطر التي يتعرض لها.

ويتطرق هذا النص، الذي يلغي قرار وزير المالية والخوصصة رقم 29-07 الصادر في 5 يناير 2007 والمتعلق بنفس الموضوع، إلى الجوانب المحاسبية والاحترازية والخاصة بالمراقبة الداخلية. ومن أهم المستجدات التي أتى بها هذا النص ملاءمة الأموال الذاتية والملاءة المطبقين على صندوق الإيداع والتدبير على أساس مجمع.

- الأموال الذاتية الاحترازية : تمت ملاءمة بعض المقتضيات التي تدخل في حساب الأموال الذاتية الاحترازية لصندوق الإيداع والتدبير، أخذا بعين الاعتبار الدور الذي يضطلع به كمستثمر مؤسساتي طويل الأمد في مشاريع ذات مردودية مؤجلة.
- المتطلبات من الأموال الذاتية : يفرض هذا المنشور على مجموعة صندوق الإيداع والتدبير متطلبات إضافية من الأموال الذاتية برسم مخاطر الاستثمار، بالإضافة إلى الأموال الذاتية التي تغطي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وتُعرَّف هذه المخاطر باعتبارها مخاطر ضياع القيمة المرتبط بمشروع استثماري أو عدة مشاريع استثمارية.
- الـملاءة : يقدم النص مقاربة جديدة لتحديد الملاءة تقاس داخل أفق يمتد لخمس سنوات، بهدف دمج الالتزامات الحالية والمستقبلية للمجموعة باعتبارها مستثمرا.
- الـسـيـولـة : ينص المنشور على ضرورة وضع منظومة لتدبير مخاطر السيولة تُمكِّن من تحديد المصادر المحتملة لهذه المخاطر، وتضمن قياسها وتدبيرها وتتبعها ومراقبتها.
- الحدود القطاعية : يشترط المنشور تطبيق منظومة داخلية في هذا المجال.

2.3 - المنشور المتعلق بالشروط الخاصة لتطبيق بعض أحكام القانون البنكي على البنوك الحرة

أصدر بنك المغرب، في يوليوز 2018، منشورا يتعلق بالشروط الخاصة لتطبيق أحكام القانون البنكي على البنوك الحرة. ويبقي هذا المنشور على مقتضيات قرار وزير المالية والخوصصة رقم 33-07 الصادر في 15 ذي الحجة 1427 والمتعلق باحترام المتطلبات المحاسبية للتصديق على الحسابات من طرف مدققي الحسابات. وعلى المستوى الاحترازي، يمدد المنشور إمكانية الإعفاء من احترام النسب الاحترازية، على أساس فردي، شريطة الحصول على موافقة بنك المغرب المسبقة، علما أن المخاطر سيتم تغطيتها في هذه الحالة على أساس مجمع من لدن البنك الأم.

وينص المنشور رقم 2018/و/2 المتعلق بالشروط الخاصة المطبقة على البنوك الحرة، على شروط جديدة ترتبط بضرورة نشر القوائم التركيبية وملاءمة منظومة تدبير المخاطر، والمراقبة الداخلية والحكامة مع طبيعة نشاط البنوك الحرة وتعقيداته وحجمه. ويُخضِع المنشور أيضا الإعفاءات من النسب الاحترازية لعمليات تحيين دورية.

ويشترط المنشور كذلك صراحة إعداد منظومة ملائمة للحذر واليقظة الداخلية تمكن من التعرف على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقياسها والتحكم فيها ومراقبتها.

3.3 - المنشور المتعلق بالشروط الخاصة لتطبيق بعض أحكام القانون البنكي على جمعيات القروض الصغرى

أصدر بنك المغرب، في يوليوز 2018، المنشور رقم 3/و/2018 المتعلق بالشروط المحددة لتطبيق بعض أحكام القانون البنكي على جمعيات القروض الصغرى. وأبقى هذا النص على مقتضيات قرار وزير المالية والخوصصة رقم 31-07 الصادر في 15 ذي الحجة 1427، مع فرض متطلبات أخرى تتعلق بملاءمة منظومة تدبير المخاطر، والمراقبة الداخلية والحكامة مع طبيعة نشاط جمعيات القروض الصغرى، وتعقيده وحجمه.

وفي ما يتعلق بمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يشترط المنشور أن تضع جمعيات القروض الصغرى آلية لليقظة ملائمة ومناسبة، تمكن من فهم المخاطر جيدا. كما ينص المنشور على ضرورة توفر هذه المؤسسات على منظومة داخلية لمعالجة الشكايات التي يتقدم بها الزبناء والانخراط في منظومة الوساطة الذي يهدف إلى التسوية الودية للنزاعات التي تنشأ بينها وبين الزبناء.

4 - الحكامة

1.4 - المنشور المتعلق بلجنة الافتحاص

أصدر بنك المغرب، في يوليوز 2018، منشورا يتعلق بشروط وكيفيات سير لجنة الافتحاص. ويتضمن هذا المنشور، الصادر تطبيقا لأحكام المادة 78 من القانون البنكي، المقتضيات الواردة في المنشور رقم 14/و/4 المتعلق بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الائتمان الذي ينظم هذه اللجنة، مع الأخذ بالاعتبار التوصيات الصادرة عن لجنة بازل في مجال الحكامة البنكية.

يجب أن تنبثق هذه اللجنة عن مجلس الإدارة أو، عند الاقتضاء، عن مجلس المراقبة، وأن تضم مسيرا أو عدة مسيرين أو أعضاء مستقلين. وتحدد تركيبتها في 3 مسيرين أو أعضاء غير تنفيذيين من هيئة الإدارة على الأقل، يكون واحد منهم على الأقل مستقلا.

ويجب أن تتوفر هذه اللجنة على ميثاق معتمد من قبل جهاز التسيير، يحدد مدة الولاية، وتركيبة اللجنة، ونطاق وقواعد عملها. وتعقد هذه اللجنة اجتماعاتها بشكل فصلي أو نصف سنوي إذا كان حجم المؤسسة يقتضي ذلك.

وتتمثل المهام الرئيسية للجنة الافتحاص في :

- تقييم ملاءمة وفعالية نظام المراقبة الداخلية والتدابير الإصلاحية الضرورية ؛
- المصادقة على ميثاق الافتحاص ومخطط الافتحاص متعدد السنوات وتتبع تنفيذهما ؛
- الحرص على استقلالية مهام المراقبة الدورية، والمراقبة الدائمة، والمطابقة وعلى ملاءمة وسائلها البشرية والتقنية ؛
- الإشراف على عملية إعداد ومراقبة المعلومات المحاسبية والمالية ؛
- تقييم وضعية البنك في ما يتعلق بالقواعد الاحترازية ومنظومة التسيير المرتبطة بها ؛
- الإشراف على تعيين مدققي الحسابات أو تغييرهم، وتتبع أعمالهم والحرص على استقلاليتهم.

وترفع هذه اللجنة تقريرها إلى جهاز التسيير حول نتائج أعمالها، وتُطلِعها على أي حادث أو خلل قد يعوق السير الجيد لمنظومات المراقبة الداخلية أو يضر بالوضعية المالية للمؤسسة.

2.4 - المنشور المتعلق بلجنة المخاطر

أصدر بنك المغرب، في يوليوز 2018، منشورا يتعلق بشروط وكيفيات سير اللجنة المكلفة بعملية تحديد وتدبير المخاطر. ويتضمن هذا المنشور، الصادر تطبيقا لأحكام المادة 78 من القانون البنكي، المقتضيات الواردة في المنشور رقم 14/و/4 المتعلق بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الائتمان الذي ينظم هذه اللجنة، مع الأخذ بالاعتبار التوصيات الصادرة عن لجنة بازل في مجال الحكامة البنكية.

يجب أن تنبثق هذه اللجنة عن مجلس الإدارة أو، عند الاقتضاء، عن مجلس المراقبة، وأن تضم مسيرا أو عدة مسيرين أو أعضاء مستقلين. وتحدد تركيبتها في 3 مسيرين أو أعضاء غير تنفيذيين من جهاز التسيير على الأقل، يكون واحد منهم على الأقل مستقلا.

ويجب أن تتوفر هذه اللجنة على نظام داخلي، معتمد من قبل جهاز التسيير، يحدد مدة الولاية، وتركيبة اللجنة، ونطاق وقواعد عملها. وتعقد هذه اللجنة اجتماعاتها بشكل فصلي أو نصف سنوي إذا كان حجم المؤسسة يقتضي ذلك.

وتُعنى لجنة المخاطر عل الخصوص بما يلي :

- الدراسة والإشراف على تنفيذ الاستراتيجيات المرتبطة بالمخاطر على أساس مجمع وكذا حسب نوع المخاطر، واستعراض، مرة واحدة في السنة على الأقل، سياسات المخاطر وآلية الإقبال على المخاطر بالنسبة للمؤسسة ؛
- العمل بصفة منتظمة على دراسة نتائج اختبارات الضغط المنجزة، والحرص على أخذها بالاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير المخاطر والتخطيط المالي (الأموال الذاتية، والسيولة، والميزانيات) ؛
- مد جهاز الإدارة بآراء حول الإقبال على المخاطر ؛
- التأكد من تنفيذ جهاز الإدارة لتوجيهات جهاز التسيير، والحرص على بقاء مستوى المخاطر المعرض لها داخل النطاق المحدد ؛
- الحرص على استقلالية وظيفة تدبير ومراقبة المخاطر، ومدها بالإمكانيات البشرية والتقنية الكافية، وكذا الحرص على حصولها على المعلومات الداخلية والخارجية الضرورية للقيام بمهامها.

5 - الأموال الذاتية الاحترازية

من أجل التخفيف من تأثيرات التطبيق الأول للمعيار الدولي الجديد IFRS 9 الذي دخل حيز التنفيذ في فاتح يناير 2018 على الأموال الذاتية الاحترازية للبنوك ، اتخذ بنك المغرب تدبيرات انتقالية قادرة على التمكين من الامتصاص التدريجي للآثار المترتبة عن التطبيق الأول لهذا المعيار، خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022.

6 - معالجة الصعوبات التي تواجهها مؤسسات الائتمان

يواصل بنك المغرب، بالشراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية، ورش إرساء نظام قانوني لحل الأزمات البنكية وفقا للمعايير الدولية.

ويتمثل هذا الإطار في منح سلطة تسوية الأزمات الصلاحيات والأدوات التي تمكنها من ضمان معالجة الاختلالات البنكية، لاسيما النظامية منها، بصورة سريعة ومنظمة، مع الحد من اللجوء إلى الأموال العمومية، ووضع الآليات الملائمة لتمويلها.

7 - تطبيق القانون الأمريكي المسمى (الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية) (FATCA)

على إثر اعتماد المرسوم-قانون رقم 2.18.117 الصادر في 6 جمادى الثانية 1439 (23 فبراير 2018) الذي ينص على مقتضيات انتقالية تتعلق بالتبادل الآلي للمعلومات لأغراض ضريبية، حدد بنك المغرب بموجب قرار والي بنك المغرب المؤرخ في 6 يونيو 2018 قائمة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها المعنية بمقتضيات المرسوم-قانون المذكور.

وتضم هذه القائمة البنوك والبنوك الحرة وشركات التمويل ومؤسسات الأداء وجمعيات القروض الصغرى، بالإضافة إلى صندوق الإيداع والتدبير وصندوق الضمان المركزي.

8 - نـصـوص في طور الإعداد

1.8 - إصـلاح تصنيف الديون

واصل بنك المغرب خلال سنة 2018 أشغاله المتعلقة بورش إصلاح تصنيف الديون. كما واصل مشاوراته مع المهن البنكية، وجرى تحيين دراسة التأثير.

وقد تم تأجيل هذا الورش إثر دخول المعيار IFRS 9 حيز التنفيذ، لتفادي الإكراهات التي قد تترتب عن التنفيذ المتزامن لإصلاحين على المستوى المالي والتقني وعلى مستوى الموارد.

الإطار رقم 15 : أهم المستجدات التي جاء بها إصلاح تصنيف الديون

يهدف الإصلاح المتعلق بتصنيف الديون وتغطيتها بالمؤن إلى تعزيز متانة البنوك وتشجيع القواعد السليمة في مجال تدبير خطر الائتمان تماشيا مع المعايير الدولية.

وتتمحور أهم المستجدات التي جاء بها هذا الإصلاح حول العناصر التالية :

- توسيع مفهوم التخلف عن الأداء من خلال إدراج معايير جديدة لاسيما التجاوزات المتبقية برسم الخطوط الائتمانية المسموح بها التي تمتد لأكثر من 90 يوما ؛
- إدخال صنف وسيط من الخطر يسمى «الديون الحساسة» وتحديد المعايير الكيفية والكمية الدنيا لتصنيف الديون ضمن هذا الصنف من الخطر، وكذا طرق تشكيل المؤن المرتبطة بها ؛
- مراجعة المقتضيات المرتبطة بالديون موضوع إعادة الهيكلة، تتعلق على الخصوص بتحديد عمليات إعادة الهيكلة، وفترة الملاحظة والمعالجة المحاسبية.

وعقب المشاورات، قرر بنك المغرب دخول هذا الإصلاح حيز التنفيذ على مرحلتين :

- في نهاية سنة 2022 بالنسبة للمقتضيات المنظمة للديون المعلقة الأداء ؛
- في نهاية 2024 بالنسبة للمقتضيات الخاصة بالديون الحساسة.

ودعا بنك المغرب البنوك إلى القيام بإجراءات تحضيرية قبل دخول الإصلاح حيز التنفيذ، وبشكل خاص إعداد برامج لتطهير التجاوزات المستمرة للخطوط الائتمانية المسموح بها. وتهدف أعمال التطهير إلى خفض مستوى التجاوزات التي أسفرت عنها دراسة التأثير من أجل الحد من التأثير الحقيقي عند دخول الإصلاح حيز التنفيذ.

وانصبت الأشغال أيضا على المعالجة المحاسبية لتأثير التطبيق الأول حسب المعايير المحاسبية المغربية الجاري بها العمل لإعداد الحسابات الاجتماعية. وستتواصل هذه الأشغال خلال سنة 2019 مع البنوك ومدققي الحسابات، وستسفر عن استشارة للمجلس الوطني للمحاسبة.

2.8 - تأطير المخاطر الخاصة بالأصول المكتسبة عن طريق الوفاء بمقابل وعمليات البيع الاستردادي

شهدت البنوك خلال السنوات الأخيرة ارتفاع خطر الائتمان في ظل ظرفية اقتصادية صعبة، مما أثر على قدرة الشركات المدينة العاملة في مختلف قطاعات النشاط ولاسيما قطاع العقار، على تسديد ديونها.

وفي هذا السياق، لوحظ تزايد اللجوء إلى تقنيات الوفاء بمقابل وعمليات البيع الاسترداد، والتي تتمثل، بالنسبة للبنوك، في إلغاء دين دائن معين مقابل شراء أصل عادة ما يكون عقاريا.

ولحماية البنوك من الخطر العقاري الذي تتعرض له بسبب حيازتها هذه الأصول، شرع بنك المغرب في ورشة تهدف لتأطير اللجوء إلى هذه التقنيات ولإعداد تدابير للتخفيف من الأخطار المرتبطة بها. وفي هذا الإطار، أجريت دراسة كمية حول هذه

الأصول لدى البنوك، خلال النصف الثاني من سنة 2018.

وأعد بنك المغرب مشروعا أولا لنص تنظيمي شَكّل موضوع مشاورة أولى لدى الفاعلين البنكيين. وعلى أساس نتائج هذه المشاورة، شرع بنك المغرب في أشغال تعديل الإطار المقترح، كما أنجز دراسة حول تأثير القواعد المعتمدة.

3.8 - التجمعات المالية

أنشأ بنك المغرب مجموعة عمل تتألف من ممثلين عن مهنة الإشراف البنكي، والمراقبة الاحترازية الكلية وسلطات الإشراف على قطاع التأمينات «هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي»، وأسواق الرساميل «الهيئة المغربية لأسواق الرساميل»، من أجل إعداد منشور يتعلق بالتجمعات المالية. ويتضمن هذا المنشور الشروط التي يتعين على التجمعات المالية احترامها طبقا للمادة 21 من القانون البنكي. وحسب مدلول المادة المذكورة، تشكل تجمعا ماليا كل مجموعة تستوفي الشروط الثلاثة التالية :

- أن تكون خاضعة لمراقبة وحيدة أو تأثير ملحوظ لكيان تابع للمجموعة يكون مقره الاجتماعي أو نشاطه الرئيسي بالمغرب ؛
- أن يكون على الأقل كيانان تابعان للمجموعة ينتميان للقطاع البنكي و/أو لقطاع التأمين و/أو لقطاع سوق الرساميل ؛
- أن تكون الأنشطة المالية المزاولة من طرف المجموعة ذات أهمية.

وأنهت السلطات الثلاث مبادئ المنشور، وتم عرضها على لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية. وسيتم إجراء مرحلة المشاورة مع تجمعات مالية محددة خلال سنة 2019.

4.8 - المالية التشاركية

1.4.8 - معدل السيولة لدى البنوك والنوافذ التشاركية

شرع بنك المغرب في مراجعة المنشور المتعلق بمعدل السيولة لأجل قصير من أجل ملاءمته مع خصوصيات البنوك والنوافذ التشاركية. وتهم الخصوصيات الرئيسية معالجة الصكوك وودائع الاستثمار.

2.4.8 - ضمان الودائع التشاركية

بدأ بنك المغرب إعداد منشور يحدد شروط وكيفيات عمل صندوق ضمان ودائع البنوك التشاركية، الذي أنشئ من أجل تعويض المودعين في هذه البنوك، في حال عدم توفر ودائعهم ولا أي أموال قابلة للسداد.

ويتعلق هذا المشروع بكيفيات تحصيل المساهمات وتوظيفات الأموال.

9 - استشارة برسم إصلاح قانون الضمانات المنقولة

تمت استشارة بنك المغرب حول مشروع قانون يتعلق بإصلاح قانون الضمانات المنقولة. ويهدف مشروع القانون هذا إلى بلورة نظام قانوني عصري للضمانات يمكن من استخدام السلع المنقولة المجسدة وغير المجسدة كضمانة قصد الحصول على تمويل بنكي، لاسيما لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

ولهذه الغاية، حدد مشروع القانون مجموعة من المبادئ التي ترمي إلى تسهيل المعاملات وضمان الأمن القانوني، وبشكل خاص :

- توسيع مجال تطبيق استعمال الضمانات المنقولة ؛
- تعزيز الحرية التعاقدية بين الأطراف ؛
- تسهيل تشكيل الضمانات المنقولة ؛
- إحداث سجل وطني إلكتروني للضمانات المنقولة ؛
- تسهيل تحقيق الضمانات، خاصة من خلال إحداث طرق غير قضائية ؛
- تعزيز آلية تمثيل الدائنين.

بنك المغرب

الباب الرابع
نشاط الإشراف البنكي

بنك المغرب

بنك المغرب

على غرار السنوات الماضية، شمل نشاط الإشراف البنكي خلال سنة 2018 مجالات المراقبة الاحترازية الجزئية، ومعالجة صعوبات مؤسسات الائتمان، والسلامة المالية للقطاع البنكي وحماية المستهلك.

وخلال هذه السنة، أُنجزت الأشغال في إطار الرهانات والتطورات الناجمة عن المالية الخضراء والمالية الرقمية.

1 - المراقبة الاحترازية الجزئية

يضطلع بنك المغرب بمهمة الإشراف على مجموع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها. وفي هذا الصدد، يتولى البنك تسليم الاعتمادات والرخص اللازمة لمزاولة النشاط البنكي، وإصدار القواعد الاحترازية والمحاسبية التي تسري عليها، ومراقبة المؤسسات الخاضعة، ومعاقبة المؤسسات التي تخالف المقتضيات القانونية والتنظيمية، ومعالجة الصعوبات البنكية، كما يساهم في حماية زبناء مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

وخلال سنة 2018، غطى نطاق مراقبة بنك المغرب ما مجموعه 86 مؤسسة ائتمان وهيئة معتبرة في حكمها، تتوزع ما بين 19 بنكا تقليديا، 3 منها تتوفر على نافذة تشاركية، و5 بنوك تشاركية، و28 شركة تمويل، و6 بنوك حرة، و13 جمعية للقروض الصغرى، و13 مؤسسة أداء منها 10 متخصصة في نشاط تحويل الأموال، وصندوق الإيداع والتدبير وصندوق الضمان المركزي.

1.1 - الاعتمادات والتراخيص

بعد الاطلاع على رأي لجنة مؤسسات الائتمان، قام بنك المغرب خلال سنة 2018 بما يلي:

- منح رخصة جديدة لبنك مغربي على إثر عملية دمج بنكين جهويين ؛
- منح ترخيص لبنك مغربي لتحويل فرعه المتخصص في قروض الاستهلاك إلى شركة للقرض الإيجاري ؛
- منح رخصة جديدة لشركة لقروض الاستهلاك بعد عملة دمجها مع شركة أخرى تنشط في نفس القطاع ؛
- منح ترخيص لتوسيع أنشطة ثلاث شركات للوساطة في مجال تدبير الأموال لتشمل تقديم خدمات أداء تستند إلى حسابات أداء ؛
- منح ترخيص لثلاث شركات لتدبير وسائل الأداء كي تتحول إلى مؤسسات أداء ؛
- منح ترخيص لإنشاء خمس مؤسسات أداء تقدم خدمات الأداء المستندة إلى حسابات أداء ؛
- الاعتماد المسبق لعملية شراء بنك مغربي لمجموع رأسمال أحد البنوك بمدغشقر ؛
- الاعتماد المسبق لتحويل أحد فروع بنك مغربي بكوت ديفوار إلى شركة تمويل ؛
- الاعتماد المسبق لقيام بنك مغربي بإحداث 3 مؤسسات بنكية متخصصة في التمويلات الصغرى برواندا، وبوركينافاسو ومدغشقر ؛
- الاعتماد المسبق لفتح مكتب تمثيلي لبنك مغربي بكوبنهاغن.

وخلال هذه السنة، أصدر البنك قرارا بسحب الترخيص من شركة لتحويل الأموال بطلب من هذه الأخيرة، نتيجة للخسائر التي سجلتها ولغياب أي آفاق لتقويمها.

ومن جهة أخرى، درس البنك 14 ملفا تتعلق بتعيين مدققين للحسابات كي يزاولوا مهامهم داخل بنكين اثنين، و4 شركات تمويل، وبنكين حرين، وشركتين وسيطتين في مجال تحويل الأموال، و4 جمعيات قروض صغرى.

ووافق بنك المغرب أيضا على تعيين 32 متصرفا ومسيرا داخل 9 بنوك، و5 شركات تمويل، وشركتين وسيطتين في تحويل الأموال، وجمعية واحدة للقروض الصغرى وبنك حر واحد.

ومن جهة أخرى، درس البنك الطلبات التي تقدمت بها بعض مؤسسات الائتمان من أجل إسناد بعض أنشطة المكتب الخلفي إلى متعهد خارجي.

2.1 - نشاط المراقبة المستندية والميدانية

في إطار مراقبته للمؤسسات الخاضعة له، يعتمد بنك المغرب مقاربة تقوم على مراقبة دائمة، على أساس الوثائق المسلمة له بشكل دوري من قبل هذه المؤسسات، وعلى مهمات مراقبة ميدانية ظرفية.

الإطار رقم 16 : منظومة المراقبة المستندية والميدانية

يقوم المشرفون المكلفون بالمراقبة المستندية بتقييم آليات المراقبة الداخلية وتدبير مخاطر مؤسسات الائتمان، وتقييم وضعيتها المالية والاحترازية طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية. كما يراقبون احترامها للمعدلات الاحترازية ويتتبعون تطور نشاط المؤسسات.

وترتكز هذه الأشغال على البيانات النظامية المحاسبية، والمالية والاحترازية التي تحيلها مؤسسات الائتمان بشكل دوري على بنك المغرب، وكذا على التقارير السنوية حول المراقبة الداخلية التي تعدها هذه المؤسسات. وتستند أيضا إلى التقارير التي يرفعها مدققو الحسابات حول البيانات التركيبية، والاتفاقات المنظمة، وتقييمها لملاءمة وفعالية نظام المراقبة الداخلية للمؤسسات التي يدققون حساباتها.

وتُتمم هذه المعلومات وتُعدّل بواسطة المعطيات المحصل عليها من خلال مهمات المراقبة الميدانية.

ومن جانب آخر، تهدف المراقبة الميدانية إلى تقييم جوانب تدبير المؤسسات التي لا يمكن تقييمها عن بعد، والتأكد من موثوقية المعلومات المصرح بها لبنك المغرب، وتعميق تحليل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات. وتكون استقصاءات المراقبة الميدانية ذات طابع عام أو موضوعاتي.

وتقوم المراقبة التي يمارسها بنك المغرب، حسب هذين الشكلين، على مقاربة ترتكز على المخاطر وتتمحور حول مكامن هشاشة مؤسسات الائتمان من خلال نظام تنقيط مؤسسات الائتمان.

وخلال سنة 2018، واصل بنك المغرب حرصه على جودة محافظ ائتمان البنوك وعلى تمويلها. وبالموازاة مع إصلاح نظام الصرف، عزز بنك المغرب إطار مراقبة مخاطر السوق ومخاطر سعر الفائدة. وعلى مستوى المراقبة العابرة للحدود، عزز تعاونه مع هيئات التنظيم التابعة للبلدان المستضيفة للبنوك المغربية.

وركزت أنشطة المراقبة أيضا على منظومات الحكامة، والأمن الإلكتروني، وعلى مطابقة مؤسسات الائتمان للمتطلبات الاحترازية.

وشملت عمليات المراقبة الميدانية خلال سنة 2018 العديد من المجالات المذكورة. فمن بين 33 مهمة منجزة، اكتست 11 مهمة طابعا عاما، و18 مهمة طابعا موضوعاتيا. وهمت هذه الأخيرة دراسة التقارير التنظيمية والاحترازية، وآلية مكافحة

غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتدبير مخاطر السوق وتدبير الأصول-الخصوم المحررة بالعملات الأجنبية، وتدبير المخاطر التشغيلية، وسلامة الأنظمة المعلوماتية مع التركيز على الأمن الإلكتروني، والمخطط المعلوماتي الاحتياطي والتدبير التشغيلي لمخطط استمرارية النشاط.

كما نظمت مهمات لتتبع التوصيات الصادرة عن مهمات سابقة، لدى ثلاث مؤسسات أداء في إطار منحها الترخيص لمزاولة أنشطة خدمات الأداء المستندة إلى حسابات أداء.

وساهم البنك أيضا في مهمة مراقبة مشتركة مع اللجنة البنكية التابعة للاتحاد النقدي لغرب إفريقيا، لدى فرع أحد البنوك المغربية المتواجد بمالي.

1.2.1 - الحكامة والتدبير الشامل للمخاطر

عمل بنك المغرب على تتبع الإجراءات التي تقوم بها مؤسسات الائتمان من أجل التقيد بالإطار التنظيمي الجديد للحكامة البنكية المتعلق على الخصوص بالمتصرفين المستقلين، الصادر سنة 2016، وبعمل لجان الافتحاص والمخاطر، الصادر سنة 2018.

وهم هذا التتبع تشكيلة وعمل أجهزة الإدارة واللجان المتخصصة المنبثقة عنها، وأطر الإقبال على المخاطر التي تم إحداثها، وإدماجها ضمن مختلف العمليات، وإدراج المقتضيات المتعلقة بتدبير المخاطر والمراقبة الداخلية ضمن نظام حكامة مؤسسات الائتمان.

ونظم بنك المغرب لقاءات مع البنوك من أجل التحاور حول التطلعات الاحترازية في ما يتعلق بملاءمة الرأسمال الداخلي للبنوك، ودعا البنوك إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز هذه التطلعات.

ومن جهة أخرى، توصل البنك خلال سنة 2018 بالمخططات الأولى للتعافي من الأزمة الداخلية للبنوك التي تكتسي طابعا نظاميا. وتهدف هذه المخططات المسبقة إلى تحديد الحلول التي تعتزم البنوك تطبيقها لإصلاح وضعيتها في حال حدوث إفلاس، كردة فعل على صدمات قصوى محتملة، بحيث يتم تقليل التأثير على النظام المالي دون أن تترتب عن ذلك تكلفة إضافية لا بالنسبة للدولة ولا بالنسبة للملزمين بالضريبة.

وواكب بنك المغرب بشكل فردي البنوك المعنية بهذه المخططات في إطار عملية متكررة من أجل بلوغ المستوى المستهدف وفقا للشروط والمتطلبات المعمول بها في هذا الباب.

2.2.1 - التقيد بالقواعد الاحترازية

على غرار السنوات الماضية، تتبع بنك المغرب تقيد مؤسسات الائتمان بالمقتضيات التنظيمية المتعلقة بالحد الأدنى للرأسمال، ونسب الأموال الذاتية، وتقسيم المخاطر، وبالمساهمات والسيولة.

وأخذت هذه الأشغال بالاعتبار نتيجة عمليات المراقبة الميدانية المنجزة لدى بعض البنوك بغية التحقق من موثوقية النسب الاحترازية.

ودعا بنك المغرب بعض المؤسسات إلى اتخاذ التدابير اللازمة للحرص على احترام القواعد الجاري بها العمل.

3.2.1 - التقيد بالقواعد المحاسبية

واكب بنك المغرب مؤسسات الائتمان أثناء عملية اعتماد المعيار الدولي «IFRS 9»، الذي دخل حيز التنفيذ في فاتح يناير 2018. ويدرج هذا المعيار نموذجا جديدا لتدني القيمة يرتكز على الخسائر الائتمانية المتوقعة. حيث يتعين على البنوك خفض قيمة ديونها بمجرد منح القرض، وذلك طيلة دورة حياة هذا القرض. كما واكب بنك المغرب عملية إعداد القوائم التركيبية للمجموعات البنكية ونشرها، وأصدر توصيات في هذا الصدد.

4.2.1 - المخاطر المالية

بالموازاة مع الانتقال إلى نظام صرف أكثر مرونة، عزز بنك المغرب إطار الاشراف على مخاطر السوق ومخاطر سعر الفائدة الإجمالي، خاصة من خلال إنجاز مهمات مراقبة خاصة بتدبير هذه المخاطر من قِبَل البنوك الأكثر تعرضا لها، وتكثيف المحادثات مع المسؤولين المكلفين بالأنشطة المعرضة لهذه المخاطر ومراقبتها.

وبخصوص مخاطر السوق، تم اعتماد طريقة جديدة لتقديم التقارير التنظيمية عن التعرض للمخاطر وعن عواملها.

وفي ما يتعلق بخطر سعر الفائدة على محفظة البنوك، فقد أولى بنك المغرب أهمية خاصة لطريقة قياس هذا الخطر. وأجرى عمليات تحقق من مصداقية قياسات الفوارق في سعر الفائدة حسب فئات آجال الاستحقاق، ووجاهة الفرضيات المعتمدة في هذا الإطار. وطالب بنك المغرب البنوك بمراجعة مقارباتها التحليلية، وفي ضوء نتائج اختبارات الضغط الخاصة بسعر الفائدة، واتخاذ التدابير اللازمة، عند الاقتضاء، للتخفيف من المخاطر التي تتعرض لها.

5.2.1 - المخاطر المعلوماتية والمخاطر الإلكترونية

في إطار أشغاله المتعلقة بتتبع الأخطار الإلكترونية، في سنة 2018، تدارس بنك المغرب التقارير السنوية حول إجراء اختبارات الاختراق التي ترفعها إليه البنوك. ونظرا لحساسية اختبارات الاختراق، فقد شمل مجالها التطبيقات والموارد التي يمكن الوصول إليها عبر الأنترنت. ودعا بنك المغرب البنوك إلى توسيع مجال هذه الاختبارات لتشمل أنظمة أخرى وإلى تعزيز قدرات الفرق الداخلية. ومن المرتقب أيضا أن تُعرض برامج الاختبارات على الجهاز الإداري أو لجانه المتخصصة، وأن يحرص جهاز التسيير على تحقيق برامج العمل المحددة على إثر الاختبارات المنجزة.

وأجرى بنك المغرب خلال سنة 2018 بعثات مراقبة ميدانية تتعلق بجوانب سلامة الأنظمة المعلوماتية مع التركيز على الأمن الإلكتروني والنظام المعلوماتي الاحتياطي.

وبموازاة ذلك، عمل بنك المغرب على تتبع الأعمال التي قامت بها البنوك من أجل التقيد بمقتضيات المرسوم رقم 2-15-712 الذي تحدد بموجبه آلية حماية الأنظمة المعلوماتية الحساسة للبنيات التحتية ذات أهمية حيوية، في مجال تحديد المخاطر والتأمين. كما قدم بنك المغرب دعمه لتسهيل تبادل المعلومات حول الحوادث وعمليات الإنذار المعلوماتي ما بين القطاع البنكي ومركز maCERT[39] التابع للمديرية العامة لسلامة الأنظمة المعلوماتية.

وعلى إثر بعض الحوادث التشغيلية، دعا بنك المغرب بعض المؤسسات إلى اتخاذ التدابير الوقائية والتصحيحية من أجل التحكم بشكل أفضل في المخاطر المتعلقة بها.

6.2.1 - مراقبة الأنشطة البنكية العابرة للحدود

خلال سنة 2018، أبرم بنك المغرب اتفاقية جديدة في مجال المراقبة البنكية وتبادل المعلومات والتعاون العام مع البنك المركزي الموريتاني، كما قام بتحيين الاتفاقية المبرمة مع بنك تونس المركزي، ليصل بذلك عدد الاتفاقيات إلى 13 اتفاقية تتوزع على 24 بلدا للاستقبال.

وللسنة الخامسة على التوالي، تمت دعوة مجامع المشرفين بالمجموعات البنكية المغربية الثلاث المتواجدة بالخارج لتدارس الوضعية المالية والاحترازية لهذه المجموعات، واستراتيجياتها وتسيير مخاطرها، لاسيما في ضوء التطورات التنظيمية سواء في المغرب أو في بلدان الاستقبال. وشهدت سنة 2018 أول مشاركة لهيئات التنظيم البنكي في تنزانيا، ورواندا وموريتانيا في مجموعات المشرفين البنكيين المغاربة.

وبموازاة ذلك، واصل بنك المغرب تتبع ورشات تنسيق آليات تدبير المخاطر، والمراقبة الداخلية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال شبكة فروع المجموعات البنكية في إفريقيا، كما أولى أهمية خاصة لاستراتيجيتها ولمشاريع توسعها.

كما طالب بنك المغرب البنوك الأم بتنفيذ إجراءات تقويم وضعية بعض فروعها على المستوى الاحترازي، والمراقبة الداخلية، والنظام المعلوماتي، وتدبير المخاطر التشغيلية. وحرص أيضا، بمعية البنوك الأم، على تتبع تنفيذ الفروع المعنية للتوصيات الصادرة على إثر مهمات المراقبة الميدانية.

وقد أسفر تبادل المعلومات مع بعض هيئات الإشراف البنكي ببلدان الاستقبال عن تنظيم مؤتمرات هاتفية دورية.

39 maCERT (Moroccan Computer Emergency Response Team) هو مركز اليقظة واكتشاف الهجمات الإلكترونية والرد عليها.

7.2.1 - نتيجة عمليات المراقبة من طرف بنك المغرب

في نهاية عمليات المراقبة الميدانية والدائمة، تم إعداد خطط عمل تصحيحية من لدن المؤسسات المعنية قصد تنفيذ توصيات بنك المغرب. وتخضع خطط العمل هذه لتتبع من قِبَل المشرفين التابعين للمراقبة المستمرة.

كما صدرت عقوبات تأديبية في حق شركة تمويل، وجمعية واحدة للقروض الصغرى، و3 مؤسسات أداء، وعقوبات نقدية في حق 3 بنوك و4 مؤسسات أداء.

2 - حماية زبناء مؤسسات الائتمان

عمل بنك المغرب خلال سنة 2018 على تكثيف عمليات مراقبته للمؤسسات الخاضعة له، في ما يتعلق باحترام مقتضيات القانون 31.08 الذي ينص على إجراءات حماية المستهلكين ومعالجة مصالحها الداخلية لشكايات الزبناء، كما دعا إلى انخراط أكبر لأجهزة تسيير مؤسسات الائتمان في هذا المجال.

وبموازاة ذلك، واصل البنك معالجة الشكايات التي يتلقاها من زبناء مؤسسات الائتمان، وشرع في ورشة تحسين الإطار التشغيلي الذي يدعم هذا النشاط، من خلال وضع وسيلة لمعالجة الشكايات المذكورة توجد حاليا في طور التطبيق. كما قام بتتبع نشاط المركز المغربي للوساطة البنكية.

1.2 - نشاط المراقبة

أجرى بنك المغرب مهمات تحقق بعين المكان لدى مؤسسات ائتمان تتعلق على الخصوص بتقييم التقيد بآلية معالجة شكايات الزبناء، وإقفال الحسابات، وآجال تسليم شهادات رفع اليد على الضمانات، وتسوية المعلومات بالمستندات الخاصة بالقرض المكتبي، وتطبيق البند المتعلق بقابلية سعر الفائدة على القروض للتغير، والتقيد بأحكام القانون المتعلق بحماية المستهلك، لاسيما في مجال تحديد سعر الفائدة المترتب عن التأخير، والتسديد المسبق والإشهار.

ومن جانب آخر، أجرى بنك المغرب عدة مهمات تحقق ظرفية، تتعلق بالشكايات التي توصل بها من زبناء مؤسسات الائتمان.

2.2 - معالجة شكايات زبناء مؤسسات الائتمان

في سنة 2018، عملت مديرية الإشراف البنكي على معالجة 1.620 طلبا للغير، مقابل 1.356 سنة 2017. وتتوزع هذه الطلبات كما يلي :

- 800 شكاية مقدمة من زبناء مؤسسات الائتمان مقابل 613 في نهاية سنة 2017، اي بزيادة بنسبة 31% ؛
- 379 طلب بحث عن الحسابات صادر عن ورثة أشخاص متوفين[40]؛

40 معطيات محصورة في متم غشت 2018. ويتم معالجة طلبات الإخبار عن الحسابات منذ هذا التاريخ من طرف مديرية الشبكة والوحدات المركزية للمعلومات ببنك المغرب انطلاقا بالخصوص من الوحدة المركزية للحسابات البنكية.

- 441 طلب إخبار عن الحسابات صادر عن السلطات القضائية[41].

وحسب النوع، مثلت الشكايات المتعلقة بسير الحسابات حوالي 39% من مجموع الشكايات، وهمّ أكثر من نصفها إقفال الحسابات. أما الشكايات المرتبطة بشروط القروض، فمثلت 30% من الشكايات المتوصل بها. ومن جانبها، مثلت الشكايات المتعلقة بوسائل الأداء، خاصة استخدام الشيكات، 13% من الشكايات المتوصل بها.

رسم بياني 124 : التوزيع حسب فئة شكايات زبناء مؤسسات الائتمان التي توصل بها بنك المغرب (%)

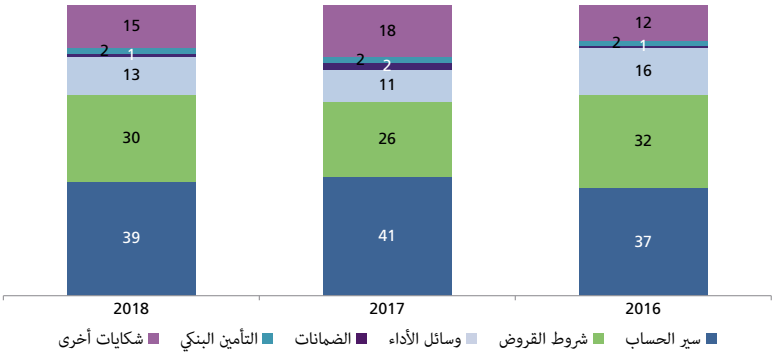

ورد أكثر من 92% من شكايات الزبناء المتوصل بها خلال سنة 2018 من أشخاص ذاتيين، مقابل 98% في السنة السابقة.

ولازال معظم الشكايات يرد من مشتكين يقطنون بجهة الدارالبيضاء، ما يمثل 43% من الشكايات، مقابل 58% سنة 2017. غير أن هذه الحصة تراجعت بشكل ملحوظ لفائدة باقي الجهات.

رسم بياني 125 : التوزيع الجهوي لشكايات زبناء مؤسسات الائتمان المودعة لدى بنك المغرب - سنة 2018.

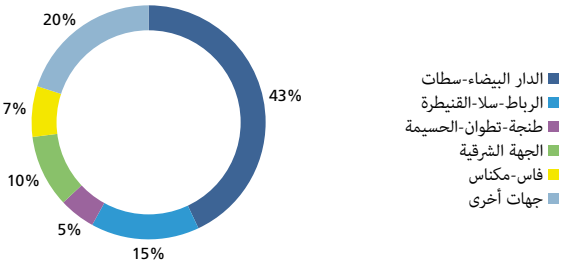

تمت تسوية 72% من الشكايات لفائدة المشتكين، مقابل 85% سنة 2017.

41 معطيات محصورة في متم غشت 2018. ويتم معالجة طلبات الإخبار عن الحسابات منذ هذا التاريخ من طرف مديرية الشبكة والوحدات المركزية للمعلومات ببنك المغرب انطلاقا بالخصوص من الوحدة المركزية للحسابات البنكية.

رسم بياني 126 : نسبة تسوية الشكايات التي توصل بها بنك المغرب من زبناء مؤسسات الائتمان، لفائدة المشتكين (%)

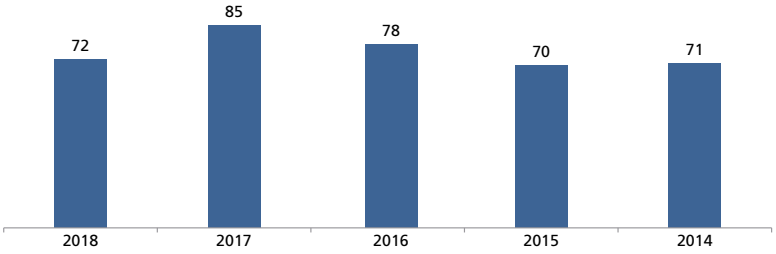

3.2 - تتبع نشاط الوساطة البنكية

يهدف المركز المغربي للوساطة البنكية إلى ما يلي :

- التسوية الودية للخلافات التي قد تنشأ بين مؤسسات الائتمان، أو مؤسسات الأداء، أو جمعيات القروض الصغرى، وزبنائها ؛
- تنظيم تظاهرات تهدف إلى التوعية بالوساطة والتشجيع عليها ؛
- إبرام شراكات مع هيئات عمومية أو خاصة، وطنية أو دولية، قصد تطوير طريقة التسوية هذه.

خلال سنة 2018، بلغ المركز المغربي للوساطة البنكية 836 ملفا مكتملا، في إطار الوساطة المؤسساتية[42]، بشأن مبالغ متنازع عليها تصل إلى حوالي 210,1 مليون درهم. ومن ضمن هذا المجموع، تمت تسوية 415 ملفا بنجاح. ولم يتم التوصل في 192 ملفا إلى اتفاق معاملاتي للوساطة[43]، في غياب التوصل إلى حل ودي بين الطرفين. بينما لا يزال 142 ملفا قيد المعالجة إلى غاية نهاية السنة، ولم يتم قبول 4 ملفات من طرف مؤسسات الائتمان.

رسم بياني 127 : تطور نوع الملفات المعروضة على الوساطة البنكية (%)

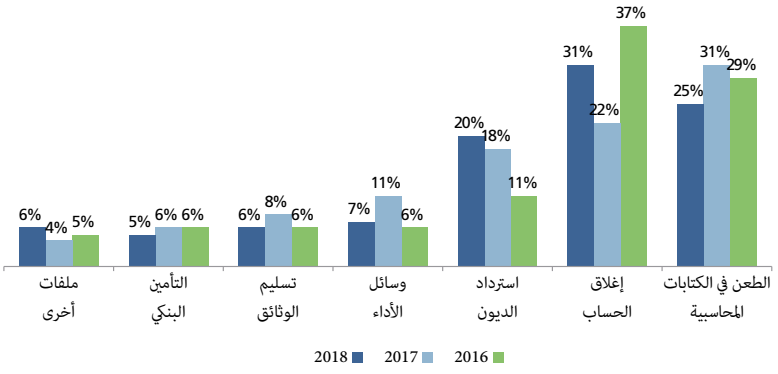

يتم إيداع طلبات الوساطة البنكية أساسا من طرف الزبناء من الأشخاص الذاتيين (93%)، وتهم حوالي 86% منها العمليات المنجزة مع البنوك، و14% منها العمليات مع شركات التمويل.

ويتمركز ما يقارب 57% من مقدمي هذه الطلبات على مستوى جهة الدارالبيضاء.

42 آلية مؤسساتية للمركز المغربي للوساطة البنكية : تتعلق بالخلافات التي يقل مبلغها عن مليون درهم. ويتم تطبيقها مجانا.

43 مع متم دجنبر 2018.

وبرسم الوساطة المسماة «التعاقدية»[44]، توصل المركز المغربي للوساطة البنكية بخمسة ملفات خلال سنة 2018. ولم يتم قبول الوساطة المقترحة بالنسبة لأربعة 4 ملفات من طرف مؤسسات الائتمان المعنية، ولا يزال ملف واحد، حتى نهاية 2018، في انتظار صدور قرار مؤسسة الائتمان.

44 آلية تقليدية للمركز المغربي للوساطة البنكية، بالأداء، وتتعلق بالخلافات التي يفوق مبلغها مليون درهم.

3 - النزاهة المالية

يسهر بنك المغرب على احترام مؤسسات الائتمان لالتزاماتها في ما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن خلال عمليات المراقبة المستندية والميدانية التي يجريها بنك المغرب، يتحقق من فعالية الآليات الوقائية التي تعتمدها مؤسسات الائتمان ومن التنفيذ الفعلي لالتزاماتها المرتبطة باليقظة.

وفي سنة 2018، كثف بنك المغرب مجهوداته الرامية إلى تحقيق النزاهة المالية للقطاع البنكي من خلال مواكبته للفاعلين بغية التقيد بالمتطلبات المنصوص عليها في المنشور المتعلق بواجب اليقظة واعتماد مقاربة مبنية على المخاطر.

واستندت الأعمال المنجزة في هذا الباب إلى تحليل الأجوبة الواردة في الاستبيان المتعلق بواجب اليقظة، الذي تعبئه مؤسسات الائتمان سنويا، وإلى تقارير المطابقة التي تعدها. وتم إكمال هذه المعطيات بالمعلومات المحصل عليها لدى مسؤولي وظيفة مطابقة مؤسسات الائتمان موضوع المراقبة أثناء اجتماعات مخصصة لهذا الشأن.

كما أنجز بنك المغرب مهمات مراقبة ميدانية لدى بعض مؤسسات الائتمان من أجل التحقق، بعين المكان، من مطابقة الآليات المعتمدة.

وأجريت أيضا استقصاءات خاصة لدى بعض المؤسسات عقب التبليغ الذي تقدمت به وحدة معالجة المعلومات المالية بشأن بعض أوجه القصور التي لاحظتها هذه الهيئة على مستوى بعض التصريحات المشكوك فيها وبعض الردود على طلبات المعلومات التي قدمتها المؤسسات المعنية.

وفي إطار التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي تقوده وحدة معالجة المعلومات المالية حسب منهجية معتمدة من قبل البنك الدولي، قام بنك المغرب، بالتعاون مع سلطات مراقبة والإشراف على القطاع المالي، بإعداد مشروع أولي لتقرير يتعلق بالقطاع المالي. ويحدد هذا التقرير التهديدات ومكامن الهشاشة في ما يتصل بغسل الاموال وتمويل الإرهاب، كما يحدد التدابير اللازم اتخاذها على مستوى القطاع من أجل مواجهة هذه الآفة وتعزيز كفاءة آلية مكافحة غسل الأموال ومحاربة الإرهاب بالنسبة للقطاع المالي. وسيتم إتمام هذا المشروع وإدماجه على مستوى التقرير السنوي والقطاعي، إلى جانب التقييمات المنجزة بخصوص باقي القطاعات الاقتصادية.

وتميزت سنة 2018 بإجراء تقييم متبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي يرتقب اعتماد تقريرها في شهر أبريل 2019.

وفي هذا الإطار، طُلِب من بنك المغرب أن يقدم عن بعد للمكلفين بعملية التقييم جميع الوثائق الضرورية للتحضير لزيارتهم إلى عين المكان والتي تمت في شهر مارس 2018. وخلال هذه الزيارة، عُقدت اجتماعات مع بنك المغرب، بصفته سلطة الإشراف، ومع عينة من البنوك، ومؤسسات الأداء، والعاملين في مجال تحويل الأموال، وجمعيات القروض الصغرى. وتمت، بعد هذه الزيارة، عدة نقاشات مع بعثة التقييم المتبادل، تهدف إلى الرد على الاستنتاجات والملاحظات الواردة بمختلف الصيغ المؤقتة لتقرير التقييم المتبادل.

وبموازاة ذلك، وقبل اعتماد تقرير التقييم المتبادل الخاص بالمغرب، أعد بنك المغرب خطة عمل، قصد الاستجابة للتوصيات الأولية للبعثة. وفي هذا الإطار، نظم بنك المغرب حملات توعية لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها تتعلق على الخصوص بمدى تقدم تنفيذ خطة العمل الخاصة بأشغال التقيد بالمتطلبات التنظيمية الجديدة، وتقاسم النتائج الأولية للتقييم الوطني للمخاطر ومدى تقدم مهمة مجموعة GAFIMOAN.

4 - التحول الرقمي

في إطار تتبعه لتأثير رقمنة الخدمات البنكية، ورغبة منه في مواكبة التحول الرقمي للقطاع البنكي المغربي، قام بنك المغرب بإعداد رصد في هذا المجال، مع إجراء حوار مع الفاعلين حول هذه المواضيع.

وفي هذا الصدد، تم تكوين مجموعة عمل مع البنوك حول مجال الرقمنة. وقد همت المناقشات خلال سنة 2018 ربط الاتصال وفتح حساب بنكي عن بعد والتحديات المرتبطة بهذا الشأن والمتعلقة بالتعرف وتحديد الهوية الرقمية للزبناء، من جهة، وباللجوء إلى التوقيع الإلكتروني، من جهة أخرى. كما انصبت المناقشات على اللجوء إلى الحوسبة السحابية والرهانات المرتبطة بها.

وفي مجال الرصد، قام بنك المغرب بتتبع التدابير التي اتخذتها الهيئات التنظيمية الدولية في هذا الشأن، لاسيما مجلس الاستقرار المالي، ولجنة بازل، وكذا صندوق النقد الدولي، ومبادرات التنظيم التي اعتمدتها بعض الدول في ما يتعلق بمواكبة الخدمات المالية المبتكرة.

5 - أشغال مواكبة مرصد المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

يهدف المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، الذي أُحدِث سنة 2013 إلى تجميع المعطيات والمعلومات حول مناخ المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة على الصعيدين الوطني والجهوي، ويتولى أيضا وضع مؤشرات كمية وكيفية حول ظروف استفادة هذه المقاولات من التمويل البنكي ومن آليات المواكبة.

وتسعى هذه المؤسسة إلى سد النقص الحاصل في المعطيات الموثوق بها والمنتظمة حول المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في المغرب، وإلى تحسين الاستفادة من مختلف الخدمات والمعلومات. وبصفته عضوا مؤسسا للمرصد، واصل بنك المغرب خلال سنة 2018، العمل إلى جانب شركائه، لجعل هذا المرصد قابلا للاشتغال.

وخلال هذه السنة، أنهى المرصد تكوين قاعدة معطيات مجمعة حول المقاولة، انطلاقا من قاعدات المعطيات الخاصة بمختلف الأطراف المتدخلة، لاسيما المديرية العامة للضرائب، والمكتب المغربي للملكية الفكرية والتجارية، وبنك المغرب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقد أعدت أولى المؤشرات الديمغرافية والاقتصادية والمالية حول المقاولة انطلاقا من قاعدة البيانات المجمعة هذه.

وبموازاة ذلك، شرع المرصد في الأشغال الرامية إلى إعداد نظام معلوماتي من أجل إنتاج المعطيات واسترجاعها بطريقة آلية.

6 - تشجيع المالية المستدامة

في إطار اتفاق باريس، أخذ المغرب على عاتقه تعهدات على مستوى الحد من المخاطر المناخية، مع استهدافه بالخصوص نسبة 52% من مزيج الطاقة الناجم عن الطاقات المتجددة في أفق سنة 2030، وكذلك الشأن على مستوى الملاءمة بالنسبة للقطاعات الأكثر هشاشة.

وحرصا منه على مواكبة هذه الالتزامات ودعمها، عمل بنك المغرب، بالتنسيق مع جميع الأطراف المتدخلة في القطاع المالي، والفاعلين والمنظمين، على إعداد خارطة طريق من أجل جعل هذا القطاع يتماشى مع رهانات التنمية المستدامة، بحيث يساهم في انتقال تدريجي ومتناسق نحو اقتصاد أكثر مسؤولية وأكثر شمولا.

وفي هذا الإطار، يجري بنك المغرب حوارا مع الفاعلين البنكيين قصد ضمان تبادل المعلومات وتشجيع تقاسم التجارب بين الفاعلين.

الإطار رقم 17 : مبادرات الفاعلين

اتخذت البنوك، على مستويات متباينة حسب كل بنك على حدة، تدابير ترمي إلى تشجيع المالية الخضراء. وتتضمن هذه التدابير على الخصوص :

- الانضمام إلى المعايير والمبادئ الدولية في مجال الاستثمار المسؤول، لاسيما المبادئ المتعلقة بخط الاستواء، أومبادئ الاستثمار المسؤول، أو المبادئ من أجل مالية ذات تأثير إيجابي؛
- وضع أنظمة لتدبير المخاطر البيئية والاجتماعية تأخذ بعين الاعتبار المبادئ المشار إليها أعلاه في عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بالتمويل وبالاستثمار؛
- عرض منتجات تتعلق بالتمويل تهدف بالخصوص إلى تقليص وتحسين استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، تكون موجهة للمقاولات وللأسر على حد سواء ؛
- إصدار التزامات خضراء؛
- نشر تقارير حول مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية.

وتشير هذه المبادرات، التي ينبغي تطويرها أكثر، إلى وعي الفاعلين بأهمية الاعتبارات المرتبطة بالاستدامة.

وقد مكنت المبادرات المتخذة من قبل الفاعلين العموميين والخواص في القطاع المالي، المغرب من التموقع في مرحلة صاعدة من حيث تطوير المالية المستدامة، حسب التقرير الذي نشرته في فبراير 2018 شبكة البنوك المستدامة، والتي يعتبر بنك المغرب عضوا فيها منذ سنة 2014.

الإطار رقم 18 : شبكة البنوك المستدامة

إن شبكة البنوك المستدامة، التي أنشئت من طرف 10 دول بمساندة الشركة المالية الدولية سنة 2012، تعتبر مجموعة تضم هيئات تنظيم القطاع المالي والجمعية البنكية. وتهدف إلى الانتقال بالأسواق المالية نحو مالية مستدامة. وفي نهاية سنة 2018، تضم هذه الشبكة 49 عضوا ينتمون إلى 34 بلدا، بمجموع أصول بنكية تصل إلى حوالي 43 مليار دولار، ما يمثل أكثر من 85% من مجموع الأصول البنكية لدول الأسواق الصاعدة.

وشهدت سنة 2018 إتمام أشغال مجموعتي العمل اللتين تنتميان إلى الشبكة، حول الالتزامات الخضراء وتقييم تطور الأعضاء في مجال المالية المستدامة.

وبخصوص المجموعة الأولى التي أحدثت في دجنبر 2017 والتي تضم 30 عضوا ينتمون إلى 21 بلدا، فقد كان الهدف منها يتمثل في مساعدة الأعضاء على تطوير سوق السندات الخضراء وتشجيع المستثمرين على الصعيدين الوطني والدولي من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة للدول الأعضاء. وقد نشرت مجموعة العمل هذه، في شهر شتنبر 2018، تقريرا يتعلق بالسندات الخضراء[45] في الأسواق الصاعدة.

أما عن الموضوع الثاني، فإن المجموعة التي أحدثت في دجنبر 2016، وتضم 14 عضوا ينتمون إلى 11 بلدا، بهدف إحداث إطار للقياس، وتطوير أدوات من أجل تقييم التقدم الذي تحرزه البلدان في مجال المالية المستدامة. وقد قدمت خلاصات أعمالها في فبراير 2018 على شكل تقرير حول تقدم 15 بلدا عضوا بالشبكة، يمكن من قياس مستوى نضج المالية المستدامة، وتحديد أفضل الممارسات وإصدار توصيات تروم مساعدة الأعضاء في شبكة البنوك المستدامة.

وعلى المستوى الاحترازي، ومن أجل تعزيز قدراته في هذا المجال، والتوصل إلى فهم أفضل لمخاطر تغير المناخ الناجمة عن القطاع المالي، انضم بنك المغرب، في أبريل 2018، إلى شبكة البنوك المركزية وهيئات الإشراف لتحويل النظام المالي إلى نظام أكثر احتراما للبيئة، وذلك للاستفادة من تجارب البلدان الأكثر تقدما في هذا المجال.

الإطار رقم 19 : شبكة البنوك المركزية وهيئات الإشراف لتحويل النظام المالي إلى نظام أكثر احتراما للبيئة

أُحدِثت شبكة البنوك المركزية وهيئات الإشراف لتحويل النظام المالي إلى نظام أكثر احتراما للبيئة بمناسبة انعقاد قمة «كوكب واحد» بباريس في 12 دجنبر 2017، وذلك بهدف تشجيع ودعم، من خلال تبادل التجارب وتقاسم أفضل الممارسات، الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها الدول الموقعة على اتفاق باريس إبان مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ COP 21، في إطار مساهماتها الوطنية المحددة، وتعزيز دور القطاع المالي في هذا المجال، لاسيما من حيث تدبير المخاطر البيئية، وخاصة تلك المرتبطة بالمناخ.

ومنذ إنشائها، انتقلت شبكة البنوك المركزية وهيئات الإشراف لتحويل النظام المالي إلى نظام أكثر احتراما للبيئة من 8 أعضاء مؤسسين إلى 24 عضوا و5 أعضاء ملاحظين يمثلون القارات الخمس. وخلال سنتها الأولى، أعدت الشبكة برنامج عمل خاص بالفترة 2018-2020 وشكلت ثلاث مجموعات تقنية متخصصة في الممارسات الاحترازية والنشر، وبالجوانب الاحترازية الكلية وبتأثير المخاطر المرتبطة بالمناخ على الاستقرار المالي وبدور البنوك المركزية في تشجيع المالية الخضراء.

ونشرت الشبكة في 11 أكتوبر 2018، أول تقرير مرحلي لها يتضمن الخلاصات الأولية لحصيلة المبادرات الوطنية، والإقليمية والدولية، ويقر بكون المخاطر المرتبطة بالمناخ تعتبر مصدرا للمخاطر المالية وأنه يتعين على السلطات والمؤسسات المالية تطوير مقاربات تحليلية واحترازية جديدة، من أجل إدراج هذه المسائل في عملياتها.

45 السندات الخضراء هي قروض سندات مستدامة يتم تخصيص أموالها حصريًا لإعادة تمويل المشاريع المتعلقة بحماية البيئة.

7 - التشاور مع الجمعيات المهنية

عقد بنك المغرب خلال سنة 2018 اجتماعات مع الجمعيات المهنية العاملة في القطاع المالي من أجل تقييم تنفيذ خارطات الطريق التي أعدها في إطار سياسته الخاصة بالتشاور والحوار بشأن الإصلاحات والقضايا التي تهم الفاعلين بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وكما جرت العادة، انصبت المناقشات مع المجموعة المهنية للبنوك المغربية حول مواضيع ترتبط بتطور الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية وتأثيرها على تطور النشاط البنكي، وإصلاح نظام الصرف، والإصلاحات التنظيمية الجارية، وتقييم الآلية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من لدن مجموعة العمل المالي للشرق الاوسط وشمال إفريقيا، وتمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، والشمول المالي، وأنظمة ووسائل الأداء، والمالية الرقمية، والمالية الخضراء، وكذا العلاقات بين البنوك والزبناء.

وتعلقت المناقشات مع الجمعية المهنية لشركات التمويل، على الخصوص بتطور نشاط القطاع، وواجب اليقظة، وملاءمة الإطار القانوني لحماية المستهلك، والممارسات التجارية على مستوى القطاع.

أما مع الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى، فشملت المناقشات تطور النشاط ومخاطر القطاع، وإنجازات شبكة المالية الصغرى التضامنية، وسياسة التسعير، والإطار القانوني والتنظيمي ودور القطاع في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

وتميزت سنة 2018 بإحداث الجمعية المهنية لمؤسسات الأداء. وشملت المناقشات مع هذه الجمعية تطور نشاط القطاع، مع التركيز بالخصوص على آليات واجب اليقظة .

8 - التعاون الدولي

كثف بنك المغرب خلال سنة 2018 تعاونه مع باقي البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية، من خلال التنظيم المشترك لأحداث دولية وإقليمية.

وفي هذا الإطار، نظم بنك المغرب، بالشراكة مع المعهد الإفريقي لتحويل الأموال (AIR)، ورشتين حول نماذج التنظيم ووضع سياسات تهدف إلى تحسين تأثيرات تحويل الأموال على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما نظم بنك المغرب، في شهر أكتوبر، بالتعاون مع الشركة المالية الدولية، ورشة عمل حول موضوع «تمويل سلسلة التوريد»، بمشاركة مؤسسات بنكية والاتحاد العام لمقاولات المغرب. وقد كانت هذه الورشة مناسبة لتبادل وجهات النظر مع الخبراء حول هذا المفهوم والفوائد المنتظرة منه، وكذا إمكانية تطبيقه بالمغرب والشروط المسبقة لذلك من حيث توفير مناخ ملائم.

ونظم بنك المغرب، في شهر أبريل 2018، بالشراكة مع بنك فرنسا وهيئة المراقبة الاحترازية وحل الأزمات، ندوة إقليمية خصصت لممارسات المراقبة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ومن جهة أخرى، شارك بنك المغرب في العديد من الفعاليات والتظاهرات التي نظمتها هيئات مالية دولية وإقليمية حول مواضيع متنوعة تشمل على الخصوص المالية التشاركية، والسلامة المالية، والإشراف البنكي، ونظام ضمان الودائع.

وفي مجال المالية التشاركية، شارك بنك المغرب في الاجتماع الثالث والثلاثين لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي انعقد بمدينة جدة في 6 دجنبر 2018.

وفي مجال الشمول المالي، شارك بنك المغرب في الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة لمجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتمحورت المناقشات بالخصوص حول المخطط الاستراتيجي لهذه المجموعة الإقليمية بالنسبة لسنوات 2019 - 2021.

وبخصوص المواضيع المرتبطة بالإشراف المالي، شارك بنك المغرب، في يونيو 2018، في مؤتمر مجموعة هيئات الإشراف البنكي الإفريقية، المنظم بالشراكة مع البنك المركزي لجنوب إفريقيا وجمعية البنوك المركزية الإفريقية. كما واصل مشاركته في الاجتماعات نصف السنوية للجنة المراقبين العرب ولمجموعات العمل التابعة لصندوق النقد العربي.

وفي ما يتعلق بضمان الودائع، شارك بنك المغرب في الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة السنوية، وفي المؤتمر السنوي للجمعية الدولية لأنظمة ضمان الودائع، المنظم بمدينة بازل في شهر أكتوبر 2018، وفي اجتماعات مختلف فرق العمل المواضيعية المكلفة بدراسة الرهانات المرتبطة بموثوقية أنظمة ضمان الودائع وفعاليتها.

وفي إطار تبادل الخبرات، استقبل بنك المغرب خلال سنة 2018 :

- وفدا عن اللجنة البنكية لوسط إفريقيا، قصد تبادل وجهات النظر بشأن تجربة بنك المغرب في مجال العقوبات المطبقة على مؤسسات الائتمان ؛
- وفدين موريتانيين من أجل الاطلاع على خبرة بنك المغرب في مجالي حماية زبناء مؤسسات الائتمان والمراقبة الدائمة؛
- وفدا عن بنك جيبوتي المركزي قصد التباحث بخصوص أنشطة المراقبة؛
- وفدا عن بنك الجزائر من أجل الاطلاع على التجربة المغربية في مجال البنوك التشاركية.

9 - الـمـوارد البشرية والتقنية لمديرية الإشراف البنكي

وصل عدد مستخدمي مديرية الإشراف البنكي، في نهاية دجنبر 2018، إلى 92 مستخدما. يتولى حوالي ثلثي هذا العدد أنشطة مراقبة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، بينما يتكلف 24% منهم بصياغة التشريعات وإنجاز الدراسات، و10% منهم بوظائف الدعم.

وتقل أعمار 79% من مستخدمي مديرية الإشراف البنكي عن 45 سنة، كما أن 68% منهم يتوفرون على اقدمية تتجاوز 5 سنوات، ونصفهم نساء. كما أن 70% من مستخدمي المديرية حاصلون على شهادات عليا تعادل 5 سنوات من الدراسات العليا.

ويولي بنك المغرب أهمية بالغة للتكوين المستمر للمشرفين، وذلك في سياق يتسم بالتطور الدائم للتشريعات البنكية الوطنية والدولية وللممارسات المتعلقة بالإشراف البنكي، وكذا ظهور توجهات ومخاطر جديدة.

وخلال سنة 2018، استفاد حوالي 96% من مستخدمي مديرية الإشراف البنكي من برنامج تكوين واحد على الأقل، بما مجموعه 460 يوم/شخص من التكوين في المغرب، و240 يوم/شخص من التكوين في الخارج.

وشمل برنامج التكوين خلال هذه السنة 117 دورة تكوينية، لاسيما في المجالات المرتبطة بالمعيار IFRS 9، وبمخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السوق، وسلامة الفضاء الإلكتروني، والتنظيم الاحترازي. وتم التركيز بشكل خاص على مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمالية التشاركية، وحل الأزمات البنكية ومعالجة الصعوبات التي تواجهها مؤسسات الائتمان، وكذا المالية المستدامة والمالية الرقمية.

وقد تم إعداد دورة تكوين مخصصة للإشراف البنكي قصد تعزيز وإغناء الكفاءات التشغيلية للمستخدمين المكلفين بمراقبة مؤسسات الائتمان، والتنظيم المحاسبي والاحترازي، ومعالجة طلبات الاعتماد، وحماية الزبناء، والدراسات البنكية، وحل الأزمات البنكية.

وتشمل هذه الدورة وحدات تتعلق بالتنظيم المحاسبي، والاحترازي، وحماية المستهلك، وقانون الأعمال المرتبط بالنشاط البنكي، والمعايير الدولية المنظمة للإشراف البنكي، والمراقبة الداخلية، وتدبير المخاطر، ومراقبة البيانات المالية والتقنية للتحليل المالي على أساس فردي أو مجمع.

ومن جانبها، ساهمت مديرية الإشراف البنكي في تكوين بعض الطلبة، باستقبالها 33 متدربا خلال سنة 2018، 13 منهم برسم فترة التدريب الخاصة بنهاية التكوين.

وفي ما يتعلق بأدوات الإشراف، تتوفر مديرية الإشراف على تطبيقات معلوماتية تدعم بعض مكونات عملية الإشراف الدائم والمراقبة بعين المكان:

- نظام التنقيط SANEC : أداة لتدبير ملف التنقيط الخاص بمؤسسة ائتمان.
- أداة GMC : نظام لتدبير مهمات المراقبة الميدانية لدى مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، وتتبع تنفيذ مختلف التوصيات المرتبطة بها.

ويجري تطوير حل معلوماتي لتسهيل وتأمين المراسلات بين مختلف الأطراف المتدخلة في مجال معالجة الشكايات، وتقليص آجال المعالجة.

كما أنهى بنك المغرب خلال سنة 2018 دراسة تتعلق بتشخيص النظام المعلوماتي والإشراف البنكي وتهدف هذه الدراسة إلى تحيين هذا النظام. وقد تم تحديد نظام مستهدف سيتم تطويره على شكل مجموعات من المشاريع المعلوماتية سيتم تنفيذها خلال السنوات المقبلة.

لمراعاة تحديات الثورة الرقمية بشكل أفضل رهانات الثورة الرقمية في عملية تسيير أعماله، شرع بنك المغرب، في إطار إصلاح النظام المذكور، في التفكير بخصوص استخدام التكنولوجيات الجديدة المبتكرة في مجال الإشراف البنكي.

بنك المغرب

الملحقات

بنك المغرب

بنك المغرب

الملحق 1

الهيكل التنظيمي لمديرية الإشراف البنكي

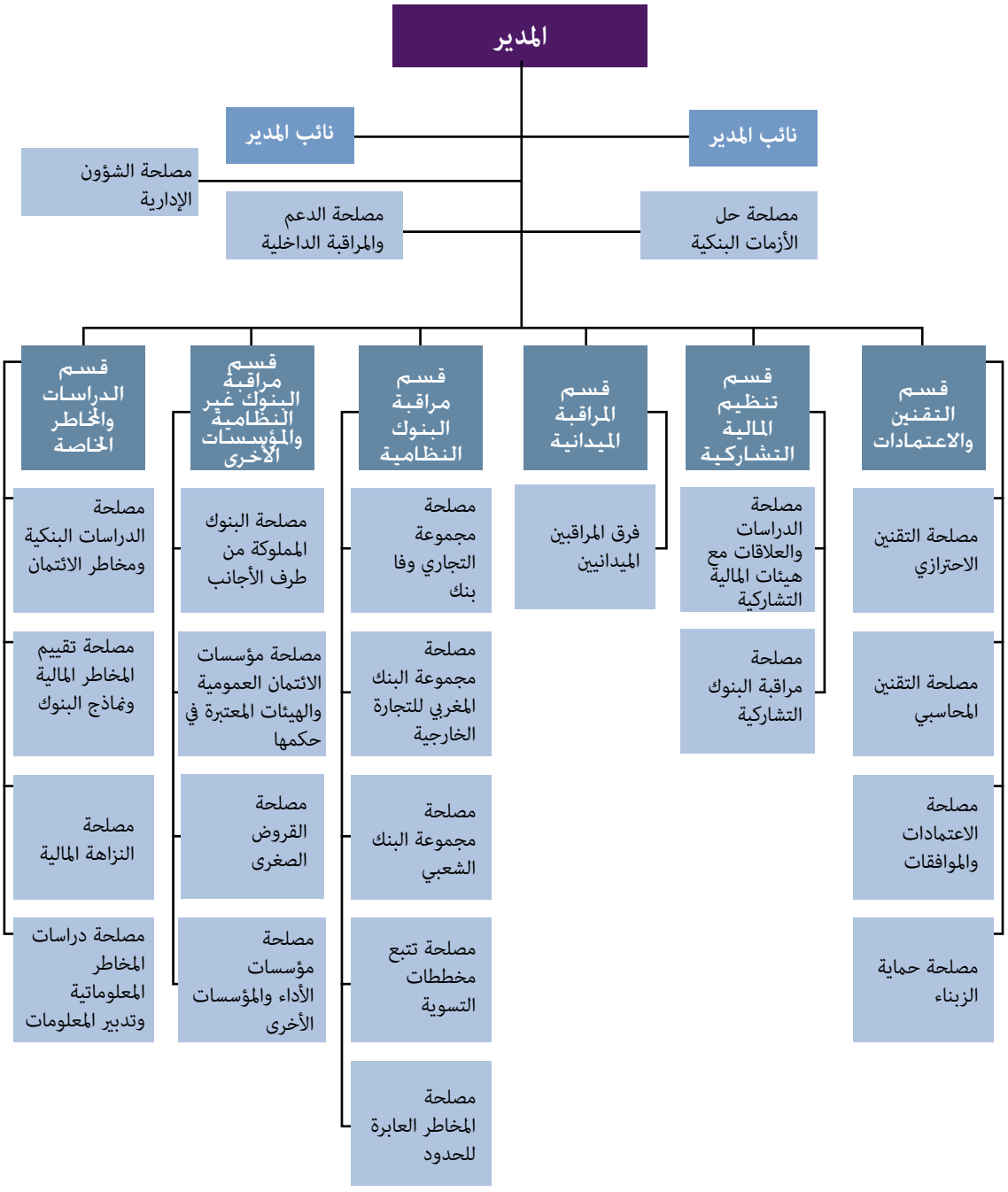

الملحق 2

لائحة مؤسسات الائتمان المعتمدة - دجنبر 2018

البنوك

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
البريد بنك	798، ملتقى شارع غاندي وابراهيم الروداني - الدار البيضاء
البنك العربي ش.م.ع	174، شارع محمد الخامس - الدار البيضاء
التجاري وفا بنك	2، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء
بنك العمل	288، شارع محمد الزرقطوني - الدار البيضاء
البنك المركزي الشعبي	101، شارع محمد الزرقطوني - الدار البيضاء
البنك المغربي للتجارة الخارجية	140، شارع الحسن الثاني، 20000 - الدار البيضاء
البنك المغربي للتجارة والصناعة	26، ساحة الأمم المتحدة - الدار البيضاء
البنك الشعبي للجهة الوسطى الجنوبية	شارع الحسن الثاني - أكادير
البنك الشعبي لفاس - مكناس	ملتقى زنقة علال لوديي وزنقة عبد العالي بنشقرون - فاس
البنك الشعبي للعيون	9، شارع محمد الخامس - العيون
البنك الشعبي لمراكش - بني ملال	شارع عبد الكريم الخطابي - مراكش
البنك الشعبي للناظور - الحسيمة	113، شارع المسيرة - الناظور
البنك الشعبي لوجدة	شارع الدرفوفي - وجدة
البنك الشعبي للرباط - القنيطرة	3، شارع طرابلس - الرباط
البنك الشعبي لطنجة - تطوان	76، شارع محمد الخامس - طنجة
صندوق الإيداع والتدبير رأسمال (CDG Capital)	ساحة مولاي الحسن، عمارة المامونية - الرباط
القرض الفلاحي المغربي	2، شارع الجزائر - الرباط
س.ف.ج بنك	5-7، زنقة ابن طفيل - الدار البيضاء
سيتي بنك المغرب	تجزئة التوفيق، عمارة 1، مجموعة زينيت مليونيوم، سيدي معروف - الدار البيضاء
القرض العقاري والسياحي	187، شارع الحسن الثاني - الدار البيضاء
مصرف المغرب	48-58، شارع محمد الخامس - الدار البيضاء
صندوق تجهيز الجماعات المحلية	ملتقى شارع ابن بركة وشارع النخيل - حي الرياض - الرباط
ميديا فينانس	27، شارع مولاي يوسف، 20060 - الدار البيضاء
الشركة العامة المغربية للأبناك	55، شارع عبد المومن - الدار البيضاء
الاتحاد المغربي للأبناك	36، زنقة الطاهر السبتي - الدار البيضاء
بنكو سابادیل	مركز البرجين التوأمين، البرج الغربي، الطابق 12- الدار البيضاء
صندوق الادخار والتقاعد لبرشلونة (لاكايشا بنك ش.م)	179، شارع أنفا - الدار البيضاء

البنوك والنوافذ التشاركية

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
أمنية بنك	397، طريق الجامعة- الدار البيضاء
بنك اليسر	162، ملتقى شارع أنفا وزنقة موليير
بنك الصفاء	4، زنقة صنعاء- الدار البيضاء
الأخضر بنك	زاوية شارع الجزائر وزنقة وهران، حسان-الرباط
بنك التمويل والإنماء	157، شارع حسان -2 الدار البيضاء
الرضى	48-58، شارع محمد الخامس- الدار البيضاء
نجمة	26، ساحة الأمم المتحدة- الدار البيضاء
دار الأمان	55، شارع عبد المومن-الدار البيضاء

شركات قروض الاستهلاك

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
فيفاليس سلف	369، شارع الزرقطوني - الدار البيضاء
دار السلف ش.م.	207 ، شارع الزرقطوني - الدار البيضاء
رونو الدولية للائتمان بالمغرب للتمويل ش.م.	44، شارع خالد بن الوليد، عين السبع - الدار البيضاء
سلفين	زينيت ميلينيوم، عمارة 8، سيدي معروف - الدار البيضاء
سلف المستقبل ش.م.	20، شارع مكة - العيون
شركة تمويل الشراء بالسلف (صوفاك كريدي)	57، شارع عبد المومن- الدار البيضاء
شركة التمويل الجديد بالسلف (فناك)	ساحة رابعة العدوية، إقامة قيس - أكدال - الرباط
شركة التجهيز المنزلي (كريدي إكدوم)	127، ملتقى شارع الزرقطوني وزنقة ابن بوريد 20100 - الدار البيضاء
شركة الشمال الإفريقي للسلف (صوناك)	29، شارع محمد الخامس - فاس
أكسا سلف	122، شارع مولاي الحسن الأول - الدار البيضاء
الشركة الجهوية لقروض الاستهلاك (صوريك كريدي)	256، شارع الزرقطوني - الدار البيضاء
السلف الأخضر	1، ساحة باندونغ - الدار البيضاء
وفا سلف	72، زاوية زنقة رام الله وشارع عبد المومن - الدار البيضاء

شركات القرض العقاري

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
التجاري للعقار	2، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء
وفا إيموبليي	112، زاوية شارع عبد المومن وزنقة رامباند - الدار البيضاء

شركات تحصيل وشراء الديون

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
التجاري فاكطورينغ	2، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء
مغرب فاكطورينغ	63، شارع مولاي يوسف، إقامة أدريانا، الطابق الأول - صندوق البريد 20060 - الدار البيضاء

شركات القروض الإيجارية

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
القرض الإيجاري للبنك المغربي للتجارة والصناعة	تجزئة لاكولين 2، تجزئة رقم 3، طريق النواصر- سيدي معروف - الدار البيضاء
الشركة المغربية لإيجار التجهيزات (المغربية للإيجار)	57، ملتقى زنقة بنيل وشارع عبد المومن - الدار البيضاء
مصرف المغرب للائتمان الإيجاري وشراء الديون	48-58، شارع الزرقطوني، الدار البيضاء
الشركة العامة للائتمان الإيجاري بالمغرب (سوجيليز المغرب)	55، شارع عبد المومن - الدار البيضاء
الشركة المغاربية للائتمان الإيجاري (مغرب باي)	45، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء
وفاباي	39-41ملتقى شارع مولاي يوسف وزنقة عبد القادر المازني 20100 - الدار البيضاء
كام للائتمان الإيجاري	1، ساحة باندونغ- الدار البيضاء

شركات الكفالة

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
فينيا	101، شارع عبد المومن - الدار البيضاء
دار الضمان	288، شارع الزرقطوني- الدار البيضاء

شركات تمويل أخرى

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
شركة التمويل للتنمية الفلاحية	28، زنقة أبو فارس المريني، ص. ب. 49 - الرباط
دار الصفاء للتمويل	4، زنقة صنعاء - الدار البيضاء
جيدة	ساحة مولاي الحسن، عمارة دليل - الرباط

الملحق 3

لائحة البنوك الحرة

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
البنك التجاري الدولي - بنك حر	58، شارع باستور - طنجة
البنك الدولي لطنجة - بنك حر	زاوية شارع محمد الخامس وزنقة موسى بن نصير - طنجة
البنك المغربي للتجارة الخارجية - بنك حر - مجموعة BNP البنك الوطني لباريس	المنطقة الحرة لطنجة، طريق الرباط - طنجة
الشركة العامة الحرة بطنجة - بنك حر	58، شارع محمد الخامس - طنجة
فرع البنك المغربي للتجارة الخارجية - بنك حر	المنطقة الحرة، ميناء طنجة، ص.ب. 513 - طنجة
فرع البنك الدولي لمجموعة الشعبي - بنك حر	التجزئة D45، المنطقة الصناعية الحرة، طريق الرباط- طنجة

الملحق 4

لائحة جمعيات القروض الصغرى

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
جمعية الأمانة لتنمية المقاولات الصغرى (الأمانة)	40، زنقة فضيلة، المنطقة الصناعية، ح.ي.م.، الرباط، 10000
جمعية الكرامة للقروض الصغرى (الكرامة)	38، شارع عبد المومن، شقة 23، الطابق الرابع، حسان - الرباط
جمعية الإسماعيلية للقروض الصغرى (AIMC)	115، شارع لهبول - ص.ب. 2070 مكناس
التضامن (الجمعية المغربية للتضامن بلا حدود)	1، زنقة أبي ذر الغفاري - حي ولي العهد - الطابق الأول - فاس
الجمعية المغربية واد سرو للقروض الصغرى (AMOS)	زنقة واد سبو، حي التقدم-القباب - خنيفرة
الجمعية التطوانية للمبادرات الاجتماعية المهنية (ATIL)	شارع الحسن الثاني، رقم 70، إقامة بالوما بلانكا، الطابق الأول، رقم 1 - تطوان
التوفيق للتمويل الصغير	3، زنقة الدكتور فير، إقامة باسيو - الدار البيضاء
مؤسسة أرضي (ARDI) للقروض الصغرى	شارع الحسن الثاني، حي ابن سينا، زنقة إيران، تمارة المركز
مؤسسة الشمال للقروض الصغرى	رقم 6، زنقة رشيد رضا، إقامة حياة 2، الطابق الوسيط، الشقة 34 - طنجة
مؤسسة التنمية المحلية والشراكة (FONDEP)	إقامة سرايا، زاوية شارع الرياض وشارع الأرز، حي الرياض - الرباط 10100
توادا	119، شارع المقاومة، الشقة 27 - الرباط
باب الرزق الجميل	82، زنقة سمية، زاوية شارع عبد المومن، الدار البيضاء
المؤسسة المغربية لدعم المقاولة الصغرى (إنماء)	ملتقى زنقة المعمورة وزنقة الملكة إليزابيث الثانية، العمارة أ، الطابق الثاني، الشقة 2 - القنيطرة

الملحق 5

لائحة مؤسسات الأداء المتخصصة في تحويل الأموال[46]

تسمية المؤسسة	العنوان
مركز النقديات	8، زاوية شارع أنفا وشارع مولاي رشيد 20050- الدار البيضاء
نابس (ش. م.)	16، عبد بن ماحيو، النخيل-الدار البيضاء
وفا كاش	15، زنقة ادريس الحريزي - الدار البيضاء
كاش بلوس (CASH PLUS)	1، زنقة بلبياد، حي المستشفيات - الدار البيضاء
المغرب لمعالجة العمليات M2T (MAROC TRAITEMENT DE TRANSACTIONS)	تكنوبارك، طريق النواصر، ص.ب. 16430- الدار البيضاء
البريد كاش	202، شارع الروداني، الدار البيضاء
وانا موني (WANA MONEY)	المركب السكني كولين 2، سيدي معروف- الدار البيضاء
ميمونة للخدمات المالية	عمارة سرايا، زاوية شارع الرياض وشارع الأرز، حي الرياض، الرباط 10100
أوروسول	إقامة أحسن دار، الشقة 3 و 4، شارع الحسن الثاني،الرباط
ضمان كاش	212، شارع محمد الخامس- إقامة إليت. مكتب -211 جيليز- مراكش
ميا للخدمات المالية (MEA FINANCE SERVICE)	إقامة هادي رقم 27، زنقة سليم الشرقاوي، الطابق السادس، الدار البيضاء
ترانسفير إكسبريس (TRANSFERT EXPRESS)	282، زاوية شارع المقاومة وزنقة ستراسبورغ - الدار البيضاء
مونيون موروكو (MONEYON MAROC)	52، شارع الزرقطوني، فضاء الريادة - الدار البيضاء
مت كاش	شارع النخيل، حي الرياض- الرباط
أورنج موني المغرب(ORANGE MONEY MAROC)	52، شارع الزرقطوني ساحة الرضا- الدار البيضاء
فاست بيمنت ش.م	3، زنقة برن، زاوية الزرقطوني- الدار البيضاء

مؤسسات أخرى

تسمية المؤسسة	العنوان
صندوق الإيداع والتدبير	ساحة مولاي الحسن - الرباط
الصندوق المركزي للضمان	شارع الرياض، حي الرياض - الرباط

46 وتشمل هذه القائمة أيضا مؤسسات الدفع المعتمدة في عام 2018 والمبلّغ عنها في عام 2019

الملحق 6

الحصيلة التراكمية للبنوك - الأنشطة بالمغرب
في 31 دجنبر 2018

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2017	31/12/2018
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**38 067 956**	**41 880 882**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**157 504 338**	**157 306 876**
- تحت الطلب	33 423 120	26 880 102
- لأجَل	124 081 218	130 426 774
ديون على الزبناء	**740 407 872**	**766 748 398**
- تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك التشاركية	219 855 112	233 094 032
- القروض والتمويل التشاركي للتجهيز	197 128 042	204 721 215
- القروض والتمويل التشاركي العقارية	256 722 413	261 696 731
- قروض وتمويلات تشاركية أخرى	66 702 305	67 236 420
ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون	**4 170 298**	**31 293 319**
سندات التداول والتوظيف	**200 792 905**	**199 287 620**
- سندات الخزينة والقيم المماثلة	112 324 476	118 428 153
- سندات دين أخرى	17 440 073	16 918 069
- شهادات الصكوك		334 291
- سندات الملكية	71 028 356	63 607 107
أصول أخرى	**20 730 643**	**23 249 902**
سندات الاستثمار	**28 334 108**	**32 200 771**
- سندات الخزينة والقيم المماثلة	26 878 208	28 682 974
- سندات دين أخرى	1 455 900	3 517 797
- شهادات الصكوك		
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**45 059 665**	**49 574 290**
المشاركة في الشركات ذات الصلة		**39 236 623**
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة		**6 275 906**
سندات المشاركة والمضاربة		
ديون ثانوية	**648 591**	**1 161 128**
الودائع الاستثمارية الموظفة		
أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**1 452 498**	**2 078 587**
أصول ثابتة في لإطار الإجارة		**1 365**
أصول ثابتة غير مجسدة	**5 366 412**	**5 072 236**
أصول ثابتة مجسدة	**28 558 035**	**31 260 431**
مجموع الأصول	**1 271 093 320**	**1 341 115 805**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2017	31/12/2018
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**8 442**	**88**
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**97 294 535**	**130 242 855**
- تحت الطلب	18 765 127	13 622 119
- لأجَل	81 425 167	116 620 736
ودائع الزبناء	**901 412 153**	**927 807 733**
- حسابات تحت الطلب دائنة	553 292 783	566 333 922
- حسابات الادخار	153 427 890	158 759 868
- ودائع لأجَل	168 197 535	169 723 274
- حسابات دائنة أخرى	26 493 945	32 990 669
ديون تجاه الزبناء على المنتجات التشاركية		
الإصدارات من سندات الدين	**57 874 794**	**61 737 706**
- سندات دين قابلة للتداول	48 021 003	53 473 562
- اقتراضات سندية	8 963 488	7 662 179
- إصدارات أخرى من سندات الدين	890 303	601 965
- خصوم أخرى	31 149 307	30 176 879
مؤن عن المخاطر والتحملات	**12 721 355**	**15 025 681**
مؤن مقننة		**1**
دعم وأموال عمومية مرصودة وصناديق ضمان خاصة	**3 650 801**	**3 227 708**
ديون ثانوية	**41 478 790**	**43 674 743**
ديون الاستثمار المتوصل بها		
فوارق إعادة التقييم	**420**	**420**
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**80 493 778**	**89 846 820**
الرأسمال	**25 864 789**	**25 537 592**
مساهمون-رأسمال غير مدفوع (-)	**-48 000**	**-48 000**
مرحل من جديد (+/-)	**5 746 793**	**3 031 720**
نتائج صافية في انتظار التوزيع (+/-)	**-280 434**	**-293 156**
النتيجة الصافية للسنة المالية (+/-)	**10 830 037**	**11 147 015**
مجموع الخصوم	**1 271 093 320**	**1 341 115 805**

(بآلاف الدراهم)

خارج الحصيلة	31/12/2017	31/12/2018
تعهدات ممنوحة	**270 470 799**	**306 817 471**
تعهدات بالتمويل ممنوحة لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	7 314 916	3 869 546
تعهدات بالتمويل ممنوحة لفائدة الزبناء	114 817 620	139 514 000
تعهدات بالضمان بأمر من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	54 698 757	51 505 271
تعهدات بالضمان بأمر من الزبناء	91 681 468	103 633 340
سندات مشتراة في إطار البيع الاسترادادي	78 357	4 071 378
سندات أخرى للتسليم	1 879 681	4 223 936
تعهدات مستلمة	**85 000 220**	**90 324 465**
تعهدات بالتمويل مستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	2 765 537	3 476 358
تعهدات بالضمان مستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	71 884 614	66 550 273
تعهدات بالضمان مستلمة من الدولة ومختلف هيئات الضمان	10 322 216	20 122 285
سندات مبيعة في إطار البيع الاسترادادي		
سندات أخرى للاستلام	27 853	175 549
سندات المشاركة والمرابحة للاستلام		

الملحق 7

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بالبنوك - الأنشطة بالمغرب
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر2018

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2017	31/12/2018
+ فوائد وعائدات مماثلة	45 506 833	47 195 699
- فوائد وتكاليف مماثلة	14 639 554	14 982 709
هامش الفائدة	**30 867 279**	**32 212 990**
+ عائدات التمويل التشاركي		
- تكاليف التمويل التشاركي		
هامش التمويل التشاركي		
+ عائدات الأصول الثابتة في إطار القروض الإيجارية والكراء	262 799	517 104
- تكاليف الأصول الثابتة في إطار القروض الإيجارية والكراء	331 650	471 444
نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء	**-68 851**	**45 660**
+ عمولات محصلة		196
- عمولات مدفوعة		90
هامش على العمولات		**106**
+ إيرادات الأصول الثابتة المقدمة في الإجارة	**7 563 719**	**8 172 881**
- رسوم ثابتة معطاة في الإجارة	**671 764**	**917 461**
نتيجة عمليات الإجارة	**6 891 955**	**7 255 420**
± نتيجة العمليات على سندات التداول	3 839 078	3 429 657
± نتيجة العمليات على سندات التوظيف	**795 194**	**254 652**
± نتيجة عمليات الصرف	2 053 116	2 665 234
± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة	171 086	12 886
نتيجة عمليات السوق	6 858 474	6 362 429
± عائدات العمليات على سندات المرابحة والمشاركة		0
+ عائدات بنكية أخرى مختلفة	**3 771 486**	**3 935 715**
- تكاليف بنكية أخرى مختلفة	2 353 684	2 600 397
± حصة أصحاب حسابات الودائع الاستثمارية		0
العائد الصافي البنكي	**45 966 659**	**47 211 817**
± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية	**327 054**	**-135 446**
+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي	991 798	878 892
- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي	525 086	192 486
- التكاليف العامة للاستغلال	23 252 718	23 919 156
النتيجة الإجمالية للاستغلال	23 507 707	23 843 621
± مخصصات صافية من استردادات المؤن الخاصة بالقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء	-5 127 163	-5 574 792
± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن	-1 627 114	-2 253 501
النتيجة الجارية	16 753 430	16 015 328
النتيجة غير الجارية	-829 660	186 293
- الضرائب على النتائج	5 093 734	5 054 606
النتيجة الصافية للسنة المالية	**10 830 036**	**11 147 015**

الملحق 8

الحصيلة التراكمية لشركات التمويل
في 31 دجنبر2018

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2017	31/12/2018
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**161 081**	**252 770**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**6 223 877**	**4 884 543**
- تحت الطلب	1 787 200	1 613 275
- لأجَل	4 436 677	3 271 268
ديون على الزبناء	**32 742 799**	**33 829 926**
- تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	28 510 209	29 362 747
- قروض للتجهيز	1 094 628	1 307 159
- قروض عقارية	1 987 446	1 710 914
- قروض أخرى	1 150 516	1 449 106
ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون	**4 075 979**	**4 344 063**
سندات التداول والتوظيف	**1 330 213**	**1 037 818**
- سندات الخزينة والقيم المماثلة		
- سندات دين أخرى	250 234	200 172
- سندات الملكية	1 079 979	837 646
أصول أخرى	**4 397 554**	**4 640 085**
سندات الاستثمار	**220 906**	**232 222**
- سندات الخزينة والقيم المماثلة	220 906	219 722
- سندات دين أخرى		12 500
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**147 828**	**37 852**
ديون ثانوية		
أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**62 183 207**	**66 585 592**
أصول ثابتة غير مجسدة	**772 301**	**693 071**
أصول ثابتة مجسدة	**611 555**	**625 607**
مجموع الأصول	**112 867 300**	**117 163 551**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2017	31/12/2018
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية		
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**62 656 075**	**62 491 027**
- تحت الطلب	5 972 568	5 176 498
- لأجَل	56 683 507	57 314 529
ودائع الزبناء	**10 957 929**	**12 473 830**
- حسابات تحت الطلب دائنة	928 336	1 034 941
- حسابات الادخار		
- ودائع لأجل	184 848	187 609
- حسابات دائنة أخرى	9 844 745	11 251 281
الإصدارات من سندات الدين	**17 335 599**	**19 817 292**
- سندات دين قابلة للتداول	15 986 089	18 471 211
- اقتراضات سندية	1 327 668	1 319 093
- إصدارات أخرى من سندات الدين	21 842	26 988
خصوم أخرى	**7 476 080**	**8 213 594**
مؤن للمخاطر والتحملات	**522 791**	**591 167**
مؤن مقننة	**13 201**	**15 253**
دعم وأموال عمومية مرصودة وأموال ضمان خاصة	**162 887**	**125 061**
ديون ثانوية	**1 364 537**	**1 105 750**
فوارق إعادة التقييم		
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**4 721 289**	**5 170 475**
الرأسمال	**3 965 523**	**3 722 604**
مساهمون-رأسمال غير مدفوع (-)	**-1**	**-25 000**
مرحل من جديد (-/+)	**2 026 168**	**2 034 057**
نتائج صافية في انتظار التخصيص (-/+)	**-744**	**-16 571**
النتيجة الصافية للسنة المالية (-/+)	**1 665 966**	**1 445 013**
مجموع الخصوم	**112 867 300**	**117 163 551**

الملحق 9

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات التمويل
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2018

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2017	31/12/2018
+ فوائد وعائدات مماثلة	3 741 504	3 757 782
- فوائد وتكاليف مماثلة	2 832 765	2 846 247
هامش الفائدة	**908 739**	**911 536**
+ عائدات الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	19 638 502	21 152 461
- تكاليف متعلقة بالأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	16 341 055	17 688 069
نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء	**3 297 447**	**3 464 392**
+ عمولات محصلة	2 472 924	1 266 488
- عمولات مدفوعة	834 990	138.926
الهامش على العمولات	**1 637 934**	**1 127 562**
± نتيجة العمليات على سندات التداول	8 417	11 352
± نتيجة العمليات على سندات التوظيف	12 748	10 842
± نتيجة عمليات الصرف	-10 405	-2 167
± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة		
نتيجة عمليات السوق	**10 760**	**20 027**
+ عائدات بنكية أخرى مختلفة	129 728	147 247
- تكاليف بنكية أخرى مختلفة	3 089	3 934
العائد الصافي البنكي	**5 981 519**	**5 666 829**
± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية	13	13
+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي	112 461	44 745
- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي	21 492	3 529
- التكاليف العامة للاستغلال	2 376 454	2 073 167
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**3 696 047**	**3 634 891**
± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء	-985 918	-1 210 591
± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن	-53 051	-41 024
النتيجة الجارية	**2 657 078**	**2 383 276**
النتيجة غير الجارية	**5 885**	**-35 910**
- الضرائب على النتائج	996 657	902 353
النتيجة الصافية للسنة المالية	**1 666 306**	**1 445 013**

الملحق 10

الحصيلة التراكمية لشركات قروض الاستهلاك
في 31 دجنبر 2018

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2017	31/12/2018
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**77 448**	**177 076**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**616 115**	**774 011**
- تحت الطلب	566 436	752 504
- لأجَل	49 679	21 507
ديون على الزبناء	**29 704 388**	**30 886 027**
- تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	28 141 894	28 848 944
- قروض للتجهيز	630 384	829 170
- قروض عقارية	18 891	12 364
- قروض أخرى	913 219	1 195 549
ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون	**218 226**	**314 139**
سندات التداول والتوظيف	**875**	**200 836**
- سندات الخزينة والقيم المماثلة		
- سندات دين أخرى		199 961
- سندات الملكية	875	875
أصول أخرى	**3 241 361**	**3 562 578**
سندات الاستثمار		**12 500**
- سندات الخزينة والقيم المماثلة		
- سندات دين أخرى		12 500
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**16 104**	**16 004**
ديون ثانوية		
أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**15 803 629**	**18 331 469**
أصول ثابتة غير مجسدة	**318 938**	**517 631**
أصول ثابتة مجسدة	**356 053**	**371 865**
مجموع الأصول	**50 353 137**	**55 164 136**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2017	31/12/2018
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية		
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**19 073 141**	**19 137 852**
- تحت الطلب	932 456	1 292 884
- لأجَل	18 140 685	17 844 968
ودائع الزبناء	**8 579 852**	**10 152 072**
- حسابات تحت الطلب دائنة		19
- حسابات الادخار		
- ودائع لأجَل		
- حسابات دائنة أخرى	8 579 852	10 152 053
الإصدارات من سندات الدين	**11 117 344**	**13 391 360**
- سندات دين قابلة للتداول	11 117 344	13 391 360
- اقتراضات سندية		
- إصدارات أخرى من سندات الدين		
خصوم أخرى	**3 753 112**	**4 448 556**
مؤن للمخاطر والتحملات	**140 007**	**124 889**
مؤن مقننة	**12 972**	**15 253**
دعم وأموال عمومية مرصودة وأموال ضمان خاصة		
ديون ثانوية	**871 285**	**865 649**
فوارق إعادة التقييم		
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**3 190 492**	**3 667 785**
الرأسمال	**1 969 150**	**1 759 481**
مساهمون-رأسمال غير مدفوع (-)		
مرحل من جديد (-/+)	**723 106**	**700 364**
نتائج صافية في انتظار التخصيص (-/+)	**-744**	
النتيجة الصافية للسنة المالية (-/+)	**923 420**	**900 876**
مجموع الخصوم	**50 353 137**	**55 164 136**

الملحق 11

بيان أرصدة التدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2018

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2017	31/12/2018
+ فوائد وعائدات مماثلة	3 193 018	3 254 983
- فوائد وتكاليف مماثلة	1 139 332	1 153 206
هامش الفائدة	**2 053 686**	**2 101 777**
+ عائدات عن الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	4 693 594	5 431 030
- تكاليف متعلقة بالأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	4 312 970	5 048 168
نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء	**380 624**	**382 862**
+ عمولات محصلة	802 054	888 766
- عمولات مدفوعة	73 999	74 693
الهامش على العمولات	**728 055**	**814 073**
± نتيجة العمليات على سندات التداول	443	551
± نتيجة العمليات على سندات التوظيف		
± نتيجة عمليات الصرف	34	67
± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة		
نتيجة عمليات السوق	**477**	**618**
+ عائدات بنكية أخرى مختلفة	121 883	141 758
- تكاليف بنكية أخرى مختلفة	2 409	3 631
العائد الصافي البنكي	**3 282 316**	**3 437 457**
± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية		
+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي	31 223	33 822
- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي	1 455	1
- التكاليف العامة للاستغلال	1 313 419	1 392 799
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**1 998 665**	**2 078 479**
± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء	-526 342	-630 327
± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن	-4 340	-2 084
النتيجة الجارية	**1 467 983**	**1 446 068**
النتيجة غير الجارية	**-9 932**	**-32 208**
- الضرائب على النتائج	534 632	512 984
النتيجة الصافية للسنة المالية	**923 419**	**900 876**

الملحق 12

الحصيلة التراكمية لشركات القرض الإيجاري
في 31 دجنبر 2018

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2017	31/12/2018
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**47**	**8 453**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**14 515**	**36 693**
- تحت الطلب	14 515	36 691
- لأجَل		2
ديون على الزبناء	**36 562**	**105 494**
- تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	6 512	49 821
- قروض للتجهيز		
- قروض عقارية	12 149	9 647
- قروض أخرى	17 901	46 026
ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون	**186 174**	**212 789**
سندات التداول والتوظيف	**250 234**	**211**
- سندات الخزينة والقيم المماثلة		
- سندات دين أخرى	250 234	211
- سندات الملكية		
أصول أخرى	**773 721**	**821 843**
سندات الاستثمار		
- سندات الخزينة والقيم المماثلة		
- سندات دين أخرى		
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**18 223**	**18 223**
ديون ثانوية		
أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**46 379 578**	**48 254 123**
أصول ثابتة غير مجسدة	**156 094**	**155 218**
أصول ثابتة مجسدة	**129 356**	**158 662**
مجموع الأصول	**47 944 504**	**49 771 710**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2017	31/12/2018
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية		
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**35 161 358**	**36 142 103**
- تحت الطلب	3 073 274	2 796 387
- لأجَل	32 088 084	33 345 716
ودائع الزبناء	**522 370**	**583 370**
- حسابات تحت الطلب دائنة	73 568	137 268
- حسابات الادخار		
- ودائع لأجَل	184 848	187 609
- حسابات دائنة أخرى	263 954	258 494
الإصدارات من سندات الدين	**5 709 757**	**5 925 986**
- سندات دين قابلة للتداول	4 868 745	5 079 851
- اقتراضات سندية	819 170	819 147
- إصدارات أخرى من سندات الدين	21 842	26 988
خصوم أخرى	**2 649 169**	**2 967 700**
مؤن عن المخاطر والتحملات	**198 752**	**213 192**
مؤن مقننة	**229**	
دعم وأموال عمومية مرصودة وأموال ضمان خاصة		
ديون ثانوية	**142 472**	**144 419**
فوارق إعادة التقييم		
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**1 397 440**	**1 421 035**
الرأسمال	**910 095**	**1 010 095**
مساهمون-رأسمال غير مدفوع (-)		**-25000**
مرحل من جديد (-/+)	**868 622**	**1 004 674**
نتائج صافية في انتظار التخصيص (-/+)		**-16 571**
النتيجة الصافية للسنة المالية (-/+)	**384 240**	**400 707**
مجموع الخصوم	**47 944 504**	**49 771 710**

الملحق 13

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2018

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2017	31/12/2018
+ فوائد وعائدات مماثلة	9 631	14 469
- فوائد وتكاليف مماثلة	1 512 783	1 531 569
هامش الفائدة	**-1 503 152**	**-1 517 099**
+ عائدات عن الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	14 941 306	15 683 683
- تكاليف متعلقة بالأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	12 028 085	12 634 675
نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء	**2 913 221**	**3 049 008**
+ عمولات محصلة	1 793	5 253
- عمولات مدفوعة	8 768	9 294
الهامش على العمولات	**-6 975**	**-4 042**
± نتيجة العمليات على سندات التداول		
± نتيجة العمليات على سندات التوظيف		
± نتيجة عمليات الصرف	-822	-2 499
± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة		
نتيجة عمليات السوق	**-822**	**-2 499**
+ عائدات بنكية أخرى مختلفة	3 708	4 155
- تكاليف بنكية أخرى مختلفة	231	273
العائد الصافي البنكي	**1 405 749**	**1 529 250**
± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية		
+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي	5 358	9 102
- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي	2 466	3 319
- التكاليف العامة للاستغلال	367 492	371 584
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**1 041 149**	**1 163 449**
± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء	-379 780	-473 740
± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن	-41 137	-26 440
النتيجة الجارية	**620 232**	**663 269**
النتيجة غير الجارية	**-13 008**	**-1 040**
- الضرائب على النتائج	222 985	261 523
النتيجة الصافية للسنة المالية	**384 239**	**400 707**

الملحق 14

الحصيلة المجمعة للمجموعات البنكية التسع
في 31 دجنبر 2018

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2017	31/12/2018
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**56 685 558**	**62 170 940**
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	**150 555 294**	**166 450 761**
- أصول مالية مملوكة لأغراض المعاملات		152 670 822
- أصول مالية أخرى بالقيمة العادلة حسب النتيجة		13 779 938
منتجات مشتقة للتغطية		
أصول مالية متوفرة للبيع	**129 241 200**	
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب رؤوس الأموال الذاتية		**91 391 467**
- منتجات الديون المقيدة بالقيمة العادلة حسب رؤوس الأموال الذاتية القابلة للتدوير		49 065 563
- منتجات رؤوس الأموال الذاتية مقيدة بالقيمة العادلة حسب رؤوس الأموال الذاتية غير القابلة للتدوير		7 563 623
- أصول مالية مقيدة بالقيمة العادلة حسب رؤوس الأموال الذاتية (التأمين)		34 762 281
- الأوراق المالية بالتكلفة المستهلكة		60 256 167
قروض وديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**83 034 415**	**80 498 672**
قروض وديون على الزبناء	**969 201 990**	**1 029 188 221**
فارق إعادة تقييم أصول المحافظ المغطاة بسعر الفائدة		
توظيفات محتفظ بها إلى أجل استحقاقها	**47 352 372**	
أصول الضرائب المستحقة	**3 329 622**	**4 183 711**
أصول الضرائب المؤجلة	**4 701 143**	**10 433 890**
حسابات التسوية وأصول أخرى	**29 441 646**	**35 386 851**
أصول غير جارية موجهة للتفويت	**175 402**	**97 044**
مساهمات في شركات ضمن موازنة المجموعة	**1 794 057**	**1 661 467**
عقارات للتوظيف	**8 619 279**	**8 966 479**
أصول ثابتة مجسدة	**37 650 432**	**40 846 326**
أصول ثابتة غير مجسدة	**5 381 880**	**6 140 001**
فوارق الشراء	**13 240 819**	**13 539 964**
مجموع الأصول	**1 540 405 110**	**1 611 211 960**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2017	31/12/2018
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**950 970**	**1 309 570**
خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	**2 559 683**	**553 395**
- خصوم مالية مملوكة لأغراض المعاملات		553 395
- خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة		
منتجات مشتقة للتغطية	**6 008**	
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**146 524 417**	**170 781 427**
ديون تجاه الزبناء	**1 038 059 267**	**1 073 662 146**
سندات دين صادرة	**59 072 189**	**70 628 380**
فارق إعادة تقييم خصوم المحافظ المغطاة بسعر الفائدة		
خصوم ضريبية مستحقة الدفع	**4 558 666**	**4 610 248**
خصوم ضريبية مؤجلة الدفع	**6 722 313**	**5 578 624**
حسابات التسوية وخصوم أخرى	**40 444 601**	**40 327 335**
ديون متعلقة بأصول غير جارية موجهة للتفويت	**4 414**	
مخصصات تقنية لعقود التامين	**33 720 302**	**34 872 350**
مؤن	**7 830 383**	**11 166 758**
دعم وصناديق مماثلة	**3 797 968**	**3 602 703**
ديون ثانوية وأموال ضمان خاصة	**42 346 708**	**43 623 568**
رساميل ذاتية	**153 807 220**	**150 495 456**
رساميل ذاتية -حصة المجموعة	**129 757 684**	**127 828 787**
- رأسمال واحتياطيات ذات الصلة	71 775 353	77 651 875
- احتياطيات مجمعة	42 324 699	35 088 232
- ربح أو خسارة غير محققة أو مؤجلة	2 372 110	1 222 730
- نتيجة السنة المالية	13 285 521	13 865 950
حصة الأقلية	**24 049 536**	**22 666 669**
مجموع الخصوم	**1 540 405 110**	**1 611 211 960**

الملحق 15

حساب النتيجة المجمع للمجموعات البنكية التسع
من 1 يناير إلى 31 دجنبر 2018

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2017	31/12/2018
+ فوائد وعائدات مماثلة	65 886 478	69 678 279
- فوائد وتكاليف مماثلة	21 222 374	22 160 713
هامش الفائدة	**44 664 103**	**47 517 566**
+ عمولات (العائدات)	13 795 776	15 158 973
- عمولات (التكاليف)	1 530 188	2 076 734
الهامش على العمولات	**12 265 588**	**13 082 239**
± الأرباح أو الخسارات الصافية على المنتجات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	6 150 112	6 286 517
± الأرباح أو الخسارات الصافية على الأصول المالية المتوفرة للبيع	2 236 745	
± الأرباح أو الخسارات الصافية للمنتجات المالية بالقيمة العادلة حسب رؤوس الأموال الذاتية		1 208 290
± الأرباح أو الخسارات الصافية الناتجة عن استبعاد الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة		3 351
+ عائدات الأنشطة الأخرى	15 668 338	12 887 835
- تكاليف الأنشطة الأخرى	13 959 071	11 766 537
العائد الصافي البنكي	**67 025 816**	**69 219 261**
- التكاليف العامة للاستغلال	**30 954 666**	**32 823 971**
- مخصصات للاستخمادات ولانخفاض قيمة الأصول الثابتة غير المجسدة والمجسدة	3 579 702	3 612 862
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**32 491 448**	**32 782 428**
- تكلفة المخاطر	-9 648 371	-9 086 140
نتيجة الاستغلال	**22 843 077**	**23 696 288**
± حصة النتيجة الصافية للشركات ضمن موازنة المجموعة	115 388	132 928
± أرباح أو خسارات صافية على أصول أخرى	39 022	277 989
± تغيرات قيمة فوارق الشراء	-96 174	
النتيجة دون احتساب الضريبة	**22 901 313**	**24 107 205**
- الضريبة على النتائج	7 045 538	7 622 592
± النتيجة الصافية من الضريبة على الأنشطة الموقوفة أو الموجودة بصدد التفويت	110	
النتيجة الصافية	**15 855 885**	**16 484 613**
حصة الأقلية	2 570 364	2 618 660
النتيجة الصافية- حصة المجموعة	**13 285 521**	**13 865 953**

الملحق 16

المؤشرات الأساسية للمتانة المالية - على أساس فردي

	2016	2017	2018
ملاءة الأموال الذاتية			
معامل الملاءة	14,2	13,8	14,7
الأموال الذاتية الأساسية/مجموع المخاطر المرجحة	11,5	10,6	10,7
الديون المعلقة الأداء صافية من المخصصات (نسبة إلى الأموال الذاتية)	17,3	15,8	16,5
جودة الأصول			
معدل الديون المعلقة الأداء (الديون المعلقة الأداء/مجموع القروض)	**7,6**	**7,5**	**7,3**
التوزيع القطاعي للقروض			
قروض ممنوحة للقطاع الأولي	5,7	5,6	5,9
قروض ممنوحة للبناء والأشغال العمومية	11,2	11,3	10,5
قروض ممنوحة للصناعة التحويلية	16,2	15,3	14,6
قروض ممنوحة للإدارة العمومية والجماعات المحلية	4,7	4,9	8,4
قروض ممنوحة للتجارة	6,4	6,7	6,4
قروض ممنوحة للسياحة	1,9	1,8	1,6
الأسر	32,4	32,6	31,9
قروض ممنوحة للقطاعات الأخرى	21,5	21,8	20,7
النتيجة والمردودية			
متوسط العائد على الأصول	0,8	0,9	0,9
متوسط العائد على الأموال الذاتية	8,6	9,5	9,5
هامش الفائدة/ العائد الصافي البنكي	68,6	70,1	71,2
التكاليف العامة للاستغلال/ العائد الصافي البنكي	49,3	50,6	50,7
السيولة			
الأصول السائلة/ مجموع الأصول	14,5	13,7	12,1
الأصول السائلة/ الخصوم القصيرة الأجل	18,6	17,3	15,0
الوضعيات الصافية المفتوحة بالعملات الأجنبية/ الأموال الذاتية	**4,1**	**7,0**	**6,9**

المحتويات

بنك المغرب

المحتويات

كلمة السيد الوالي 6

أبرز أحداث سنة 2018 8

الأرقام الرئيسية للنظام البنكي 11

1 - بنية النظام البنكي 11

2 - مؤشرات نشاط البنوك ومردوديتها - على أساس فردي 11

3 - مؤشرات نشاط شركات التمويل ومردوديتها 12

4 - مؤشرات نشاط جمعيات القروض الصغرى ومردوديتها : 13

5 - مؤشرات نشاط البنوك الحرة ومردوديتها : 13

6 - مؤشرات نشاط المجموعات البنكية التسع ومردوديتها على أساس مجمع 13

الباب الأول: بنية مؤسسات الائتمان ونشاطها ومردوديتها 15

1 - تطور المشهد البنكي 17

2 - نشاط البنوك ومردوديتها على أساس فردي 26

3 - نشاط البنوك والنوافذ التشاركية ومردوديتها 45

4 - نشاط شركات التمويل ومردوديتها 48

5 - نشاط البنوك الحرة ومردوديتها 56

6 - نشاط جمعيات القروض الصغرى 58

7 - نشاط مؤسسات الأداء ومردوديتها 60

8 - نشاط المجموعات البنكية ومردوديتها 61

الباب الثاني: المخاطر البنكية 71

1 - تطور المديونية البنكية للأسر 73

2 - تطور المديونية البنكية للشركات غير المالية 80

3 - تطور المخاطر الكبرى للبنوك 80

4 - تطور الديون المعلقة الأداء 81

5 - تطور سيولة البنوك 86

6 - تطور ملاءة البنوك 88

7 - تطور مخاطر سعر الفائدة 91

الباب الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي لمؤسسات الائتمان 93

1 - المالية التشاركية 94

2 - ضمان الودائع 97

3 - الشروط الخاصة المطبقة على الهيئات المعتبرة في حكم مؤسسات الائتمان 98
4 - الحكامة 100
5 - الأموال الذاتية الاحترازية 101
6 - معالجة الصعوبات التي تواجهها مؤسسات الائتمان 102
7 - تطبيق القانون الأمريكي المسمى (الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية) (FATCA) 102
8 - نصوص في طور الإعداد 102
9 - استشارة برسم إصلاح قانون الضمانات المنقولة 105

الباب الرابع: نشاط الإشراف البنكي 107
1 - المراقبة الاحترازية الجزئية 109
2 - حماية زبناء مؤسسات الائتمان 114
3 - النزاهة المالية 118
4 - التحول الرقمي 119
5 - أشغال مواكبة مرصد المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة 119
6 - تشجيع المالية المستدامة 120
7 - التشاور مع الجمعيات المهنية 122
8 - التعاون الدولي 122

الملحقات
الملحق 1 الهيكل التنظيمي لمديرية الإشراف البنكي 129
الملحق 2 لائحة مؤسسات الائتمان المعتمدة - دجنبر 2018 130
الملحق 3 لائحة البنوك الحرة 133
الملحق 4 لائحة جمعيات القروض الصغرى 134
الملحق 5 لائحة مؤسسات الأداء المتخصصة في تحويل الأموال 135
الملحق 6 الحصيلة التراكمية للبنوك - الأنشطة بالمغرب في 31 دجنبر 2018 136
الملحق 7 البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بالبنوك - الأنشطة بالمغرب من فاتح يناير إلى 31 دجنبر2018 139
الملحق 8 الحصيلة التراكمية لشركات التمويل في 31 دجنبر2018 140
الملحق 9 البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات التمويل من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2018 142
الملحق 10 الحصيلة التراكمية لشركات قروض الاستهلاك في 31 دجنبر 2018 143
الملحق 11 بيان أرصدة التدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2018 145
الملحق 12 الحصيلة التراكمية لشركات القرض الإيجاري في 31 دجنبر 2018 146
الملحق 13 البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2018 148
الملحق 14 الحصيلة المجمعة للمجموعات البنكية التسع في 31 دجنبر 2018 149
الملحق 15 حساب النتيجة المجمع للمجموعات البنكية التسع من 1 يناير إلى 31 دجنبر 2018 151
الملحق 16 المؤشرات الأساسية للمتانة المالية - على أساس فردي 152

لائحة الإطارات

الإطار رقم 1 : وضع مؤسسة الأداء 18
الإطار رقم 2 : تطور القنوات الرقمية 19
الإطار رقم 3 : تمويل قرض الضريبة على القيمة المضافة من قبل البنوك 29
الإطار رقم 4 : تعريف محافظ السندات 32
الإطار رقم 5 : طريقة تقييد التمويل بالمرابحة في الحساب 46
الإطار رقم 6 : تعريف الوكالة بالاستثمار 47
الإطار رقم 7 : القرض المجاني / قرض بدون فائدة 54
الإطار رقم 8 : الإطار المنظم للبنوك الحرة 56
الإطار رقم 9 : تأثير التطبيق الأول للمعيار IFRS 9 62
الإطار رقم 10 : تأثير المعيار IFRS 9 على محفظة القروض والديون على الزبناء 64
الإطار رقم 11 : محفظة السندات 64
الإطار رقم 12 : التأثير على الأموال الذاتية المحاسبية 65
الإطار رقم 13 : أدوات الأموال الذاتية الاحترازية 90
الإطار رقم 14 : مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) 94
الإطار رقم 15 : أهم المستجدات التي جاء بها إصلاح تصنيف الديون 103
الإطار رقم 16 : منظومة المراقبة المستندية والميدانية 110
الإطار رقم 17 : مبادرات الفاعلين 120
الإطار رقم 18 : شبكة البنوك المستدامة 121
الإطار رقم 19 : شبكة البنوك المركزية وهيئات الإشراف لتحويل النظام المالي إلى نظام أكثر احتراما للبيئة 121

لائحة الجداول

جدول 1 : تطور عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها 17
جدول 2 : تطور تمركز القروض على أساس مجمع 26
جدول 3 : تطور استخدامات البنوك (نشاط البنوك في المغرب) 27
جدول 4 : تطور محفظة سندات البنوك 32
جدول 5 : تطور موارد البنوك (النشاط بالمغرب) 34
جدول 6 : تطور استخدامات البنوك والنوافذ التشاركية 45
جدول 7 : تطور موارد البنوك والنوافذ التشاركية 47
جدول 8 : تطور استخدامات شركات التمويل 48
جدول 9 : تطور استخدامات شركات قروض الاستهلاك 49
جدول 10 : تطور استخدامات شركات القرض الإيجاري 50
جدول 11 : تطور موارد شركات التمويل 51

جدول 12 : تطور موارد شركات قروض الاستهلاك 52
جدول 13 : تطور موارد شركات القرض الإيجاري 53
جدول 14 : تطور استخدامات البنوك الحرة 56
جدول 15 : تطور موارد البنوك الحرة 57
جدول 16 : تطور استخدامات جمعيات القروض الصغرى 58
جدول 17 : تطور موارد جمعيات القروض الصغرى 59
جدول 18 : تطور استخدامات البنوك - على أساس مجمع 63
جدول 19 : تطور موارد البنوك - على أساس مجمع 65

لائحة الرسوم البيانية

رسم بياني 1 : تطور الشبكة البنكية 19
رسم بياني 2 : عدد الشبابيك الإضافية المفتوحة سنويا 19
رسم بياني 3 : حصة كل جهة ضمن مجموع الشبكة البنكية والودائع والقروض (%) 02
رسم بياني 4 : توزيع شبكة البنوك التشاركية حسب الجهات (%) 02
رسم بياني 5 : تطور عدد الحسابات البنكية (%) 12
رسم بياني 6 : عدد السكان الذين يتوفرون على حساب بنكي واحد على الأقل حسب النوع (%) 21
رسم بياني 7 : عدد السكان الذين يتوفرون على حساب بنكي واحد على الأقل حسب الفئة العمرية (%) 21
رسم بياني 8 : تطور عدد البطاقات البنكية المتداولة (بالملايين) 22
رسم بياني 9 : تطور الشبابيك البنكية الآلية 22
رسم بياني 10 : عدد الشبابيك البنكية الآلية الإضافية 22
رسم بياني 11 : تطور عدد مستخدمي البنوك بالمغرب 22
رسم بياني 12 : تطور عدد مستخدمي شركات التمويل 23
رسم بياني 13 : تمركز مجموع الأصول (%) 42
رسم بياني 14 : تمركز الودائع (%) 24
رسم بياني 15 : تمركز القروض (%) 24
رسم بياني 16 : التمركز حسب نوع المساهمة - 2018 (%) 52
رسم بياني 17 : التمركز حسب نوع المساهمة - 2017 (%) 52
رسم بياني 18 : تمركز مجموع أصول شركات قروض الاستهلاك (%) 52
رسم بياني 19 : تمركز مجموع أصول شركات قروض الإيجار (%) 52
رسم بياني 20 : بنية أصول البنوك (%) 82
رسم بياني 21 : ديون البنوك على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (بملايير الدراهم) 28
رسم بياني 22 : تطور القروض الممنوحة من طرف البنوك (%) 30
رسم بياني 23 : القروض البنكية الممنوحة للقطاع العام والقطاع الخاص (%) 30

رسم بياني 24 : التوزيع القطاعي للقروض بواسطة الـدفع من الصندوق الممنوحة من طرف البنوك (%) 13

رسم بياني 25 : بنية القروض بواسطة الـدفع من الصندوق الممنوحة من طرف البنوك حسب أجلها (%) 31

رسم بياني 26 : توزيع محفظة مساهمات البنوك حسب نوعية الطرف المقابل (%) 33

رسم بياني 27 : تطور محفظة سندات البنوك حسب طبيعتها القانونية (بملايير الدراهم) 33

رسم بياني 28 : بـنـيـة خـصـوم الـبـنـوك (%) 34

رسم بياني 29 : توزيع ديون البنوك تجاه مؤسسات الائتمان حسب فئة الطرف المقابل (%) 35

رسم بياني 30 : تطـور حصص مختلف فئات الودائع لدى البنوك (%) 36

رسم بياني 31 : بنية الودائع لدى البنوك حسب فئـات الـوحـدات الاقتصادية (%) 37

رسم بياني 32 : المبلغ الجاري للديون السندية التي تصدرها البنوك (بملايير الدراهم) 38

رسم بياني 33 : المبلغ الجاري لشهادات الإيداع موزعة حسب نوع المكتتبين (%) 38

رسم بياني 34 : تطور الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك 38

رسم بياني 35 : تطور الالتزامات الممنوحة من طرف البنوك (بملايير الدراهم) 39

رسم بياني 36 : تطور الالتزامات الممنوحة من طرف البنوك لفائدة الزبناء (بملايير الدراهم) 39

رسم بياني 37 : تطور الالتزامات الممنوحة من طرف البنوك لفائدة مؤسسات الائتمان (بملايير الدراهم) 39

رسم بياني 38 : تطور الالتزامات المستلمة من طرف البنوك (بملايير الدراهم) 40

رسم بياني 39 : تطور الالتزامات الخاصة بعمليات الصرف والمنتجات المشتقة (بملايير الدراهم) 40

رسم بياني 40 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك (بملايير الدراهم) 41

رسم بياني 41 : بـنـيـة الـعـائـد الـصـافـي البنـكـي (%) 41

رسم بياني 42 : تطور النتيجة الإجمالية للاستغلال ومتوسط معامل الاستغلال الخاص بالبنوك 43

رسم بياني 43 : تكلفة مخاطر البنوك نسبة إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال 43

رسم بياني 44 : تكلفة مخاطر البنوك نسبة إلى القروض (%) 43

رسم بياني 45 : تطور مردودية أصول البنوك (ROA) (%) 44

رسم بياني 46 : تطور مردودية الأموال الذاتية للبنوك (ROE) (%) 44

رسم بياني 47 : تطور الهامش الإجمالي للوساطة الخاص بالبنوك (%) 44

رسم بياني 48 : تطور هامش البنوك على العمليات مع الزبناء (%) 45

رسم بياني 49 : تطور الهامش البنكي الإجمالي والنفقات العامة وتكلفة المخاطر (%) 45

رسم بياني 50 : بنية أصول البنوك والنوافذ التشاركية (%) 46

رسم بياني 51 : بنية خصوم البنوك والنوافذ التشاركية (%) 47

رسم بياني 52 : حصة مختلف فئات شركات التمويل في مجموع أصول القطاع (%) 48

رسم بياني 53 : تطور المبلغ الجاري لقروض الاستهلاك حسب نوع القرض (بملايين الدراهم) 49

رسم بياني 54 : تطور المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري للمنقولات والعقارات (بملايين الدراهم) 50

رسم بياني 55 : توزيع إنتاج القروض الإيجارية للمنقولات حسب نوع التجهيز (%) 51

رسم بياني 56 : توزيع إنتاج القروض الإيجارية العقارية حسب نوع المستعقرات الممولة (%) 51

رسم بياني 57 : تطور بنية موارد شركات التمويل (%) 52
رسم بياني 58 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات التمويل (بملايين الدراهم) 53
رسم بياني 59 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك (بملايين الدراهم) 54
رسم بياني 60 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري (بملايين الدراهم) 55
رسم بياني 61 : بنية استخدامات البنوك الحرة (%) 57
رسم بياني 62 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك الحرة (بملايين الدراهم) 58
رسم بياني 63 : توزيع التحويلات المستلمة حسب المصدر (%) 60
رسم بياني 64 : توزيع التحويلات حسب البلد المصدر (%) 60
رسم بياني 65 : تطور حصص الجهات المحول إليها (%) 61
رسم بياني 66 : حصة المدن المستلمة للتحويلات الوطنية (%) 61
رسم بياني 67 : حصة المدن المصدرة للتحويلات الوطنية (%) 61
رسم بياني 68 : بنية استخدامات البنوك - على أساس مجمع (%) 62
رسم بياني 69 : بنية استخدامات البنوك وفق المعيار IFRS 9 - على أساس مجمع (%) 62
رسم بياني 70 : بنية موارد البنوك - على أساس مجمع (%) 63
رسم بياني 71 : مساهمة مختلف المهن في مجموع أصول المجموعات البنكية (%) 66
رسم بياني 72 : مساهمة الشركات التابعة بالخارج في البنود الرئيسية للحصيلة الخاصة بالمجموعات البنكية الثلاث الكبرى (%) 66
رسم بياني 73 : تطور الديون المعلقة الأداء ونسبة المخاطر على أساس مجمع 67
رسم بياني 74 : تطور المؤن ونسبة التغطية على أساس مجمع 67
رسم بياني 75 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير على أساس مجمع (بملايير الدراهم) 67
رسم بياني 76 : متوسط معامل الاستغلال الخاص بالبنوك - على أساس مجمع (%) 68
رسم بياني 77 : مساهمة مختلف المهن في النتيجة الصافية - حصة المجموعة الخاصة بالمجموعات البنكية التسع (%) 68
رسم بياني 78 : مساهمة الفروع المتواجدة بالخارج في البنود الرئيسية لنتيجة المجموعات البنكية الثلاث العابرة للحدود (%) 69
رسم بياني 79 : تطور المديونية البنكية للأسر 73
رسم بياني 80 : تطور إنتاج قروض السكن وعدد المستفيدين 74
رسم بياني 81 : تطور المبلغ الجاري لقروض السكن حسب سعر الفائدة المطبق (%) 75
رسم بياني 82 : توزيع المبلغ الجاري لقروض السكن بين سعر الفائدة الثابت والمتغير (%) 75
رسم بياني 83 : تطور المبلغ الجاري لقروض السكن حسب المدة الأصلية (%) 75
رسم بياني 84 : توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب السن (%) 76
رسم بياني 85 : توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب الدخل (%) 76
رسم بياني 86 : توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب الفئة الاجتماعية والمهنية (%) 76
رسم بياني 87 : التوزيع الجغرافي لعدد ملفات قروض السكن (%) 77
رسم بياني 88 : تطور المبلغ الجاري الإجمالي لتمويل الاستهلاك (%) 77
رسم بياني 89 : تطور المبلغ الجاري لقروض الاستهلاك حسب المدة الأصلية (%) 78

رسم بياني 90 : تطور متوسط مبلغ ملفات قروض الاستهلاك (بالدرهم) 78
رسم بياني 91 : توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب السن (%) 78
رسم بياني 92 : توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب السن ونوع القرض (%) 79
رسم بياني 93 : توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب الدخل (%) 79
رسم بياني 94 : توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب الدخل ونوع القرض (%) 79
رسم بياني 95 : المبلغ الجاري للقروض بواسطة الدفع الممنوحة للشركات غير المالية (بملايير الدراهم) 80
رسم بياني 96 : تطور المخاطر الكبرى للقروض الممنوحة من طرف البنوك - على أساس فردي 81
رسم بياني 97 : تطور المخاطر الكبرى للقروض الممنوحة من طرف البنوك - على أساس مجمع 81
رسم بياني 98 : تطور الديون المعلقة الأداء لدى البنوك - على أساس فردي 81
رسم بياني 99 : تطور الديون المعلقة الأداء لدى البنوك - على أساس مجمع 81
رسم بياني 100 : تطور نسبة الديون المعلقة الأداء (%) 82
رسم بياني 101 : تطور بنية ديون البنوك المعلقة الأداء حسب الفئة - على أساس فردي (%) 82
رسم بياني 102 : نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء التي تملكها البنوك - على أساس فردي 82
رسم بياني 103 : نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء التي تملكها البنوك - على أساس مجمع 82
رسم بياني 104 : تطور نسبة الديون المعلقة الأداء على الأسر - على أساس فردي (%) 83
رسم بياني 105 : تطور نسبة الديون المعلقة الأداء على الأسر لدى البنوك ولدى شركات قروض الاستهلاك حسب فئة القرض- على أساس فردي (%) 84
رسم بياني 106 : تطور نسبة الديون المعلقة الأداء المستحقة على الشركات غير المالية- على أساس فردي (%) 84
رسم بياني 107 : التوزيع القطاعي للديون المعلقة الأداء الخاصة بالبنوك على الشركات غير المالية- على أساس فردي (%) 85
رسم بياني 108 : تطور الديون المعلقة الأداء الخاصة بالبنوك على الشركات حسب قطاع النشاط - على أساس فردي (بملايير الدراهم) 85
رسم بياني 109 : نسبة الديون المعلقة الأداء الخاصة بالبنوك على الشركات غير المالية حسب قطاع النشاط - على أساس فردي (%) 85
رسم بياني 110 : تطور الودائع والقروض ومعامل الاستخدام لدى البنوك 86
رسم بياني 111 : المبلغ الجاري للتسبيقات لسبعة أيام وللقروض المضمونة من بنك المغرب (بملايير الدراهم) 86
رسم بياني 112 : تـطـور أصول البنوك السائلة والقابلة للتحقيق 87
رسم بياني 113 : تـطـور معامل السيولة على المدى القصير (LCR) لدى البنوك 87
رسم بياني 114 : تطور مجموع المخاطر الصافية المرجحة للبنوك (بملايير الدراهم) - على أساس فردي 88
رسم بياني 115 : تطور مجموع المخاطر الصافية المرجحة للبنوك (بملايير الدراهم) - على أساس مجمع 88
رسم بياني 116 : تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر الائتمان (بملايير الدراهم) - على أساس فردي 88
رسم بياني 117 : تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر الائتمان (بملايير الدراهم) - على أساس مجمع 88
رسم بياني 118 : تطور المخاطر المرجحة برسم مخاطر السوق (بملايير الدراهم) - على أساس فردي 89
رسم بياني 119 : تطور المخاطر المرجحة برسم مخاطر السوق (بملايير الدراهم) - على أساس مجمع 89
رسم بياني 120 : تطور المخاطر المرجحة برسم مخاطر التشغيل (بملايير الدراهم) - على أساس فردي 89
رسم بياني 121 : تطور المخاطر المرجحة برسم مخاطر التشغيل (بملايير الدراهم) - على أساس مجمع 89
رسم بياني 122 : تطور الأموال الذاتية ونسبة ملاءة البنوك - على أساس فردي 90

رسم بياني 123 : تطور الأموال الذاتية ونسبة ملاءة البنوك - على أساس مجمع 90
رسم بياني 124 : التوزيع حسب فئة شكايات زبناء مؤسسات الائتمان التي توصل بها بنك المغرب (%) 115
رسم بياني 125 : التوزيع الجهوي لشكايات زبناء مؤسسات الائتمان المودعة لدى بنك المغرب - سنة 2018. 115
رسم بياني 126 : نسبة تسوية الشكايات التي توصل بها بنك المغرب من زبناء مؤسسات الائتمان، لفائدة المشتكين (%) 116
رسم بياني 127 : تطور نوع الملفات المعروضة على الوساطة البنكية (%) 116

الإيداع القانوني : 978-9954
رد مد : 2509-0615

بنك المغرب

www.bkam.ma